الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الوادي
El OUED University
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
قسم العلوم التجارية
Department of Commercial Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

أثـر التنظيم البيئي على تدفقات التجارة الدولية

دراسة حالة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1995_2020

من إعداد

إبراهيم بن موسى

ياسين رحومة

أ.د. هشام غربي	رئيسا	جامعة الوادي
أ.د. عقبة عبد اللاوي	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
د. زكية محلوس	مناقشا	جامعة الوادي

الموسم الجامعي 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الوادي
El OUED University
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
قسم العلوم التجارية
Department of Commercial Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

أثـر التنظيم البيئي على تدفقات التجارة الدولية

دراسة حالة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1995_2020

من إعداد

إبراهيم بن موسى

ياسين رحومة

أ.د. هشام غربي	رئيسا	جامعة الوادي
أ.د. عقبة عبد اللاوي	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
د. زكية محلوس	مناقشا	جامعة الوادي

الموسم الجامعي 2023-2024

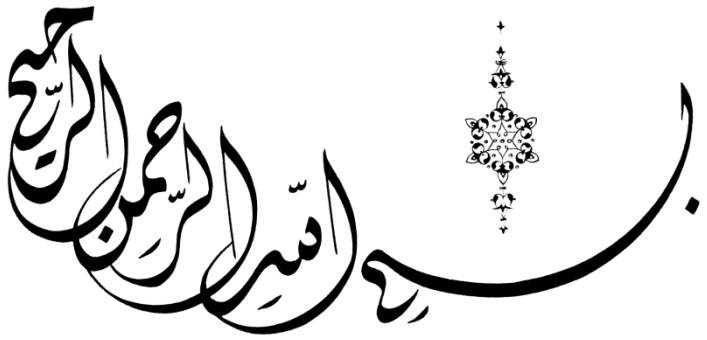

(سورة طه، الآية: 114.)

إهداء

شكرٌ للمنعم الوهاب، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، شكر على كل ما أنعم علينا وتفضل وجاد وتكرم . .

والشكر موصول للأستاذ المُشرف عقبة عبداللاوي على توجيهاته . . . وصبره معنا . . .

والشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإثرائها وتقييمها وتقويمها . .

يسين مرحومه

شكر وتقدير

الحمد لله الذي حمد في الكتاب نفسه، واستفتح بالحمد كتابه ،واستخلص الحمد لنفسه ، وجعل الحمد دليلا على طاعته ، ورضي بالحمد شكرا له من خلقه ، نحمده بجميع محامده الموجبة لمزيده ، والمؤدية لحقه المرضية عنده الشافعة لأمثالها .

ونسأله أن يصلي ويسلم على سيدنا محمد أفضل الناس عربا وعجما ، واوفرهم علما وحلما ، وأرجحهم عقلا وحكما ،وأشدهم بالمؤمنين رأفة ورحما ، زكاه ربه روحا وجسما ، وحاشاه عيبا ووسما ، وفتح به أعينا عميا وقلوبا غفلا وآذانا صما .

فصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

شكر موصول وغير مقطوع للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور عقبة عبد اللاوي .

شكرا صديقي ورفيقي وعزيزي "عقبة عبد اللاوي "

شكرا للأستاذ الدكتور فوزي محيريق .

شكرا أستاذي عبد الحليم لسود .

شكرا الأمجد تامة ، شكرا خالد اللوقي ، شكرا أماني بوطالبي .

شكرا جمعية العلماء المسلمين خاصة فرع القارة العتيقة

كما تتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها .

من أمد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

إبراهيم بن موسى

الملخص

الملخص:

تستهدف المذكرة قياس أثر المعايير والاشتراطات البيئية على تدفقات التجارة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية العام 2021، وقد تم قياس أثر التشدد في السياسات البيئية والضرائب البيئية وانبعاثات الكربون والطاقات المتجددة كمتغيرات دالة على التنظيم البيئي على الواردات والصادرات. ولتقدير نموذج الدراسة تم استخدام طرق الانحدار الكميمي غير المشروط، Unconditional Quantile Regression . وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معقدة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة، حيث يختلف تأثير السياسات البيئية الصارمة والضرائب البيئية، وانبعاثات الكربون، واستخدام الطاقة المتجددة بشكل كبير بين البلدان ذات مستويات مختلفة من أنشطة الاستيراد والتصدير. وعلى وجه التحديد، في حين أن صرامة السياسات البيئية وانبعاثات الكربون قد تعزز الأنشطة التجارية في البلدان ذات المستويات المتوسطة من الواردات والصادرات، يبدو أنها تمارس تأثيرا سلبيا في البلدان الواقعة في الطرفين الأدنى والأعلى من الطيف التجاري. كما يُظهر اعتماد الطاقة المتجددة إمكانية تعزيز التجارة في الدول التي لديها أنشطة تجارية أعلى من المتوسط، ولكنه قد يعيق التجارة في البلدان ذات مستويات الواردات والصادرات المنخفضة. في المقابل تعزز الضرائب البيئية التجارة في الدول منخفضة التدفقات التجارية، بينما تعيقها في باقي الدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنظيم البيئي، صرامة السياسات البيئية، الضرائب البيئية، الصادرات، الواردات

التصنيف الاقتصادي Jel: F18, F12, Q56

Abstract:

The study aims at measuring the impact of environmental standards and requirements on trade flows in the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) countries from 1990 to the end of 2021. It examines the impact of environmental policy stringency, environmental taxes, carbon emissions, and renewable energy on imports and exports as variables indicative of environmental regulation. Unconditional Quantile Regression methods were used to estimate the study model, revealing a complex relationship between environmental regulation and trade flows. The impact of stringent environmental policies, environmental taxes, carbon emissions, and renewable energy use demonstrates significant variation among countries with different levels of import and export activities. Specifically, the stringency of environmental policies and carbon emissions appears to bolster business activities in countries with moderate imports and exports. In contrast, this stringent regulation tends to be detrimental to countries at the lower and upper ends of the trade spectrum. Similarly, while the adoption of renewable energy supports countries with above-average trading activities, it poses challenges for trade in nations with minimal imports and exports. Environmental taxes, conversely, enhance trade in countries with lower trade flows but impede it in others within the study's scope.

Keywords: Environmental Regulation, Environmental Policy Stringency, Environmental Taxes, Exports, Imports.

Jel Classification Codes: F18, F12, Q56

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ-هـ

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول التنظيم البيئي والتدفقات التجارية

تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة والتنظيم البيئي	3
أولا: محددات التجارة الدولية في ضوء النظريات	3
1. النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية	3
2. النظرية النيوكلاسيكية	5
3. الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية	6
ثانيا. التنظيم البيئي والسياسات والأدوات والاتفاقيات والمنظمات	10
1. سياسات وأدوات التجارة الخارجية	10
2. أدوات التجارة الخارجية	12
3. الاتفاقيات والمنظمات	17
ثالثا. الأبعاد البيئة والفرضيات المفسرة للآثار الاقتصادية والتجارية	27
1. العلاقة بين البيئة والتجارة	27
2. فرضية بورتر وتفسير العلاقة بين التنظيم البيئي والتجارة	40
3. فرضية كوزنتس وتفسير الأثر البيئي على تدفقات التجارة	42
4. فرضية السباق نحو القاع وتفسير العلاقة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة	45
5.فرضية هالات التلوث أو السباق نحو القمة وتفسير العلاقة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة.	47
المبحث الثاني: العلاقة بين التجارة والبيئة من منظور الدراسات التجريبية	50
أوّلا. الدراسات السابقة	50
ثانيا. العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	64
خلاصة الفصل الأول	65

الفصل الثاني قياس أثر التنظيم البيئي على تدفقات التجارة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
تمهيد الفصل الثاني	67
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	68
أولا. حدود الدراسة	68
ثانيا: متغيرات الدراسة	68
ثالثا. الاختبارات والأدوات الإحصائية في تقدير النماذج	70
المبحث الثاني: تقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة	71
أولا. النموذج الأول: أثر التنظيم البيئي على الواردات	71
1. تأثير صرامة السياسات البيئية على الواردات	71
2. تأثير الضرائب البيئية على الواردات	74
3. تأثير انبعاثات الكربون و إنتاج الطاقات المتجددة على الواردات	76
4. تأثير باقي المتغيرات الاقتصادية على الواردات	77
ثانيا. النموذج الثاني أثر التنظيم البيئي على الصادرات	80
1. تأثير صرامة السياسات البيئية على الصادرات	80
2. تأثير الضرائب البيئية على الصادرات	83
3. تأثير انبعاثات الكربون و إنتاج الطاقات المتجددة على الصادرات	86
4. تأثير باقي المتغيرات الاقتصادية على الصادرات	88
خلاصة الفصل الثاني	92
الخاتمة	93
قائمة المراجـع	101

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجداول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1–2	تقدير نموذج الواردات وفقا لمقاربة unconditional quantile conventional standard errors Non-robust	71
2–2	تقدير نموذج الواردات وفقا لمقاربة unconditional quantile unconditional quantile conventional standard errors (Bootstrap)	72
3–2	تقدير نموذج الصادرات وفقا لمقاربة unconditional quantile conventional standard errors Non-robust	80
4–2	تقدير نموذج الصادرات وفقا لمقاربة unconditional quantile conventional standard errors (Bootstrap)	81

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	دورة حياة المنتج	09
2-1	فرضيات التأثير للاشتراطات البيئية	38
3-1	منحنى كوزنتس البيئي	40
4-1	التفسيرات الثلاث لمنحنى كوزنتس البيئي	44
5-2	تشخيص صلاحية ومتانة نموذج نصيب الفرد العامل من الناتج	46

المقدّمة

لعقود من الزمن، ركّزت تأصيلات الفكر الاقتصادي حول تفسير محددات تدفقات التجارة ومبررات قيامها بين الدول، كما ارتكزت جهود السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية والمؤسساتية حول وضع التصور التنظيمي والقانوني الذي يستهدف إلغاء كافة العوائق التي تعرقل التدفقات الحرة للتجارة، بمرتجى ضمان انسيابية تدفقاتها، وتعظيم الكفاءة المتأتية من حريتها، وإلغاء كافة المعاملات التميزية التي من شأنها أن تشوه مسارات التجارة، وتمنح مزايا غير عادلة للدول، تعرقل التخصيص الأمثل للموارد وتقلل من الرفاهية المتوقع إنشائها . ومع تطور الاقتصاد العالمي وزيادة نموه وتنامي التبادلات التجارية واضطراد حجمها، بدأت تبرز مجموعة من القضايا خاصة في مجال البيئية، لتحل القضايا البيئية ضمن جوهر اهتمام الدول والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وليتنوع الطرح الاقتصادي بين من يرى أن قضايا التجارة يجب أن تناقش في منئ عن موضوعات التجارة،

وفي هذا السياق اختلفت وجهات النظر حول طبيعة الآثار التي تنشأ عن آلية أخذ الأبعاد البيئية بعين النظر من خلال آليات التسعير والأدوات الأخرى، كون هذه الآلية من شأنها تحميل الصناعات تكاليف إضافية تضر بالمزايا التنافسية وتُؤثر على الهدف الاقتصادي المرتجى من تحرير التجارة المرتبط بخفض أسعار السلع القابلة للتداول والرفع من الرفاهية الاقتصادية.

1. السؤال الرئيسي:

تحاول هذه المذكرة اختبار العلاقة بين تدفقات التجارة بشقيها الصادرات والواردات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتحليل تأثيرات التنظيم البيئي على اتجاهاتها، لاختبار إذا ما شكّل التنظيم البيئي حواجز تُعيق انسيابية تدفقات التجارة. أم أنه شكّل آلية لتعزيز تدفقات التجارة بين الدول محل الدراسة تزامنا مع تحقيق الأهداف البيئية المتوخاة. وعلى ضوء ما تم ذكره يمكن طرح السؤال الآتي :

إلى أي مدى يُؤثر التنظيم البيئي على تدفقات الصادرات والواردات
في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

2.الأسئلة الفرعية:

من السؤال الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

- ما هو أثر واتجاه تأثير صرامة السياسات البيئية على تدفقات الواردات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟
- ما هو أثر واتجاه تأثير الضرائب البيئية على تدفقات الواردات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

- ما هو أثر واتجاه تأثير صرامة السياسات البيئية على الصادرات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟
- ما هو أثر واتجاه تأثير الضرائب البيئية على تدفقات الواردات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

3.فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين صرامة السياسات البيئية ومستويات الواردات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يُؤدي التشدد في السياسات البيئية إلى تحميل السلع المحلية تكلفة إضافية مما يقلل من تنافسيتها إزاء السلع الأجنبية، وهو ما يرفع من الطلب على السلع المستوردة في السوق المحلي.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين الضرائب البيئية والواردات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ تحمّل الضرائب البيئية تكاليف التدهور البيئي للقطاعات والصناعات الأقل التزاما بالمعايير البيئية، وهو ما يُؤثر على تنافسية السلع الوطنية، ويرفع من الطلب على السلع الأجنبية.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة عكسية بين صرامة السياسات البيئية والصادرات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ أن القطاعات الصناعية في الدول ذات السياسات البيئية الصارمة ليس لها القدرة على تحمل التكاليف الإضافية والتعديلات التي تتطلبها هذه السياسات، مما يقلل من تنافسيتها في السوق الدولية.
- الفرضية الرابعة: توجد علاقة عكسية بين الضرائب البيئية على تدفقات الصادرات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث تعمل الضرائب البيئية على رفع تكلفة الإنتاج من خلال فرض أعباء مالية إضافية، وهذه الزيادة في تكاليف الإنتاج تجعل السلع المنتجة محليا أكثر تكلفة مقارنة بالسلع الأجنبية في السوق الدولية.

4.مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بتخصص التجارة الدولية.
- الرغبة في دراسة موضوعات حديثة في مجال الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، ويُمثل موضوعات البيئة والتجارة من الموضوعات المتجددة التي تمثل مركز اهتمام في مجال التجارة الدولية ونطاق المنظمات الدولية.

. **5. أهمية الدراسة:** تُساهم الدراسة في مراجعة الأدبيات التجريبية المرتبطة بالآثار الاقتصادية للتنظيم البيئي، كما تحلل أثر مجموعة من التدابير والمعايير البيئية على الصادرات والواردات، ما يُمكن من الوقوف على أهم مداخل تأثير سياسات التنظيم البيئي على تنافسية الصادرات في الدول محل الدراسة.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار التنظيم البيئي على تدفقات التجارة الدولية، تحديدا تأثير كل من صرامة السياسات البيئية والضرائب البيئية على تدفقات الصادرات والواردات. وبذلك فإن المذكرة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالتنظيم البيئي، وعلاقة البيئة بالتجارة والتأثيرات الناتجة عن إدراج البعد البيئي على مسارات التجارة الدولية.
- محاولة تحديد أهم مؤشرات قياس التنظيم البيئي.
- قياس مداخل التأثير التي يُؤثر من خلالها التنظيم البيئي على الصادرات والواردات في الدول محل الدراسة.

7. حدود الدراسة:

مكانيا تركّز الجانب التطبيقي لهذه المذكرة حول دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما زمانيا شملت الدراسة الفترة الممتدة بين العام 1995 إلى غاية العام 2020.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي ستعتمد بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد تم اعتماد طريقة IMRAD كأساس منهجي لهيكلة جوانب البحث بما يساعد على الإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص الاستنتاجات. وتبعا لذلك تم الاعتماد على مجموعة مناهج بحثية.

- **المنهج الوصفي:** حيث حاولنا من خلاله وصف المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع التنظيم البيئي والموضوعات التجارة الدولية.
- **المنهج التجريبي:** وبرز من خلال الدراسة التطبيقية، من خلال تقدير النماذج الاقتصادية المناسبة للإجابة عن إشكالية الدراسة، بناء على بيانات البانل لمتغيرات الدراسة المختلفة وقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن هذه النماذج.

- **المنهج الاستقرائي:** تحديدا تم استخدام الاستقراء الناقص، والذي يسمح بالحكم على الكل بما يوجد في الجزء، وهو ما يُمكّن من تعميم الاستنتاجات المستخلصة من أثر تدابير تيسير التجارة على التنمية الاقتصادية، وتعميم هذه النتائج على حالة باقي الدول العربية

8.محتوى البحث:

بحسب المنهجية المعتمدة في هذه المذكرة تم تقسيمها إلى فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول:** تم من خلال المبحث الأول طرح الأدبيات النظرية المتعلقة بالتجارة الدولية نظرياتها وتطوراتها، وكذا أهم المفاهيم المرتبطة بالتنظيم البيئي، ومن ثم العلاقة بين التنظيم البيئي والتجارة. أما المبحث الثاني فشمل الأدبيات التجريبية السابقة حول الموضوع.
- **الفصل الثاني:** ومثل الدراسة التطبيقية، التي تم من خلاله تم تقدير نموذجين خاصة بالتدفقات التجارية في الدول محل الدراسة، وقياس أثر التنظيم البيئي على كل من الواردات والصادرات

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول التجارة والتنظيم البيئي

تمهيد

تعد العلاقة بين التنظيم البيئي والتدفقات التجارية قضية متعددة الأوجه والمسارات، وقد حظيت باهتمام كبير في مجال موضوعات اقتصاد التنمية والتجارة. فقد تم تصميم الأنظمة البيئية لحماية البيئة وضمان الاستدامة، من خلال وضع المعايير وإنفاذ القوانين التي تحد من الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، يمكن لهذه اللوائح أن تؤثر أيضًا على التجارة الدولية من خلال التأثير على هياكل التكلفة والقدرة التنافسية للشركات. من خلال هذا الفصل نحاول أن نحلل العلاقة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة، من خلال التطرق لأهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية، ومن ثم طرح أهم الآراء التي تناولت العلاقة بين الأبعاد البيئية والتجارة، وتحليل أهم الفرضيات والنظريات التي تفسرها. وفي المبحث الثاني يتم التطرق لمجموعة من الدراسات السابقة التي عُنيت بالموضوع، وطرح أهم نتائجها.

المبحث الأول

الإطار النظري للتجـــارة والتنظيم البيئي

يهدف هذا المبحث إلى الـى تسليط الضـــوء علـى جانـــب مـــن النظريات المفســـرة للتبادلات التجارية الدولية وهي النظريات الحديثة للتجارة الدولية. وهذا من خلال التطرق على كل من النظريات التقليدية والجديدة وحدودهم في تفسير التجارة القائمة بين الدول خصوصا في وقتنا الحالي.

أولا. محددات التجارة الدولية في ضوء النظريات:

1. النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وقد جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض قيود على التجارة الدولية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة وموضحة أن قوة الدولة لا تقاس فقط بما لديها من معدن نفيس ولكن أيضا بما لديها من ثروة حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك... وبينت في هذا الصدد أن حرية التجارة هي السبيل إلى زيادة ثروة البلاد وبالتالي قوتها.

1.1. نظرية التكاليف المطلقة:

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص إلى الاقتصادي آدم سميث الذي انتقد في كتابه المعروف " ثروة "الأمم" عام 1776 كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي.[1]

وفي هذا الإطار دعا آدم سميث إلى عدم تدخل الدولة في التجارة الدولية ونادى بحريتها على عكس التجاريين الذين دعوا إلى تقييدها، وفي هذا السياق يقول " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لـو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض انتاج صناعتنا ". ولقد بين سميث أن تقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها (أي تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول) ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها

1 زينب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص14

بميزة مطلقة هي الأخرى[1]، بما يعني أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما، وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، فالعمل هو عنصر الانتاج الوحيد الخالق والمحدد للقيمة.[2]

لقد شغلت هذه التساؤلات فكر الاقتصادي ديفيد ريكاردو الذي خلص إلى الإجابة عليها عام 1817 في إطار نظريته للتجارة الدولية المعروفة بمصطلح نظرية التكاليف النسبية أو المقارنة والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية.

2.1. نظرية التكاليف النسبية:

تنسب نظرية التكاليف النسبية إلى الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكاردو الذي تولى شرحها في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب " الصادر عام 1817، وبذلك يرجع له الفضل في أن قدم عرضا شيقا يفسر فيه قيام التجارة الدولية معتمدا على مبدأ الميزة النسبية بدل مبدأ الميزة المطلقة الذي كان قد اعتمده آدم سميث. وتتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي التي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول[3]، وعلى ذلك فإنه يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف مطلقة أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين.[4]

- نظرية القيم الدولية

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1848 كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا، هذه الأخيرة التي قرر ميل أنها تتحدد بالعرض من والطلب على السلعتين أو ما سماه بالطلب المتبادل للدولتين.[5]

فلإيجاد نسبة التبادل الدولي ينطلق جون ستيوارت ميل من الفرق بين معدلات التبادل الداخلي والخارجي لكل سلعة في كل بلد متسائلا عن العوامل التي يتحدد على أساسها هذا المعدل، ويتم اختصار

1 آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية حالة الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2010/2011، ص 03

2 زينب حسين عوض الله مرجع سابق، ص 15

3 محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص25

4 زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص50

5 محمود يونس، مرجع سابق، ص29.

الإجابة التي توصل اليها ميل فيما يلي: أن المعدل الفعلي للتبادل يحكم بالضرورة تعادل القيمة الكلية لكل من السلعتين محل التبادل ما بين الدولتين، فيتحقق معدل التبادل التوازني عندما تكون القيمة الكلية لما تستطيع كل دولة أن تصدره إلى الدولة الأخرى كافيا للوفاء بالقيمة الكلية لما تريد الدولة الأخرى استيراده منها.[1]

2. النظرية النيوكلاسيكية:

1.2. نظرية ندرة ووفرة عوامل الإنتاج:

لقد أوضحت النظرية الكلاسيكية في تحليلها لظاهرة التبادل الدولي بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة هو سبب قيام التجارة الدولية، لكنها توقفت عند هذا الحد ولم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلاد، وقد وقعت مهمة تفسير هذا الاختلاف في الواقع على عاتق اثنين من الاقتصاديين السويد هما هكشر وبرتل أولين من خلال نظريتهما المسماة نظرية نسب عناصر الإنتاج.

الفرع الأول: نظرية نسب عناصر الإنتاج.

يرجع الفضل في صياغة نظرية نسب عناصر الإنتاج إلى الاقتصادي السويدي ايلي هكشر في مقاله " أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل " المنشور سنة 1919، وكذلك الاقتصادي برتل أولين الذي عمل على تطوير وتفسير ما كتبه أستاذه ومواطنه هكشر من خلال نشره كتابه " التبادل الإقليمي والتجارة الدولية " عام 1933، وقد تم من خلالها توجيه الانتقادات إلى نظرية ريكاردو خاصة في ما يتعلق باعتمادها نظرية العمل في تحديد القيمة، غير أن هذه الانتقادات لم تتعرض إلى جوهر النظرية وهو ما دعا الى اعتبارها نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية التكاليف النسبية.[2]

ومضمون هذه النظرية أن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث ما تحوزه من عناصر إنتاج، بحيث يكون أحد هذه العناصر (أرض وعمل ورأس المال) متواجدا بكثرة أو نادر الوجود في إحدى الدول بالنسبة للدول الأخرى، واختلاف نسب عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف المكافاة التي تحصل عليها هذه العناصر، فالبلاد المكتظة بالسكان مثل مصر والهند تنخفض فيها مستويات الأجور، أما البلاد التي تتمتع بوفرة في الأراضي فتنخفض فيها الإيجارات، ومن البلاد كذلك ما تتوافر لديها رؤوس الأموال ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيها،[3] ومن ناحية أخرى فإن السلع تتفاوت من حيث درجة احتياجها لعناصر الإنتاج المختلفة، أي

1 عبد الرحمن زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1981، ص33

2 علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات دار المسيرة، عمان، 2007، ص 110

3 عبد الرحمن زكي ابراهيم، مرجع سابق، ص 37

من حيث كثافة استخدامها للعناصر المختلفة، فهنالك سلع كثيفة الأرض وأخرى كثيفة رأس المال وثالثة كثيفة العمل.

2.2. لغز ليونتيف:

منذ صياغة نظرية هكشر - أولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به الاقتصادي الأمريكي فاسيلي ليونتيف عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة وبقية العالم معتمدا في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف باسم " جدول المدخلات والمخرجات"[1].

ولقد استهل ليونتيف دراساته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر - أولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا، وبالمقابل استيراد السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبيا، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر - أولين أن تقوم الولايات المتحدة بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، غير أن ليونتيف أذهل نفسة وباقي الاقتصاديين باكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل، وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج تخالف ما تنطق به نظرية هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج، وهو الأمر الذي بات يعرف في الأدب الاقتصادي المتخصص في التجارة الدولية باسم " لغز ليونتيف".[2]

3. الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية:

تسعى المناهج الفكرية الحديثة في التجارة الدولية إلى تقديم التحليل الذي يمكن من خلاله تجاوز الانتقادات التي وجهت إلى النظرية التقليدية وكذا النظرية التقليدية الحديثة، وعلى هذا فقد تعددت هذه المناهج واختلفت باختلاف البعد الذي ارتكزت عليه للانطلاق منه والعبور الى الأفكار الأكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي.

1.3. نظرية ليندر:

يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الدولية بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم وفق الميزة النسبية وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب

1 ابراهيم بقلة ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي ، "حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف، 2008/2009، ص 16

2 سامي عفيفي ،حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص170.

عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر - أولين، أما بالنسبة للسلع الصناعية فإن التجارة فيها تقوم على تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة، ولتوضيح ذلك يمكن القول أن وجود طلب داخلي يعد شرطا ضروريا (وإن لم يكن كافيا) لكي تدخل أي سلعة صناعية في نطاق الصادرات، بمعنى أن أي سلعة لا بد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية"، فالطلب الداخلي إذن يعتبر محددا أساسيا للصادرات، ونتيجة لذلك تكون التجارة الدولية أكثر كثافة في الدول التي تتشابه هياكل الطلب فيها، ولما كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التي تتقارب فيها مستويات الدخول الفردية.[1]

ومهما يكن من أمر فإن نظرية ليندر في تفسير قيام التجارة الدولية وتحليل آثارها بالرغم مما قد يوجه إليها من نقد تعتبر تطويرا للأدب الاقتصادي في هذا المجال، خاصة وأنها حاولت نقل التحليل النظري خطوة كبيرة نحو الاقتراب من الواقع الاقتصادي.

2.3. نظرية اقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطويرا وتعديلا لنموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وتعتبر هذه النظرية أن توافر سوق داخلي ضخم شرط أساسي لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير مكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، ومن ثم فإن التبادل التجاري المفيد بين البلدين يأخذ مكانه حتى لو كانت الدولتان المتاجرتان متشابهتين في جميع النواحي، وهو ما لم يتناوله نموذج هكشر - أولين بالشرح والتوضيح.

كما وترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى هذا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.[2]

1. ابراهيم بلقلة، مرجع سق ذكره، ص19.
2. سامي حاتم، مرجع سق ذكره، ص69 .

3.3. نموذج الفجوة التكنولوجية:

يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية الذي قدمه الاقتصادي بوسنر في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول الأخرى، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الدولية بين الدول.

وبحسب هذا النموذج فإن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، ويحدث ذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وكنتيجة لهذا التطور تفقد العوامل التكنولوجية دورها الهام كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

عموما فإن نموذج الفجوة التكنولوجية وعلى الرغم من التأييد الذي حظي به خاصة من خلال الدراسات التطبيقية لم يوضح الأسباب الكامنة وراء انحصار ظهور الاختراعات والتجديدات في الدول الصناعية الأكثر تقدما، كما أنه لم يحدد طول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها، فكان ذلك بمثابة ثغرة في النموذج تم سدها في اطار نموذج آخر هو نموذج دورة حياة المنتج، و بذلك اكتملت الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في التجارة الدولية.

4.3. نموذج دورة حياة المنتج:

في مقاله المنشور عام 1966 قدم الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي أطلق عليه اسم "دورة حياة المنتج"، وهو النموذج الأوسع والأعم من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي جاء به بوسنر، ويوضح فرنون من خلاله سلسلة المراحل المختلفة التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره والتغيرات التي تحدث على

ميزته النسبية خلال هذه المراحل،[1] وامتداد لذلك فهو يبين التحولات التي تطرأ على هيكل المبادلات الدولية عبر المراحل المختلفة لحياة المنتج.

وقدد حدد فرنون أربع مراحل تطور عبر دورة حياة منتج جديد يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

1. علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص155.

الشكل رقم 1-1: دورة حياة المنتج

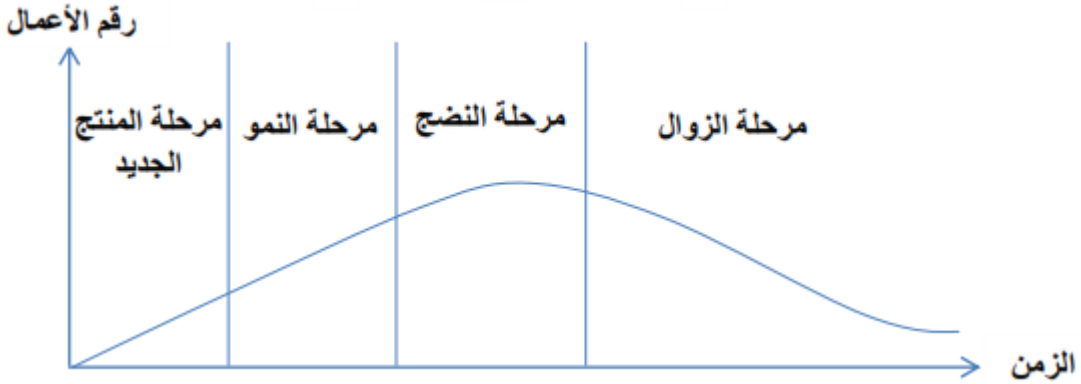

المصدر: مولحسان آيات الله، مرجع سبق ذكره، ص14.

1.4.3. المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد:

في هذه المرحلة يتم طرح المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا بسعر مرتفع وبكميات محدودة وحصريا في سوق الدولة صاحبة الاختراع، ممثلة في حالة هذا النموذج بالولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكثر الدول وفرة في رأس المال المادي والبشري من علماء وخبراء ومهندسين، إلى جانب سوقها الواسعة القادرة على استيعاب المنتج المبتكر لأول مرة، ومن ثم فإنه لا يوجد خلال هذه المرحلة تجارة دولية.

2.4.3. المرحلة الثانية: مرحلة النمو:

باتجاهه إلى النمطية ونتيجة الاستفادة من وفرات الحجم يميل سعر المنتج الجديد إلى الانخفاض ومن ثم يتم توجيهه إلى شريحة أوسع من المستهلكين، كم يتم تصدير كميات منه إلى الدول التي يرتفع فيها مستوى الدخل وتتميز بانفتاحها على الابتكارات.

3.4.3. المرحلة الثالثة: مرحلة النضج:

في مرحلة النضج تفقد الدولة صاحبة الاختراع ميزتها التكنولوجية بصفة تدريجية، وتصبح في مواجهة مع الشركات الأجنبية المقلدة، وفي سبيل الحفاظ على أسواقها ومواجهة هذه المنافسة تقوم هذه الشركة بتوطين بعض فروعها الإنتاجية في الدول التي كانت مستوردة للمنتج.

4.4.3. المرحلة الرابعة مرحلة الزوال:

تتسم هذه المرحلة بتقادم المنتج وبروز منتجات جديدة منافسة له فيتراجع سوقه في البلدان المتقدمة كما أن تكلفته تنخفض، ومنه يحدث انتقال جديد لإنتاجه ليستقر في الدول النامية، وبذلك تصبح هذه الأخيرة مصدرة له نحو البلدان المتقدمة لتلبية ما تبقى من طلبها المتراجع، الأمر الذي يعني انعكاس المبادلات التجارية.

مما تقدم يتضح أن المساهمة التي قدمها فرنون هي على قدر كبير من الأهمية، فهو يحاول إعطاء تفسير لأسس قيام التجارة الدولية، وإلى جانب لك نجده يشرح سلوك الشركات متعددة الجنسيات، كما أنه يشير ضمنيا إلى عدم التكافؤ في علاقات التبادل الدولي.

ثانيا. التنظيم البيئي والسياسات والأدوات والاتفاقيات والمنظمات

1. سياسات وأدوات التجارة الخارجية:

1.1. السياسة التجارية بين الحرية والتقييد:

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بغرض تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[1]

كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخر، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدماتي وأسعار الصرف والاستثمار بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادي والسياسات العامة للمجتمع". [2]

حيث عرف الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية نوعين من السياسات التجارية: سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، وقد اختلف الاقتصاديون في تقرير أي السياستين جدوى، وقد تجسد هذا الخلاف في مناظرات تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل فريق عن افكاره بجملة الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

1.1.1. سياسة حرية التجارة الخارجية:

المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة الحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة ومنه يكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع دون تدخل الدولة. ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي:[3]

- أن حرية التجارة الخارجية تمنح للدولة مزايا تخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة، وبالتالي استغلال أفضل للموارد الدولية. وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة

1. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص70

2. طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

3. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 119.

اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية وأسعار مرتفعة.

- أن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلكين هذه الزيادة.
- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.
- أن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لان الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.

2.1.1. سياسة حماية التجارة الخارجية

تعرف سياسة الحماية على أنها تلك الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطرق أو بأخرى، لهدف أو لآخر، على اتجاه المبادلات التجارية، أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على كل هذه العناصر مجتمعة، ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

كما يتم تعريفها على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة على التدفقات التجارية عبر الحدود الوطنية وذلك قصد تحقيق أهداف معينة. ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بالحجج التالية:[1]

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الاستيراد وانخفاض حجم الواردات وبالتالي لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية الشديدة من قبل صناعات الدول المتقدمة التي أقيمت منذ فترة طويلة والتي تنتج بكفاءة مرتفعة تجعلها ذات قدرة اكبر على المنافسة.
- رفع مستوى التوظيف الحماية لمنع البطالة إتباع سياسة الحماية يؤدي لتشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة تستوعب اليد العاملة العاطلة بالدول النامية.

1. ملخص -محاضرة- سياسة تجارة مستوى 4، 2021/04/05.

- حصول الدولة على ما يلزم من موارد مالية منتظمة رسوم جمركية حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- مواجهة سياسة الإغراق والتي تفي بيع المنتجات في الأسواق المحلية بأسعار اقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم، حيث تعمدت بعض الشركات الأجنبية المحتكرة إلى بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار اقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة المنتجة وذلك بغرض القضاء على الصناعات المنافسة لها بالدول الأجنبية الأخرى أو بغرض الربح.
- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة وهو من الحجج الغير اقتصادية التي يستند إليها أنصار مذهب تقييد التجارة حيث نادي البعض بتقييد التجارة الخارجية لحماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، التي تساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي في المجتمع مثل مصالح بعض الفئات المزارعين، وذلك باعتبارهم من أفراد الطبقة المتوسطة التي يجب حمايتها، وتتحقق الحماية عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات من المنتجات الزراعية الأجنبية.

2. أدوات التجارة الخارجية

1.2. الأدوات السعرية:

1.1.2. الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية تاريخيا من أشهر وأهم أدوات السياسات التجارية والتي تستخدم عادة في تحقيق أهدافها، وتمثل الضريبة الجمركية بمثابة رسم في صورة مبلغ معين يفرض على السلعة وقت عبورها حدود الدولة، وتفرض هذه الضرائب لتحقيق أغراض متعددة. وهي الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية والتقليل من الواردات، أما الرسوم على الصادرات فهي نادرة نسبيا. ففي بعض الدول يتم فرض الضرائب أو الرسوم بغرض تحقيق الإيرادات الجمركية، كما قد تلجأ بعض الدول إلى فرض الرسوم لحماية صناعاتها الناشئة وبغرض حماية العمالة الوطنية.[1]

يمكن للرسوم الجمركية أن تفرض كقيمة ثابتة أو كنسبة حيث كانت معظم الرسوم في القرن التاسع عشر من النوع الثابت، وذلك لصعوبة تلافي مثل هذه الرسوم، مثلا عن طريق عدم الإفصاح الحقيقي عن قيم السلع وذلك بالإفصاح عن قيم اقل، وفي القرن العشرين كان النمط السائد هو التحول نحو الرسوم النسبية، لكونها تصاعدية ولا تتأثر بالتضخم.

1. إيمان عطية ناصف هشام محمد عمارة مبادئ الاقتصاد الدولي المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 144

ويمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة، فحسب أساس احتساب لرسوم الجمركية نفرق بين ثلاثة أنواع:[1]

أ_ الرسوم القيمية: هي الرسوم التي يتم تحديدها كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة.

ب_ الرسوم النوعية: هي الرسوم التي تفرض وتصدر بمبلغ معين على كل نوع من أنواع السلع على أساس العدد أو الوزن.

ج- الرسوم المركبة: هي خليط من الرسوم القيمية والنوعية، فهي تتضمن رسما قيميا يضاف إليه رسم نوعي. أما من حيث الهدف من فرض الرسم فيمكن أن نميز بين الرسوم المالية والحمائية:

- **الرسوم المالية:** هي الرسوم التي تفرض بقصد الحصول على مورد دخل للخزينة العامة.
- **الرسوم الحمائية:** هي : تلك الرسوم التي تفرض بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية.

2.1.2. الإعانات: تعتبر الإعانات أحد أدوات السياسة التجارية، وهي إجراء مالي تتخذه الدولة بغرض تخفيض التكلفة الكلية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة، وعادة ما تقصد الدولة من هذه الإجراءات تدعيم المنتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية[2]، وتنقسم من حيث تطبيقها إلى نوعين:[3]

- **إعانات على نطاق واسع:** وهي التي تمنح إلى كافة القطاعات الإنتاجية.
- **إعانات على نطاق ضيق:** وهي التي تطبق على صناعة أو مشروع. يمكن أن تكون الإعانة مباشرة، وتتمثل في رفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، ويقلل من أهمية الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المدعمة لأراضيها.

3.1.2. الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف أن تقوم الدولة بوضع قيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، فالمصدر وفي ضوء هذا النظام سوف يتنازل عما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى السلطات النقدية

1. صلاح بوقرورة، محددات التجارة الخارجية: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990_2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر،2015، ص31

2. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 316.

3 . جمعة سعيد سرير النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، ط2، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2002، ص 101

مقابل الحصول على ثمنها بالعملة الوطنية على أساس سعر معين أما المستورد فيتعين عليه أن يتقدم إلى هذه السلطات بطلب شراء العملات الأجنبية التي يريدها.[1]

وطالما أن العملات الأجنبية أصبحت مركزة في يد هيئة واحدة محتكرة لها فإنه يصبح من الممكن التمييز بين طلبات الاستيراد التي تقدم إليها، فالدولة قد تسمح ببيع عملات أجنبية لاستيراد سلع معينة بينما ترفض بيعها لاستيراد سلع أخرى، كما قد تتجه السلطات النقدية على رفض طلبات الاستيراد من دولة معينة في حين توافق عليها إذا ما تعلق الأمر بدولة أخرى وهكذا تستطيع الدولة في ظل الرقابة على الصرف أن تتدخل لتوجيه التجارة الخارجية من حيث أنواع السلع موضوع التبادل الكميات المستوردة وكذا البلد التي يتم الاستيراد منها.[2]

4.1.2. الإغراق: يعتبر الإغراق أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار المتواجدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.[3]

يمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين ثلاثة أنواع ، وهي:[4]

أ- الإغراق العارض: وهذا النوع يظهر بظروف طارئة مثل الرغبة في التخلص من فائض الإنتاج لسلعة معينة في آخر موسم من المواسم بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

ب- الإغراق قصير الأجل: ويهدف إما لتحقيق غرض معين وينتهي بتحقيق هذا الغرض مثال ذلك تخفيض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، ويتميز الإغراق قصير الأجل بأنه قد يكون على نطاق يحمل المغرق خسارة كبيرة ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه ثم يعيد محاولا تعويض ما أصابه من خسارة.

ج- الإغراق الدائم: هو عبارة عن سياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل الخسائر، يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية والاحتكار يعتمد على وجود حماية يتبقى بها على خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية.

5.1.2. تخفيض قيمة العملة المحلية: تقوم بعض الدول بإتباع سياسات مصرفية من أجل ضبط الوضع المالي والاقتصادي فيها ومن هذه السياسات نجد سياسة خفض العملة الوطنية ويترتب عل هذا الإجراء ما يلي:

- تشجيع الصادرات المحلية لارتفاع سعرها في الخارج عند تقييمها العملة الخارجية.

1. عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص142.
2. صلاح بوقرورة، مرجع سبق ذكره، ص 32.
3. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 291-292
4. جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 139.

◆ تخفيض الواردات لأن عملية الاستيراد تتطلب الكثير من العملة مقارنة بعملية الاستيراد الأمر الذي يحقق خسارة أو أرباح غير اقتصادية مما يؤدي إلى تقليل الواردات من الخارج.

تقليل العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

2.2. القيود الكمية:

1.2.2. الحظر أو المنع: أي أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، قد يقع الحظر على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو كلاهما، قد يكون على جميع السلع أو على جميع البلدان، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلدان وهو يعتبر خطرا على التجارة الخارجية حيث يوجد نوعان هما:[1]

أ- **الحظر الكلي:** وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري مع الخارج فالدولة تحاول أن تعيش مما لديها من موارد إنتاجية، وتعزل نفسها عن بقية دول العالم وهدفها تحقيق الاستقلال الاقتصادي على العالم.

ب- **الحظر الجزئي:** وهو أن الدولة تمنع لتبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، كثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية. وفيما عدا حالة الحروب يصادف الحظر الجزئي في حالتين هما حالة الحظر لأسباب صحية ولأسباب مالية.

2.2.2. نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حد أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محدودة، حيث أن نظام الحصص بدأت أهميته تتناقص في الوقت الحاضر، ويعتبر نظام الحصص أكثر كفاءة من نظام الرسوم الجمركية خاصة في حالة السلع ذات المرونة القليلة.[2]

3.2.2. تراخيص الاستيراد: تتمثل تراخيص الاستيراد في عدم السماح بالاستيراد إلا بعد موافقة الدولة وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، ويتميز هذا النظام بأنه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيراده بطريقة مباشرة، حيث أنه يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن يفرض قيودا على كل مستورد في عدم تجاوز استيراده من بلد ما حجم معين وتلجأ الدول لهذا النظام في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية.[3]

3.2. القيود التنظيمية: تعتبر الأدوات التنظيمية الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية، ولعل ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال نذكر:[4]

1. مجدي محمود شهاب الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 127-128
2. موسى سعيد مطر وآخرون التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والتوزيع الأردن، 2001، ص 70-71.
3. عبد الباسط وفاء مرجع سبق ذكره، ص 337.
4. زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 311.

1.3.2.المعاهدات والاتفاقيات التجارية: المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمورا ذات طابع سياسي أو إداري.

أما الاتفاق التجاري فهو تعاقد يتناول أمورا تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين، ويتميز عن المعاهدة التجارية بقصر مدته، فهو عادة ما يغطي سنة وواحدة ويتضمن الاتفاق عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين البلدين.

2.3.2. اتفاقيات الدفع: ينتشر هذا الأسلوب بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية. وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس التي يوافق عليها الطرفان ويحدد اتفاق الدفع العملة التي يتم على أساسها العمليات وسعر الصرف التي تجرى التسوية وفقا له، فضلا عن أنواع المعاملات التي تسمح بتحويلها عن طريقه ومدة سريانه، وطريقة تحديده أو تعديل بعض نصوصه.

3.3.2. التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة الخارجية بين عدد محدود من الدول، وفي هذا الشأن يمكننا التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

أ- **منطقة التبادل الحرة:** وهنا تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، ويكون لكل دولة مشتركة الحق في فرض رسوم جمركية على ما تستورده من الدول غير المشتركة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة.

ب-**الاتحاد الجمركي:** يتفق مع الشكل السابق في إلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية والإدارية بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

ج- **الاتحاد الاقتصادي:** وهنا لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، وإنما يشمل تحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية لهذه الدول.

3. الاتفاقيات والمنظمات:

1.3. اتفاقية الجات التعريف الأهداف والوظائف:

في الوقت الذي عقد فيه مؤتمر هافانا، بدأت مفاوضات أخرى جانبية في جنيف بين مندوبي 23 دولة في أكتوبر 1947 حول التعريفة الجمركية، توصل مندوبو 23 دولة المجتمعة إلى اتفاق تحت عنون **"الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة GATT"** ليحل مؤقتاً محل منظمة التجارة الدولية، حيث هدف إلى تحرير التجارة الخارجية.

1.1.3. التعريف باتفاقية الجات: تم تشكيل لجنة أو منظمة مؤقتة في مؤتمر بريتون وودز لإطلاق منظمة التجارة العالمية، هذه اللجنة المؤقتة كانت مخولة بمقتضى اتفاق إداري بين الدول وكانت **تسمى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) General Agreement on Tariffs and Trad**"، أبرمت الاتفاقية في 30 أكتوبر 1947. من طرف ممثلي 23 دولة، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1948، تشرف عليها أمانة عامة مقرها في جينيف السويسرية.

بدأ سريان الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة منذ الفاتح جانفي 1948 كمحاولة من جانب أطرافها لإنعاش التجارة الدولية، بعد أن بدأت بوادر تعرض ميثاق هافانا لضغوط شرسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.[1]

وبالتالي فإن اتفاقية الجات كانت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة تدريجيا إلى سياسات التحرير التجاري في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن منطلق أن التجارة هي محرك النمو الاقتصادي، وأنها تنتعش في ظل المنافسة وفتح الأسواق ومن ثم فإن حرية التجارة تعد شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي، ومن المنظور المؤسسي فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول الأعضاء، حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية.[2]

ينص جوهر الاتفاقية على أن تحرير التجارة الخارجية يكون في إزالة القيود أمام حركة السلع المادية فقط (التجارة المنظورة)، ويتم تطبيق ذلك فيما بين حدود الدول، باستثناء المنسوجات والمنتجات الزراعية، كون أن المنسوجات من بين أهم الصادرات للدول النامية، ولما تمتلكه هذه الدول من ميزة تنافسية كبيرة واستبعدت من نطاق تحرير التجارة وظلت معزولة ومحكومة بالقيود. أما المنتجات الزراعية، فإن غرب أوربا

1. محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص: 26 .

2. عبد المطلب، عبد الحميد: الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي السمائل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002/2003، ص: 17.

وأمريكا يحتكران الجزء الأكبر من إنتاج الغذاء في العالم والذي تنتجه طبقات مزارعين في غاية الأهمية اقتصادياً وسياسياً، لكن نفقة إنتاجه في الدول المتقدمة أكبر منه في الدول النامية، وبالتالي تلجأ الدول إلى دعم قطاع الزراعة لتمكينه. من المنافسة في دول العالم الثالث، وبالتالي فإن اتفاق الجاث 1947 استثنى المنتجات الزراعية والمنسوجات، وتم جعل سريان الاتفاقية في تحرير التجارة على ما عدا ذلك من السلع المادية مع تحفظ غير قانوني ظل يحكم العلاقات التجارية الدولية، وهو خروج كل من تجارة السلاح والنفط من الاتفاقية، وقد ظلا حتى الآن خارج اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

تأسست الجات بموجب بروتوكول تصور واضعوه أنه سيكون مؤقتاً لحين وضع الترتيبات النهائية للتجارة لما بعد الحرب، تضمن اتفاقية الجات عند إنشائها 35 مادة موزعة على ثلاث فصول لتنظيم عمليات تحرير التجارة، وإزالة العوائق أمام تبادل السلع الصناعية بين الدول المتعاقدة، وفي سنة 1965 أضيف فصل يتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية والتنمية ومنح تسهيلات للدول النامية، وبذلك أصبحت اتفاقية الجات تشمل على 38 مادة وعدد من الملاحق وجداول التعريفات الجمركية، وتتعهد الأطراف بالالتزام بمجموعة القواعد والضوابط الخاصة بتنظيم التجارة الدولية.[1]

إن ظهور الجات كان بتدبير الدول الصناعية وذلك لتأمين مصالحها، وعلى الرغم من أن الدول النامية كانت تشكل الأغلبية إلا أنه لم يكن لها دور فعال في المباحثات لوضع أسس وأنظمة الجات GATT، وقد تطور عدد دول المنظمة في اتفاقية الجات من 23 دولة في عام 1947 إلى 132 دولة في عام 1997، 80% منها من الدول النامية.[2]

لا تعتبر الجات منظمة دولية تقوم بالتحكيم في مجال التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، ولكنها مجرد اتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات لمناقشة المسائل المطروحة، حيث عرفت الجات عدة جولات اختتمت بجولة الأورغواي.

1.1.1.3 أهداف الجات: لقد كانت اتفاقية الجات بمثابة إطار قانوني لتسيير المعاملات التجارية بين الأطراف المتعاقدة، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، يمكن ذكر أهمها في الآتي:[3]

- يرتكز الهدف الرئيسي للجات في سعي الأطراف المتعاقدة الى تحرير التجارة الخارجية من خلال ازالة الحواجز والقيود التعريفية (الجمركية) وغير التعريفية (الكمية) التي تضعها الدول أمام تدفق السلع

1. مدني لعجال التنظيم القانوني للمنافسة التجارية على الصعيد الدولي دراسة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه (ل.م.د) في الحقوق غير منشورة، التخصص: قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط 2017/2018، ص: 25
2. نيفين حسين شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2010، ص 97-98.
3. عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

عبر الحدود الدولية، وبالتالي كان الهدف. من خلال جولات الجات هو اجراء تخفيضات متتابعة في الرسوم الجمركية والغاء هذه الرسوم من بعض السلع بغرض تشجيع نمو التجارة العالمية.

- العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل.
- السعي الى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في مستوى الإنتاج العالمي، وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء.
- تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بذلك من زيادة الاستثمارات العالمية سواء المباشرة أو غير المباشرة، بما يخدم عملية التنمية على مستوى الدول الأعضاء.
- انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال مبدأ أساسي أن كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية.
- وأضيف إلى هذه الأهداف في جولة الأورغواي التوسع في التجارة الدولية في الخدمات، وحماية البيئة والحفاظ عليها، ودعم سبل تحقيق ذلك.

أما عن الأهداف الخاصة للجات عند إنشائها فتتمثل في تحقيق الأهداف العامة من خلال تخفيضات جوهرية في التعريفات الجمركية، والعوائق التجارية الأخرى وإلغاء التمييز في المعاملة، بينما تتمثل الأهداف الخاصة بجولة الأورغواي، في تحقيق الأهداف العامة من خلال اتفاقية المعاملة بالمثل، وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف قادر على الاستقرار والبقاء.[1]

من خلال الأهداف المذكورة يمكن القول أن اتفاقية الجات تعد منبراً للتفاوض بشأن تخفيض التعريفات الجمركية، وغيرها من الحواجز التجارية.

2.1.1.3. وظائف الجات: لتحقيق الجات لهدفها المحوري وهو تحرير التجارة الخارجية وأهدافها العامة والخاصة السالفة الذكر، فإن هناك ثلاثة محاور رئيسية يتم في إطارها تنفيذ هذه الاتفاقية، وهي:

- تعمل الجات كمجموعة من قواعد الاتفاقية التي حازت على قبول الأطراف المتعاقدة، وذلك لتحكم السلوك التجاري وتنظم السياسة التجارية للدول الأعضاء.
- تعمل الجات كمنتدى عام لإجراء المفاوضات التجارية، فهي الاطار العام للمفاوضات التجارية التي تنعقد بين أطرافها للتفاوض بشأن تقديم التنازلات والتخفيضات الجمركية، والحد من القيود الكمية، وقد تنتج عن مفاوضات الجات آلاف التخفيضات مما كان له أثر واضح في زيادة التجارة العالمية.

1. محمد، محمد على إبراهيم: الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/ 2003، ص: 24.

- تعمل الجات كمحكمة دولية من خلال لجان وآلية فض وتسوية النزاعات التجارية، التي يمكن للدول الأعضاء في الاتفاقية من خلالها أن تحل النزاعات التجارية التي يمكن للدول الأعضاء في الاتفاقية من خلالها أن تحل النزاعات التي تنشأ بينها.[1]

2.3.المنظمة العالمية للتجارة : تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ وبعد فشل قيامها الذي كان من المقرر في مؤتمر هافانا،1947 عادت هذه الفكرة وتجسدت في اجتماع مراكش 1994 ضمن جولة الأورغواي، أي بعد حوالي نصف قرن من محاولة قيامها الأولى.

1.2.3. تعريف المنظمة العالمية للتجارة واختلافها عن اتفاقية الجات: نشأت منظمة التجارة العالمية بمقتضى اتفاق تم التوصل إليه مع اختتام جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في اجتماع دولي عقد بمدينة مراكش بالمغرب في 15 أفريل 1994 وشهده 123 دولة، وبدأت المنظمة في ممارسة أنشطتها ومهامها المختلفة اعتباراً من 01 جانفي 1995.

لم تعرف الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي المنظمة العالمية للتجارة التي تم بموجبها الموافقة على إنشاء المنظمة، وبالرجوع الى اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة فإننا لا تجد احتوائها على تعريف كلي لهذه المنظمة، من أهم تعاريفها ما يلي: يعرف اتفاق مراكش المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة في مادتيه الأولى والثامنة على "أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة، وتتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضائها بالأهلية القانونية الضرورية للممارسة مهامهم ووظائفهم".

وتعرف أيضاً على أنها الإطار المؤسسي لإدارة الحقوق والالتزامات بناءً على اتفاقات متعددة الأطراف في السلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية وفض المنازعات المتعلقة بحقوق والتزامات الدول الأعضاء".

كما تعرف بأنها "منظمة اقتصادية دولية تملك صلاحيات قانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها، تخولها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات أعضائها التجارية، واتخاذ التدابير وإصدار التوصيات أو القرارات ذات القوة الالزامية بشأن تعاملاتهم التجارية في السلع والخدمات.[2]

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها "منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية وحماية الملكية الفكرية".

1 . محمد عبيد محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص52-53.

2. نفس المرجع، ص: 368

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، مما يعطيها الأهلية القانونية لمباشرة مهامها، كما تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري في السلع والخدمات، وهي الأمور التي كانت تدور بسببها الخلافات التجارية بين الدول.[1]

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة متخصصة في مجال التجارة الدولية تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدول التي أسستها بحيث تستطيع من خلالها وضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة كباقي المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تم تأسيسها عن طريق اتفاقية ومعاهدة تأسيسية سنة 1994 تلزم الأعضاء بمجموعة من القواعد والاتفاقيات في مجال تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وفض المنازعات واستعراض السياسات التجارية.

- اختلاف المنظمة العالمية للتجارة عن اتفاقية الجات: إن المنظمة العالمية للتجارة تميزت باختلافات عن اتفاقية الجات، وذلك من خلال العناصر التالية:
- حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً لما كانت تفعله الجات، حيث أن المنظمة شملت التجارة في السلع والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار بل قد تشمل الجوانب البيئية المؤثرة في التجارة.
- تعتبر المنظمة العالمية للتجارة مؤسسة دائمة في حين أن الجات هي: مجموعة قواعد بدون بناء مؤسساتي.
- تتميز منظمة التجارة العالمية بصفة الإلزام لأعضاء المنظمة فيما يتم الاتفاق عليه، في حين تفتقد الجات لهذه الصفة.
- لم تكن اتفاقية الجات تحتاج لمصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء، في حين أن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تنص على وجوب ذلك مما يعطي اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أساسا قانونيا قويا.

1. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفق القافية الغات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008،ص58

- لم يكن لاتفاقية الجات شخصية معنوية ولم يكن أطرافها دول اعضاء بل فرقاء متعاقدين على أساس أنها مجرد نص قانوني، في حين أن الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة يطلق عليهم أعضاء على اساس أنها منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوي.[1]
- تتمتع المنظمة العالمية للتجارة بالشخصية القانونية، والتي من خلالها تتمتع المنظمة بالأهلية القانونية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، على عكس اتفاقية الجات التي افتقدت لهذه الشخصية لأنها لم تكن منظمة دولية.

إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في الجات تتميز بالقصور وعدم الفعالية، وذلك بسبب غياب الهيئة المحولة على تنفيذ هذه الاحكام، بينما جهاز تسوية المنازعات في المنظمة يسهر على حماية حقوق الأعضاء والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات، وتسهر هيئة دائمة للاستئناف المراجعة أي نتائج تتوصل اليها لجان تسوية المنازعات.

2.2.3. اتفاقيات تحرير التجارة الدولية: لقد أقرت الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي بمدينة مراكش إنشاء منظمة دولية جديدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية وهي المنظمة العالمية للتجارة، التي أوكلت لها مهمة الاشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى التي بلغ عددها 28 اتفاقية وبروتوكولات وقرار وزارياً، كما اختصت المنظمة بأمور فض النزاعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية[2] ، مع استمرار العمل بالعديد من قواعد اتفاقية الجات، 1947، وتأتي هذه الاتفاقيات والمذكرات في صورة ملاحق للاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة. وتتوزع اتفاقية المنظمة على أربعة ملاحق، وهي:[3]

- **الملحق الأول:** وهو مكون من ثلاث أجزاء، حيث يحتوي الجزء الأول 13 اتفاقاً بشأن تحرير التجارة في السلع، والجزء الثاني يضم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في الخدمات (GATS)، بينما يضم الجزء الثالث اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في الملكية الفكرية (TRIPS).
- **الملحق الثاني:** يتضمن وثيقة التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.
- **الملحق الثالث:** يتعلق بآلية استعراض ومراجعة السياسات التجارية.
- **الملحق الرابع:** يتضمن ما يسمى بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وهي أربع اتفاقيات وهي:
  - اتفاقية بشأن التجارة في الطائرات المدنية.

1 سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية ، 2008، ص16

2 نفس المرجع، ص ص 17-18

3 كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة -مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009، ص 237

- اتفاقية بشأن المشتريات الحكومية.
- اتفاقية بشأن التجارة في منتجات الألبان والتي ألغيت سنة 1997.
- اتفاقية بشأن التجارة في لحوم البقر والتي ألغيت سنة 1997.

إن الملاحق الثلاثة الأولى هي الاتفاقيات متعددة الأطراف للتجارة الدولية والتي تلتزم بها الدول الأعضاء جميعاً وكوحدة واحدة، أما الملحق الرابع فهو اتفاقيات غير ملزمة للعضو الجديد إلا إذا اختار الانضمام إليها بمحض إرادته. وفيما يلي نستعرض الملاحق الثلاثة الأولى وهي الملزمة على كافة الدول الأعضاء، وكذا الدول الراغبة في الانضمام.

3.2.3. اتفاقات تحرير التجارة في السلع: تعتبر اتفاقية تحرير التجارة في السلع من بين الاتفاقيات الأكثر شمولاً، حيث أنها عالجت العديد من المواضيع ذات الصلة بالتجارة في السلع، أهمها موضوعات التجارة في السلع الزراعية والتجارة في المنسوجات والملابس، إضافة إلى تعميق التحرير من الاتفاقيات والأحكام المتعلقة بالتجارة فيها أوهم المحالات المتعلقة بالتجارة في السلع، والتي شملتها

التجاري بموجب العديد اتفاقيات جولة الأورغواي، نذكر منها:

4.2.3. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS: يعتبر إدراج قطاع الخدمات من الموضوعات الجديدة والهامة والتي تم الاتفاق عليها مع ختام جولة الأورغواي تحت مسمى الاتفاقية العام للتجارة في الخدمات GATS (General Agrement Trade in Services)، حيث تعتبر أبرز نتائج الجولة، والتي تم إدخالها في حظيرة الجات بناءً على ترتيب وتخطيط مسبق من الولايات المتحدة، وبتنسيق كامل مع الدول المتقدمة.[1]

وقد حفل موضوع تحرير التجارة في الخدمات بالخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول النامية من جهة أخرى، حيث رأت الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوف يحدث آثاراً سلبية على قطاع الخدمات فيها، كما اشتد الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن تحديد مفهوم الخدمات، إلى أن تم التوصل إلى حل وسط في صورة تلك الاتفاقية **GATS**[2].

يدور اتفاق التجارة في الخدمات على ثلاث محاور هي المبادئ والأحكام العامة واستكمال هذه المبادئ والأحكام لقطاعات حديثة ذات طبيعة متميزة (كالخدمات المالية والاتصالات)، وثالثاً أن تقدم الدول بياناً بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها، وفتح أسواقها أمام الموردين الأجانب على النمو.

1. محمد، محمد على إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 91.
2. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 79

عرفت الخدمات في الاتفاقية بأنها كافة الخدمات ذات الطابع التحري التي تقدمها جميع القطاعات، باستثناء الخدمات المتعلقة بوظائف الدولة الرئيسية. وتعرف التجارة في الخدمات والتي حددتها المادة الأولى من اتفاق التجارة في الخدمات بالاستناد إلى أنماط تأدية الخدمة وهي:[1]

- انتقال الخدمة من دولة المورد إلى دولة المستفيد مثل خدمات البنوك وشركات التأمين، والمكاتب الهندسية).
- انتقال مستهلك الخدمة من بلده إلى بلد تقديم الخدمة (مثل الساحة).
- انتقال المشروع المؤدي للخدمة إلى بلد المستفيد (كحالة إنشاء شركات أجنبية أو وكالات).
- انتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى (كحالة الخبراء والمستشارين الأجانب).
- يتضح مما تقدم أن تعبير توريد الخدمة يشتمل على إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها، كما يشتمل تعبير الإجراءات التي يتخذها الأعضاء، وتؤثر في التجارة في الخدمات الإجراءات المتصلة بكل مما يأتي:
- شراء الخدمة أو تسديد ثمنها أو استخدامها.
- وسيلة الوصول إلى الخدمات التي يشترط الأعضاء تقديمها إلى الجمهور، والاستفادة من هذه الخدمات في توريد الخدمة.
- التواجد من عضو ما بما في ذلك التواجد التجاري لتوريد خدمة في أراضي عضو آخر.

وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري التي تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها: الخدمات المالية، خدمات النقل الاتصالات والخدمات الاستشارية والمقاولات والسياحة والخدمات المهنية وخدمات أخرى، كما تضمنت الاتفاقية التزامات وضوابط عامة في معظمها تأكد على تجسيد قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف، مثل تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ الشفافية وزيادة مشاركة البلدان النامية، إضافة إلى تشجيع الأعضاء على إقامة تكتلات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات وخاصة بين البلدان النامية، والالتزام بإزالة العوائق التمييزية.

وكذا التزامات محددة متعلقة بالتجارة في الخدمات، وهي عبارة عن مجموعة من الالتزامات والتعهدات المحددة في القطاعات التي ترغب الدولة في تحريرها مرفوقة بشروط الوصول إلى الأسواق والتأهيل للمعاملة الوطنية والجدول الزمني لتنفيذ التعهدات وتواريخ سريانها، ولكن بعد إقرار هذه التعهدات تصبح جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التجارة في الخدمات ويلتزم العضو بتنفيذ تلك التعهدات، ولا يحق له الحق في تعديلها إلا

1. جمال، بلخباط، اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11 جامعة باتنة 1 ديسمبر 2016، ص: 408

بعد ثلاث سنوات من تاريخ التنفيذ. ويتعهد الأعضاء بزيادة وتأثر تحرير التجارة في الخدمات من خلال المزيد من المفاوضات في مختلف الفروع ضمن برنامج منظمة التجارة العالمية.

وقد أتمت أربعون حكومة بنجاح سنة 2002 مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، وأتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية.

على الرغم من وجود اتفاقيات دولية متعددة لحماية الملكية الفكرية منذ أكثر من مئة سنة، ورغم وجود منظمة عالمية للملكية الفكرية (WIPO) ، حيث تم تأسيسها بمقتضى اتفاقية دولية وقعت في استوكهولم بتاريخ 14 جويلية 1967 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1970 والتي تضم في عضويتها 191 دولة. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي قد أصرت على إدراج هذا الموضوع في مفاوضات حولة الأورغواي، للوصول إلى اتفاق في إطار المنظمة العالمية للتجارة بدلاً من إضافة ملحق لاتفاقية (WIPO) كما اقترحت بعض الدول، وقد عزا بعض المراقبين هذا الإصرار إلى ضغط أصحاب شركات الأدوية وصناعات تصميم الملابس على حكومات هاته الدول لتأمين مستوى أعلى من الحماية ولما يمتلكون من براءات الاختراع وعلامات تجارية والتي تتعرض للتقليد، ولهذا فإن الاتفاقية التي تم التوصل إليها قد عارضتها الدول النامية وهي اتفاقية شاملة لموضوع حقوق الملكية الفكرية وموضوع التجارة في السلع المقلدة.

ويقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يماثلها عن إبداعات وحقوق الملكية الصناعية بما تتضمنه من براءات الاختراع، والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الابداع في مختلف صوره لجميع الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع أو الابتكار.[1]

تم التوصل في جولة الأورغواي لاتفاق خاص حول إتاحة وإنفاذ مثل هذه الحقوق وليصبح جزءاً من الوثيقة الختامية للدورة تحت مسمى اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والذي يعرف باتفاق تريبس (TRIPS) Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights[2]. واستثنى الاتفاق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية لمدة عام واحد كفترة انتقالية بالنسبة إلى الدول المتقدمة، وخمسة سنوات بالنسبة للدول النامية، والدول في مرحلة التحول (بشروط معينة بالنسبة إلى الأخيرة). ويمكن تحديد أهداف وفوائد اتفاقية التربيس فيما يلي:

1. عبد المطلب، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 84

2 . كارلوس .م. كوريا، حقوق الملكية الفكرية – منظمة التجارة العالمية والدول النامية – اتفاقية التربس، وعبارات السياسة، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، أحمد يوسف الشحات، دار المريخ للنشر، 2002، ص: 17

- تحقيق التنمية التكنولوجية، وتمكين الدول الأقل نمواً من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار.
- الإسهام في حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية لتشجيع روح الابتكار التكنولوجي، ونقل تعميم التكنولوجيا بما يساعد على تحقيق المنفعة المشتركة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية.
- منع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها على النحو الذي يؤثر سلباً على النقل الدولي للتكنولوجيا.
- تحفيز النشاط الابتكاري من خلال توفير بيئة مواتية ومكافئة له.
- تحقيق الجودة العالية وإعداد قوي العمل فنياً من خلال التدريب المصاحب لعمليات نقل التكنولوجيا.
- تحقيق نوع من التقدم بما يسهم في رفع المستوى التكنولوجي عبر العالم، وتحقيق إيرادات مستخدمي التكنولوجيا الحديثة.
- حددت الاتفاقية مجالات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والتي أصبحت تدخل ضمن نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة، وهي تشمل الميادين التالية:
- حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها.
- العلامات التجارية المميزة للسلع والخدمات.
- المؤشرات الجغرافية، وهي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة معينة في أراضي بلد عضو أو منطقة أو موقع في تلك الأراضي حيث تكون النوعية والسمعة والسمات المميزة للسلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي.
- التصميمات التخطيطية الرسومات الطوبوغرافية) للدوائر المتكاملة.
- حماية المعلومات السرية والمتعلقة بالمعارف التقنية، والأسرار التجارية.
- مكافحة الممارسات غير التنافسي في التراخيص التعاقدية.

تتعهد جميع الأطراف المتعاقدة بحماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات عن طريق تشريعاتها المحلية، وتتمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية فيما يلي: تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية، تحديد معايير ومستويات الحماية، وتوفير أسلوب لتسوية المنازعات والفترات الانتقالية. تقرر الاتفاقية الحد الأدنى من مستويات الحماية الذي يجب أن يلتزم به العضو في مختلف هذه المحالات والجدول الموالي يوضح أنواع الحقوق المحمية والحد الأدنى لمدة الحماية.

ثالثا. الأبعاد البيئة والفرضيات المفسرة للآثار الاقتصادية والتجارية:

1. العلاقة بين البيئة والتجارة:

1.1. رأي أنصار حرية التجارة (التحرير التجاري):

يقلل أنصار التحرير التجاري من أهمية التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية تماماً، ويعملون على تحقيق أهدافهم بدون تحفظ وبلا خوف من تلوث البيئة أو نضوب مواردها، ويتهمون بقية المدارس بالمبالغة الشديدة في تصوير مخاطر تلوث البيئة واختلال توازنها وتدهورها، ويرون أن التقنية الحديثة كفيلة بإنتاج موارد جديدة إذا نضبت الموارد الحالية، وقادرة على تخفيض تلوث البيئة ومعالجة آثاره الضارة، بل وإزالتها. أما بالنسبة للأجيال القادمة فيرون أنه تاريخيا كانت الأجيال القادمة دائما أفضل حالا وأحسن معيشة من الأجيال التي سبقتها، كما أن الجيل الحالي لا يستهلك كل ما يستخدمه من رأس المال الطبيعي وإنما يستثمر جزءا منه مما سيفيد الأجيال القادمة، وتستفيد أيضا مما يتراكم من الجيل الحالي، وما تراكم عن الأجيال التي سبقته من معلومات ودوائر ومعارف لا حصر لها.[1]

وتعتبر البيئة عنصر إنتاج ضروري بنفس ضرورة باقي عوامل الإنتاج للعملية الإنتاجية، فالبيئة الطبيعية تعد مصدر خدمات إنتاجية هامة لكافة الأنشطة الاقتصادية، فهي تقدم المواد الخام التي تدخل في العملية الإنتاجية والطاقة التي تولد وقودا لتحويل المواد الخام لسلع ومنتجات مختلفة وجزء لا يتجزأ من الإمكانيات الإنتاجية المتاحة لأي دولة، وقيدا على الإنتاج والتجارة الخارجية، وسببا جديدا إضافيا لاختلاف تكاليف الإنتاج النسبية بين الدول[2]

ويربط الاقتصادي الأمريكي الجنسية الهندي الأصل جاديش بجاوتي (JagdishBhagwati) هذا التحليل الاقتصادي للبيئة بنظرية التجارة الدولية من خلال إقرار حقيقة أن "**البيئة والتجارة الدولية متعارضتان**"[3].بمعنى أن الجهود التي تبذلها كل دولة للحفاظ على البيئة، تلحق أضرارا بعلاقات الدول التجارية مع دول العالم الأخرى، وتجد هذه النتيجة تفسيرا لصافي الأعباء الإضافية التي تتحملها الدولة في سبيل الحفاظ على بيئتها وتضيفها إلى تكاليف الإنتاج، وهو ما قد يفقدها وسام التنافسية في الأسواق العالمية، ويضر بالتالي بميزانها التجاري.

1. عبد رؤوف مسعودي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية أثر المعايير البيئية على التجارة والأداء الاقتصادي جامعة سوسة تونس، ص41.

2-هشام تواتي وآخرون، قياس أثر العلاقة التبادلية بين التحرير التجاري والاشتراطات البيئية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي ص 03

33. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الكتاب الثالث، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، سنة 2004، ص310.

كما يعتقد أنصار هذا الرأي أن آليات السوق الحرة كفيلة بأن تمكن الدولة التي تبنتها من استقطاب أفضل الآليات لحماية بيئتها وحججهم في ذلك ما يلي:

- أن التحرير التجاري سوف يشجع النمو الاقتصادي والذي سوف يؤدي بدوره إلى خلق موارد إضافية جديدة والتي تكون متاحة من أجل حماية البيئة.
- الدول المتحررة اقتصاديا تكون أكثر استقبالا للتكنولوجيا النظيفة من تلك التي تتميز بالانغلاق الاقتصادي بسبب فرض قيود حمائية بحجة الحفاظ على البيئة.

ويشكك البعض في الحاجة إلى حماية بيئية صارمة من الناحية العلمية والاقتصادية والسيادية، ويصف منتقدو حماية البيئة أن المخاطر المزعومة مثلا لاحترار العالمي مبالغ فيها، وأن الأضرار الاقتصادية من تنظيم الموارد الطبيعية قد يجري تهميشها سعيًا وراء أجندة جذرية معادية للرأسمالية، وهم يشددون على أن المبالغة في سن الأنظمة مسألة ضارة وغير ضرورية لأنها تحرم الناس الفقراء من التداول التنافسي.

كما يسود اعتقاد أنه توجد علاقة ايجابية بين التجارة الخارجية والبيئة، حيث أن الدولة التي تنفتح على التجارة الخارجية سيكون لها أثر إيجابي على البيئة من خلال تهيئتها (البيئية) بأفضل الآليات اللازمة لحمايتها، في حين أن الحماية قد تقلل هذه الفرص، ويستدل هؤلاء إلى أن حرية التجارة تتيح للدول فرصا أكبر للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تحسين نوعية البيئة، إذ توجد دالة موجبة بين معدلات التنمية ومستويات المعيشة والمستويات البيئية. فكلما ازدادت الأولى ازدادت معها التفضيلات المجتمعية المادية والمعنوية لبيئة أنظف وأكثر سلامة والعكس بالعكس، ويستدلون بذلك بارتفاع التقدير لقيمة المقومات البيئية لدى الدول المتقدمة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى.[1]

ويرى المدافعون عن حرية التجارة أن هناك اعتقاد بأن تحرير التجارة قبل تنسيق المعايير البيئية، يرتبط ارتباطا وثيقا بفقد الصناعات التي تلتزم بمعايير بيئية متشددة وسام التنافسية في الأسواق الدولية. فإذا لم تلتزم الأطراف الأخرى بنفس المعايير البيئية، فإن الميزة التي يتمتع بها المنافسون الآخرون تصبح غير شرعية، الأمر الذي يحمل في طياته قيام جماعات المصالح بالضغوط السياسية على الحكومات لتخفيض المعايير البيئية حتى تضمن حماية وبقاء هذه الصناعات وبالتالي خسارة الطرف التجاري ذو المعايير البيئية الأعلى.

1 . عبد الرؤوف مسعودي، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

في حين تمارس جماعات الضغط في الدول ذات المعايير البيئية المتشددة على الحكومات لتطبق حواجز تجارية أكثر تشددا لمواجهة المزايا غير الشرعية التي تُكسبها السلع الأجنبية وبالتالي ترجع لصراعات تجارية، وحمائية جديدة أساسها أبعاد بيئية.

ويخلق هذا الوضع – كما يرى بجواتي- تناقضا صريحا بين سياسات تحرير التجارة العالمية من ناحية، وسياسات الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى. فمجموعة السياسات الأولى تؤدي إلى تخفيض التكاليف النسبية في حين تؤدي المجموعة الثانية السياسات إلى رفع مستوى التكاليف النسبية للمنتجات الداخلة في حظيرة التبادل الدولي، وقد تؤدي هذه السياسات الأخيرة إلى إخراجها من نطاق التبادل الدولي[1].

ومع تزايد الاهتمام بالبيئة على مختلف المستويات سواء كان محليا أو دوليا، فقد بدأت الدول الصناعية المتقدمة في عقد التسعينات في إجبار دول العالم المختلفة، وعلى وجه الخصوص الدول النامية بضرورة تبني سياسات بيئية ملائمة والتركيز على الالتزام بمعايير الجودة البيئية مثل: ISO14000 & Production and process methods & pakingraquirement& Eco-Lalaling. وهي بمثابة أدوات السياسة البيئية الدولية، يتم ترجمتها في صورة نفقات تتحملها المشروعات في سبيل الحصول على شهادة الجودة المطلوبة ISO14000، وبالتالي تجد الدول النامية نفسها مكبلة بقيود المعايير الخاصة بالجودة البيئية على صادراتها في السلع الملوثة بيئيا، والتزام الدول النامية بهذه المعايير سوف يؤثر على نفقات الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.[2]

في المقابل يمكن القول بأن بعض التطورات التي تعرفها بعض الاقتصاديات الناشئة في المجال البيئي مرده إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول، والتي تواصل بدورها في المساهمة الايجابية في مجال تحسين نوعية البيئة. وهو سيناريو "رابح-رابح"، فمن أهم أدلتهم علي ذلك هو اعتبار الانفتاح التجاري المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويعتبرون التجارة الدولية أحد أهم مصادر الدخل والثروة وهو ما من شأنه أن يخلق موارد أكبر تساهم في الحفاظ علي البيئة.[3]

زيادة على فقد بعض الدول للميزة التنافسية في التجارة الخارجية مثلما ذكرنا سابقا حول رأي بجواتي، فإن أنصار التحرير التجاري يعتقدون أن هناك عدة آثار أخرى سلبية تسببها الاشتراطات البيئية على الاقتصاد الكلي وعلى التنمية، وبالتالي تؤثر على التحرير التجاري نذكر منها:

1- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره ، ص311.

2- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،2005، ص338.

3- Natalia Zugravu. croissance, commerce, IDE et leurs impacts sur l'environnement, thèse de Doctorat, université Paris 1, Novembre 2009, P32.

1.1.1. أثر حماية البيئة على استقرار الأسعار والتوازن الخارجي: تسبب السياسات البيئية المتمثلة في اللوائح المتعلقة بحماية البيئة والقيود والتنظيمات، وكذلك الرسوم والضرائب وباقي الأدوات المفروضة في ارتفاع التكاليف، وتحمل تكاليف إضافية ناتجة عن تجهيز المنشآت بالمعدات والتجهيزات البيئية، وكذا الأعباء والتكاليف لتصريف والتخلص من النفايات الصناعية المضرة بالبيئة.

ترتفع أسعار السلع والخدمات بسبب تطبيق شروط حماية البيئة نظراً للتكاليف الإضافية التي تتحملها المشروعات الملزمة طبقا لقوانين حماية البيئة بالإنفاق على معالجة آثار التلوث الناتج عن نشاطها الإنتاجي. هذه التكاليف الإضافية قد تؤدي بالمشروعات الإنتاجية إلى فقدان قدرتها على المنافسة.

مجمل التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسات نتيجة سياسات حماية البيئة المفروضة عليها ستنتقل في الحقيقة إلى أسعار المنتجات، مما يعني أن الإجراءات المفروضة من طرف الحكومات لحماية البيئة لها تأثير كبير على الأسعار في بعض الصناعات وبعض المنتجات التي تكون مضرة بالبيئة كمنتج نهائي مضر بالبيئة أو متسبب في أضرار بيئية خلال مراحل تصنيعه، وهذا الانعكاس على الأسعار يؤدي حتما إلى انخفاض التنافسية السعرية لمنتج ما أو أحد فروع المؤسسة، وينجر على ارتفاع التكاليف لمنتج ما الحد من الانتاج أو التسبب في إيقاف انتاجه بالكلية.

2.1.1. أثر حماية البيئة من خلال أساليب الإنتاج على المزايا التنافسية للسلع المحلية: إن هذا النوع من المعايير هو الذي يختص بأساليب الإنتاج من الآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمة التكنولوجيا المستدامة لمتطلبات السلامة البيئية، ويمكن أن يؤثر هذا النوع من المعايير – خاصة على الدول النامية - على التجارة الدولية من خلال:

- حضر استيراد سلع من دولة أخرى لا تستخدم الأساليب الإنتاجية الصحيحة والسليمة والمقبولة بيئيا في نظر الدولة التي أقرت هذه المعايير وهي الدولة المستوردة، وقد حصل أن حضرت الولايات المتحدة الامريكية استيراد سمك التونة من المكسيك لأن صيده يتم بشباك صيد غير مقبولة من حيث المعايير الأمريكية يؤدي بحياة الدلافين.

حقيقة أن هذا الحضر هو من الناحية الصورية معاقبة للمكسيك على عدم احترامها للمعايير القانونية للصيد السليم (الرحيم)، حيث أنه وأثناء صيد التونة يتم إهلاك أنواع سمكية أخرى لا حاجة للطرفين لها أو محمية من الانقراض، خاصة إذا تم الصيد بالمتفجرات، ولكن الأثر الأكثر بروزا هنا هو الأثر المباشر على صادرات المكسيك مما يؤدي بالإنفاق على الجوانب التنموية إلى الانخفاض في صادراتها.

• محاولة التأقلم مع المعايير المتعلقة بأساليب الإنتاج بمعنى الانفاق الإضافي على اقتناء الآلات الجديدة والمعدات المتطورة في غياب الدراية والإلمام بالتكنولوجيا المطورة والحديثة مما يخلق حالة تبعية للدول المتقدمة.

هذه الحالة تجعل محاولة الدول التابعة أو النامية في حالة عجز عن تطبيق سياسات تنموية مهما كان نوعها لأن مواردها المالية لا تكفيها مادامت تنفق في مجالات أخرى تحاول بها اللحاق بالركب التقني ومنه تدور هذه الدول في الحلقة المفرغة وتترسخ لديها سمات التبعية الاقتصادية.

وعموما تسعى الدول المتقدمة من خلال هذه المعايير الخاصة بالمنتجات وأساليب انتاجها، إلى حماية البيئة فهي ولو كان ذلك عن غير قصد أو تحت ضغط حماة البيئة، تضر بمصالح الدول النامية وتمس حقوقهم المشروعة في المشاركة في التجارة الدولية وفي الانتفاع بمزايا الحرية التجارية والعيش في تنمية مستدامة.

لذلك هذه المعايير تسعى لحماية البيئة في الدول المتقدمة فقط دون الاهتمام بالتنمية المستدامة ومن ثم جانبها البيئي في البلدان الفقيرة وهذا ضد المفهوم الشامل للتنمية المستدامة وعولمته والذي تدافع عنه معظم الفعاليات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، الرسمية منها وغير الرسمية في العالم.

3.1.1. أثر حماية البيئة على هروب الصناعات:

يرجع انتقال الميزة التنافسية إلى الدول المتشددة بيئيا والتي فرضت لوائح بيئية متشددة في الدولة الأم , وهو ما يعني قيام هذه الصناعات بتضمين التكاليف البيئية في تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يصب في بوتقة ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات النهائية لهذه السلع، وفي المقابل فإن منتجات الصناعات من الدول المتراخية بيئيا، سوف تصبح أسعارها النسبية أقل وفي هذه الحالة تكون الصناعات التي تعمل في بيئة متشددة أمام خيارين أثنين فقط:

• إما أن تقدم جماعات المصالح والسياسيين أو ما يسمى بجماعات الضغط، بالضغط على حكوماتهم بهدف تخفيض المعايير البيئية، من أجل الحفاظ على هذه الصناعات.

• أو هروب هذه الصناعات إلى دول أخرى ذات سياسات بيئية متراخية، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وبالتالي انتقال الميزة التنافسية.

إن انخفاض التكاليف البيئية لا يشكل وحده حافزاً كافياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توطين الصناعات، بل هناك خصائص أخرى مغرية كـ: توافر العمالة الرخيصة، الأسواق، المرافق والحوافز الاستثمارية.

4.1.1. أثر حماية البيئة على التشغيل والعمالة:

التشغيل أو فرصة العمل حلم وتحدي يقابل ويؤرق كاهل جميع البشرية، وهو كذلك تحدي يواجه قادة العالم من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وفي نفس الوقت تحقيق التوازن ما بين حماية البيئة وتوفير مناصب الشغل، فالتنظيم البيئي يؤثر على العمالة من خلال زيادة تكلفة الانتاج والتشجيع المباشر لتطوير الصناعات المتعلقة بحماية البيئة.

إن للاشتراطات البيئية تأثير واضح على الأهداف الاقتصادية للسياسات التجارية، فمن خلال الاشتراطات البيئية يمكن التأثير على التشغيل والعمالة فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة أن لا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة ، أوقد توقف بعض المنشآت عن العمل، وسيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل والعمالة.

كما أن للسياسة البيئية انعكاسات كبيرة على التشغيل، وذلك لعدة أسباب مباشرة وغير مباشرة، حيث يمكن لسياسات وقوانين حماية البيئة أن تكون سببا في منع تنفيذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة كمصانع الكيماويات، أو محطات الطاقة النووية، أو منشآت الفحم، وهذا ينعكس بدوره بشكل سلبي على التشغيل.

كما يرى البعض أن حماية البيئة قاتلة للوظائف نظراً للتكاليف والأعباء البيئية التي تتحملها المشروعات وخاصة التي تتسم بضعف مركزها المالي وبالتالي تؤدي هذه التكاليف إلى إغلاق كلي أو جزئي لتلك المشروعات.

5.1.1. الاقتصاد الأخضر والحمائية الجديدة:

وضعت المعايير البيئية كوسيلة لحماية البيئة، دون إلحاق الضرر بالمصالح التجارية للدول، إلا أن ما يطرح الإشكال أن بعض الدول يمكن أن تستخدم المتطلبات البيئية في مواطن غير التي حددت من أجلها، وتعد ظاهرة السياسات الحمائية الجديدة مناهضة لمبدأ حرية التجارة، وقد قدم "بيرسون" في دراسة له صادرة عن جامعة كامبردج تحت عنوان "الاقتصاد والبيئة العالمية "بعض المؤشرات التي يمكن اعتبار المعايير البيئية كأداة حمائية تمنع نفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق ومن أهمها ما يلي:[1]

- تؤخذ المعايير البيئية كأداة حمائية إذا خضعت السلع والخدمات الأجنبية لمعايير تختلف عن تلك التي تخضع لها الخدمات والسلع المحلية، أوفي حالة عدم توافق هذه المعايير المطبقة على الخدمات والسلع الأجنبية مع الأهداف البيئية المراد تحقيقها.

1- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2014-2015 ، ص89.

• إذا كانت الاختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات تحكيمية، فهنا تكون هذه الإجراءات لها مقاصد غير تجارية، أي أنها تتجاوز هدف حماية البيئة، وهذا لأنها تفرض أعباء إضافية على الخدمات والسلع الأجنبية مقارنة بتلك المحلية، وعلى سبيل المثال :فرض إجراءات إضافية حول التحقق من الإصدارات الملوثة للبيئة للسلعة، وغالبا ما تكون الدول النامية هي أشد الدول تضررا لمثل هذه الإجراءات لأنها تتحمل تكاليف إضافية عن هاته الإجراءات .

• إذا كان التباين في المعايير البيئية ناتج عن الاختلاف في التفضيلات الاجتماعية أو اختلاف في الأذواق، أي استخدام المعايير البيئية كوسيلة لتحقيق مستوى أعلى للرفاهية مقارنة عن كونها وسيلة لحماية البيئة، وبالتالي تصبح هذه المعايير بمثابة إجراءات حمائية، كأن تفرض عن السيارات المستوردة توفير جهاز التكييف، أو على نوع محدد من الإطارات.

وترتبط قضية حماية البيئة بمستوى الأسعار في مجال التصدير، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار في المراحل الأولى لتطبيق قواعد حماية البيئة إلى خفض القدرة التنافسية على المستوى الدولي. وترتبط القدرة التنافسية بعدة عناصر منها: الأسعار ومستوى الجودة وتطبيق شروط الإيزو وشروط البيئة وخلو المنتجات المصدرة من الملوثات.

2.1. رأي أنصار حماية البيئة (المدافعون على البيئة):

ويطلق عليهم أيضا تسمية البيئيون أو الوقائيون، وهم يرون أنه على كل جيل أن يسلم البيئة للأجيال القادمة كما وجدها وإلا فسوف يكون أثر ذلك فادحاً على الأجيال القادمة، أي عدم استخدام البيئة إطلاقاً لأي سبب أو مبرر كان، سواءً كان للتنمية أو النمو الاقتصادي أو للتقدم والرقي والازدهار، وحسب اعتقادهم، إن تكاليف تلوث البيئة وتدهورها واختلال توازنها تفوق المنافع والعائدات الاقتصادية للتنمية الاقتصادية أو لغيرها.

ومما لا شك فيه أن التلوث يحمل آثارا ضارة وتهديد حقيقي تقع عواقبه على المجتمع، ويرى اقتصاديون أنه لا فرق بين التلوث المحلي والتلوث الدولي وذلك لأن التلوث ينتقل من دولة إلى أخرى أو بصورة مباشرة عبر البحار والأنهار والهواء، أو بصورة غير مباشرة من خلال التجارة الدولية.

وهناك آراء معارضة تماما لحرية التجارة ومالها من آثار ايجابية على البيئة، ويطالبون باتباع سياسات الحماية التجارية لأنها تحافظ على البيئة حسب وجهة نظرهم، حيث يرون أن إتباع الدول لسياسة الانفتاح التجاري سوف تكون له نتائج وخيمة على البيئة، ومن جملة حججهم نجد:[1]

1-عبدو سعبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مجلة الباحث، المجلد8، جامعة ورقلة، 2010، ص 158.

• أن الانفتاح التجاري ييسر الحصول على تكنولوجيا عالية، فيرى المعارضون أن امتلاك تكنولوجيا جديدة(نظيفة) يعني تكاليف إضافية في الإنتاج ،ومن ثم انخفاض المزايا التنافسية التي تسعى إليها، وحتى عندما تحقق التقنية زيادات ملحوظة فإن التقنية بحد ذاتها لها انعكاسات بيئية سلبية كبيرة ، ومن الأمثلة على ذلك تأثير جريان الأسمدة على النظم المائية وتأثير المبيدات الحشرية على الصحة البشرية والزراعة الأحادية على مرونة النظم البيئية تجاه الصدمات والأزمات.

• يرى البيئيون وهم من أكثر المعارضين لحرية التجارة أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المنافسة، ومن ثم المنافسة على استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والتوسع في استخدام الأراضي الزراعية وغير الزراعية، مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة التصحر.

وقد طرحت آراء متنوعة لتفسير الأداء المخيب للآمال في بعض البلدان التي توجد لديها وفرة في الثروات الطبيعية .ويذهب أحد هذه الآراء إلى أن قطاع الموارد الطبيعية يخنق قطاعات الصادرات الأخرى برفع الأسعار والإضرار بالقدرة التنافسية فيما يعرف باسم (أثر المرض الهولندي★).

ويرى أصحاب هذا الرأي أن حماية البيئة تتم من خلال الحماية التجارية، وأن الدول النامية هي أكبر متضرر من التحرير التجاري بيئيا، ويستندون في رأيهم هذا على مجموعة الحجج التالية:

• تؤدي حرية التجارة إلى ان تعمل التجارة كآلية لنقل آثار السياسات والإجراءات البيئية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وحيث أن النمو السريع في التلوث الصناعي في الدول النامية نتيجة هجرة الصناعات كثيفة التلوث من الدول المتقدمة فمن ثم تعد النظم الاقتصادية الحرة مدمرة للبيئة.

• أن أدوات تحرير التجارة مثل خفض سعر الصرف عمدا أو تعويمه يؤدي إلى تدهور البيئة، حيث أن ذلك يغري الدول النامية على اقتلاع الغابات والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

• أن تدهور شروط التجارة في غير صالح معظم الدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية، يدفع هذه الدول ذات الاقتصاديات الأولية إلى مزيد من الاعتماد على مواردها الأولية الاستراتيجية والتعدينية والزراعية من أجل الحصول على النقد الأجنبي لتمويل وارداتها الرأسمالية والوسيطة والغذائية، ولخدمة مديونيتها ...الخ، مما يلقي بأعباء كبيرة على عاتق البيئة في هذه الدول.

• إن تحرير التجارة يؤدي إلى إثقال كاهل البيئة وهذا من خلال استنزاف الموارد غير المتجددة، وزيادة فرص التجارة في المواد الخطرة وفي الكائنات المعرضة للانقراض وزيادة الانبعاثات الملوثة للماء، والهواء، وتزايد احتمال حدوث الكوارث البرية والبحرية والجوية.

★ المرض الهولندي :إدارة الثروات بغير حكمة.

كما يؤكد دعاة حماية البيئة أن النشاط الاقتصادي غير المنظم ينبغي إبطاؤه، ويقولون إن من ينتقدهم غير مدرك لأبعاد التحرير التجاري، وان معارضي حماية البيئة يعملون على تطبيق أجنداتهم الخاصة الرامية إلى التوسع الرأسمالي المتحرر.[1]

فأدلتهم مبنية بالأساس على مبدأ **رابح- خاسر** "winner-looser"، والذي من خلاله أن التحرير التجاري يحفز النمو ويرفع الإنتاج، وهو من شأنه أن يؤدي إلى مستويات مرتفعة من التلوث ويسرع أيضا الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك فإن الأسعار السوقية الناتجة عن التحرير التجاري والتي لا تأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية وكذا التناقص المستمر للموارد الطبيعية يعني بالضرورة التوزيع غير العادل للموارد. فهذه العملية تمس بصفة مباشرة البيئة من خلال الاستعمال المفرط لما هو متاح من موارد بل قد تؤدي حتى إلى استعمال المواد الملوثة للطبيعة وبالتالي التخصص في منتجات غير ملائمة للبيئة وهو ما من شأنه أن يساهم في تدهور نوعية الطبيعة وبالتالي الحياة الاجتماعية.[2]

1.2.1. دمج البيئة في نظرية التجارة الدولية: يرى هذا الفريق بضرورة دمج البيئة أو المتغيرات البيئية في نظرية التجارة الدولية، واعتبار البيئة عنصرا من عناصرها أي (التجارة الدولية)، وذلك يرجع إلى الآتي:[3]

- تعتبر البيئة عنصرا إنتاجيا لازما للإنتاج كالعناصر الأخرى حيث أن البيئة مصدر خدمات إنتاجية لكافة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تصريف ما يتخلف عن هذه الأنشطة من انبعاث ومخلفات، وحيث أن قدرة الطبيعة على امتصاص هذه الانبعاث والمخلفات ذاتيا تكاد تكون محدودة؛
- يمكن القول بأن ضريبة التلوث تعد من أكفأ أدوات السياسة البيئية للمحافظة على البيئة من سوء الاستخدام، حيث تتضمن هذه الأداة إدراج التكاليف الخارجية في قائمة التكاليف الداخلية وتحميلها على المتسبب، وهو ما تأخذ به الدولة المتقدمة؛ ويترتب على استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث وحماية البيئة عدة نتائج أهمها:[4]
- أن الضريبة تتميز عن غيرها من السياسات بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث؛
- كما تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها أضرار التلوث.

1 - Panayotou, Theodore. "Globalization and Environment." CID Working Paper Series 2000.53, Harvard University, Cambridge, MA, July 2000. http// globalization101.org/uploads/File/Environment/ envall.pdf.

2- Natalia Zugravu, croissance, commerce, IDE et leurs impacts sur l'environnement, Op.cit, P 31.

3- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الكتاب الثالث، مرجع سابق، ص 313.

4- عماد الدين الفاضل عبد الكريم، اقتصاديات البيئة، ص 42.

يترتب على استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث تعديل السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة لمثل هذه الضريبة واستجابتها لواحدة أو أكثر من الخيارات الآتية:

- قد تقوم المؤسسة بنقل عبء الضريبة جزئياً أو كلياً إلى المستهلكين إذا كان سوق الصناعة يسمح بهذا أو كان الطلب على منتجاتها مرنا أو كانت الصناعة ذات حجم كبير وأكثر تنظيما. الدول الصناعية أكثر نجاحا من الدول النامية في نقل تكلفة الأضرار البيئية بما فيها تكلفة الضريبة من خلال تصدير السلع الصناعية التي يتحمل المستهلكون في الدول المستوردة تكلفة الضريبة.
- قد تستوعب المؤسسة مدفوعاتها الضريبية بالكامل من خلال تخفيض الأرباح الموزعة أو زيادة الاقتراض أو تخفيض الاستثمارات الجديدة في الصناعة. وهذه الخيارات تعتمد على سياسات المخزون والفرص الاستثمارية وحالة التدفقات المالية.
- قد تتجه الصناعة إلى التخلص من عبء الضريبة عن طريق الاستثمار قصير الأجل في تركيب معدات التحكم في التلوث أو الاستثمار طويل الأجل في تكنولوجيا تحسين البيئة أو إحلال مصانع جديدة أقل تلويثاً للبيئة.
- وأخيراً قد تقوم الصناعة بإعادة توجيه مواردها إقليمياً أو دولياً وتوطين منشآتها في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث.

كما أن الحفاظ على البيئة يستلزم تسعير الموارد البيئية تسعيرا يتناسب مع تكاليفها الاجتماعية، وذلك عن طريق تحميل كل سلعة بتكاليف تلويثها للبيئة السالبة إلى تكاليف داخلية للأنشطة الإنتاجية أو الاستهلاكية المتسببة في حدوث التلوث، فاشتمال أسعار السلع والخدمات على تكلفة استخدام الموارد البيئية هو بمثابة تصحيح لهيكل الأسعار المحلية والعالمية يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.[1]

قد تفضي نظرة سطحية إلى التماس العذر للمتخوفين، حيث إن القطاعات الأكثر إسهاما بشكل مباشر في تغير المناخ وغيره من العوامل المسببة لتدهور البيئة هي الزراعة وصناعة صيد الأسماك والجراحة والطاقة والتصنيع كثيف الاستهلاك للموارد وإدارة النفايات والتشييد والنقل. وهذه القطاعات هي ما تستهدفه السياسات المعنية بتخفيف آثار تغير المناخ، وهي توظف مجتمعة أكثر من 1.5 مليار شخص، أي حوالي نصف القوة العاملة على الصعيد العالمي[2].

ومن المعروف أن الوقود الأحفوري، وخاصة النفط والغاز، من أهم مصادر الطاقة الحالية التي تعد أكبر مصدر للانبعاثات الملوثة للهواء والمسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تعتبر من أخطر المشكلات

1- سفيان بن عبد العزيز، إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصاديات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة (حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 9، ص،214

2 - بيتر بوشن ومايكل رينر، حماية البيئة يمكن أن تسير يدا بيد مع الرخاء الاقتصادي وفرص العمل، التمويل والتنمية ديسمبر 2015 ص14

البيئية، فضال عن المشكلات الأخرى من استنزاف الموارد الطبيعية، فكلما زاد استهلاكنا من الطاقة حدثت زيادة موازية في الانبعاثات الغازية الناجمة عن الوقود الأحفوري تمثلت في زيادة كميات الكربون التي تلوث الغلاف الجوي، وهذا يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الهطول المطري، ومن ثم زيادة في ندرة المياه التي لها تداعياتها الاقتصادية؛ لذا برزت العالقة بين البيئة والتنمية بما يفرض الربط بين الأولويات الاقتصادية وأهداف المحافظة على البيئة، وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي بأسلوب يراعي مصالح المستقبل [1].

1.3. أصحاب الرأي الوسط:

أصحاب هذا الرأي ينتمون إلى مدرسة الذين يرون أنه لابد من استخدام البيئة من أجل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وكذلك من أجل الرفاهية الاجتماعية العامة، ويرجعون سبب المشكلات البيئية القائمة ليس استخدام الانسان للبيئة من أجل التنمية الاقتصادية والرفاهية. ولكن بسبب نظام السوق الذي يعدونه المسؤول عن تلك المشكلات لأنه هو المشجع على الاستهلاك الجائر والصيد والرعي وقطع الغابات، وذلك لأنه قائم على الربح وفقط، ولمعالجة هيمنة نظام السوق الذي فشل في التخصيص الأمثل للموارد، يجب إدارتها واستخدامها من قبل جهاز مركزي والمتمثل في الحكومة لتجنب الآثار البيئية السالبة، ويمكن أن تستخدم الحكومة التخطيط الشامل كبديل لنظام السوق لتخصيص الموارد.

وفي جو عالمي اتسم بزيادة الوعي البيئي، خلص النقاش حول الآثار المحتملة والمتبادلة ما بين السياسة البيئية والسياسة التجارية من قبل منظمة الجات منذ سنة 1992، إلى أربعة فرضيات محتملة لأهم الآثار الناتجة عن الثورة التجارية التي قد تخل بالتوازن البيئي وهي كما يلي[2] :

1 - أشرف عبد الكريم النسور، بشير خليفة الزعبي ،العوامل الاقتصادية المؤثرة في التدهور البيئي : المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 14 ، العدد 3 ،2018

2- Commission de coopération environnementale de l'ameriaue du nord : libre-échange et environnement, un tableauplus précis de la situation, Montréal (Québec), Canada, 2002, P: 05-06.

الشكل رقم 1-1: فرضيات التأثير للاشتراطات البيئية

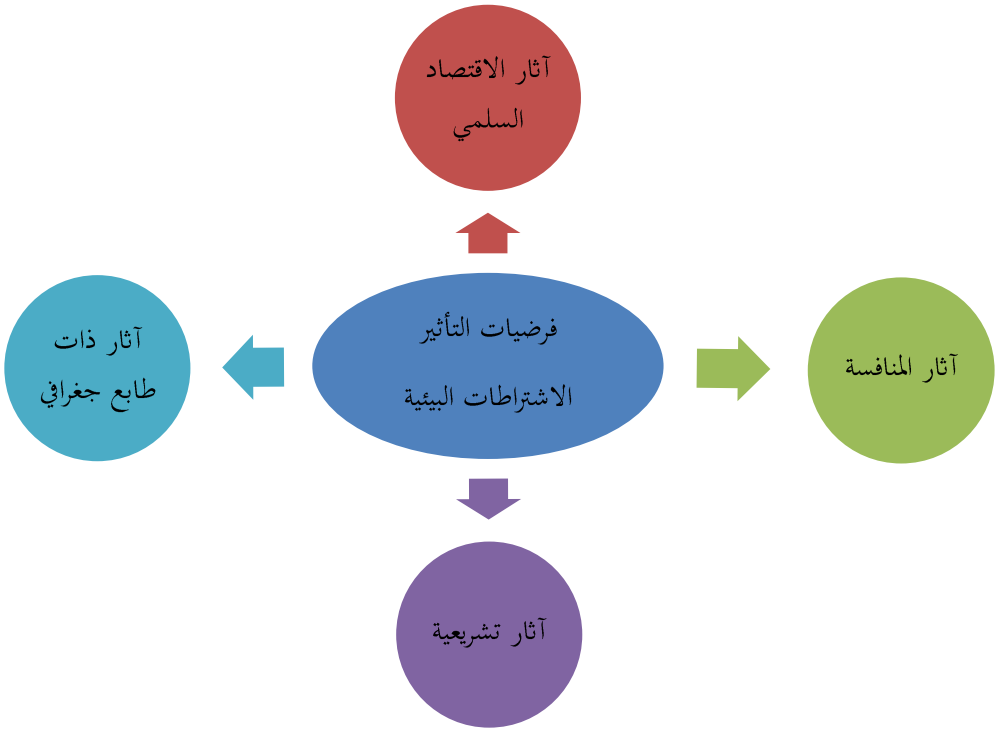

Source: Commission de coopération environnementale de l'ameriaue du nord : libre-échange et environnement, un tableauplus précis de la situation, Montréal (Québec), Canada, 2002, P: 05-06

1.1.3. آثار الاقتصاد السُلمي: بما أن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادي عموما، فإن ذلك يشكل بصفة آلية ضغطا على البيئة بسبب الاستعمال الواسع للموارد الطبيعية (متجددة وغير متجددة) في العملية الإنتاجية كمواد وسيطة مثل: الطاقة، الخشب، المياه .وهي عناصر ضرورية في أي عملية لتعظيم الإنتاج، هذا ما يساهم من جهة أخرى في زيادة حجم النفايات الصلبة الملوثة للتربة والمياه، والإفرازات الغازية السامة الملوثة للهواء .وعليه من الواضح أن أثر الاقتصاد السلمي الذي يخلقه التسارع في المبادلات التجارية يزيد من مختلف أشكال التلوث، ويسهم في إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية عن طريق التخصص والاقتصاد السلمي.

2.1.3. آثار المنافسة: إن التوسع في المبادلات الدولية يفتح آفاقا كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية، هذا ما يدفع الشركات المتنافسة على تخفيض إنفاقها في مجال الحفاظ على البيئة للرفع من درجة تنافسيتها أو الحفاظ على نفس مستوياتها السابقة وهذا في إطار عام من التخفيف من التكاليف غير المسترجعة.

والأخطر من ذلك أن الدولة تصبح مجبرة على التغاضي عن هذه السياسات التي تنتهجها الشركات الخاصة بل وتسمح للشركات العمومية بانتهاج نفس النهج حفاظا على تواجدها في السوق وعلى اليد العاملة حيث أن إجبار الشركات الخاصة على الإنفاق البيئي أثناء العملية الإنتاجية سوف يدفع بالشركات إلى

التضحية باليد العاملة جزئيا (تسريح العمال) أو كليا عن طريق الهجرة إلى دولة أخرى غير مهتمة بالجانب البيئي أثناء عمليات الإنتاج.

3.1.3. آثار ذات طابع جغرافي: إن الدول المتشددة في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ستساهم في هروب الشركات في وقت أصبحت مما يدخلها العولمة المالية تساعد على انتقال الرساميل بسرعة وسهولة – إلى دول أقل تشددا بيئيا أو أكثر تسامحا مع الملوثين للبيئة، وهذا ما يسمى بنظرية لجوء الملوثين".

4.1.3. آثار تشريعية: حتى الدول التي تسعى لحماية محيطها والحفاظ على البيئة مع الرفع من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسن قوانين رادعة تحمي بواسطتها صحة مواطنيها من جهة وصناعتها الوطنية من جهة أخرى، ستجد نفسها متهمة بخرق القوانين الدولية للتجارة في دوامة إجراءات قضائية وتعويضات مالية للمتضررين تجاريا من تشريعاتها والتي يفرض عليها تعديلها كبرهان لفقد الدول سيادتها الوطنية.

وعموما لا يزال الجدل قائما ما بين منظري السياسات البيئية والسياسات التجارية خاصة ما تعلق منها بالحرية التجارية ضمن السياسات التجارية ومدى تأثيرها على السياسات والاشتراطات البيئية المنتهجة من طرف الدول لغرض تفادي الإشكال ما بين تحرير التجارة الخارجية وتأثيره على بعدمهم من أبعاد التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي.[1]

يتأثر النمو الاقتصادي سلبا وايجابا بالسياسات البيئية، فهناك بشكل عام أثر سلبي والمتمثل في توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الانتاجية في مجال حماية البيئة، وهناك أثر إيجابي يتمثل في تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل في طياتها نموا اقتصاديا، فضلا عن تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل، وإضافة إلى ذلك فإن النمو العشوائي غير المتحكم فيه يمكن أن يقود إلى تلويث البيئة، وهذا سيكون له تأثير على شروط إنتاج السلع الملائمة للبيئة.[2]

كما أن البيئة استفادت من زيادة حجم التجارة الدولية الحرة من خلال أثر التكنولوجيا والذي هو عبارة عن الأثر البيئي الناتج عن زيادة حجم هذه التجارة في الدخل الوطني بواسطة تغيير أساليب الإنتاج عن طريق التغيير في المدخلات فقط ، ويجمع الأدب الاقتصادي على إيجابية هذا التأثير الذي يجسده الانخفاض المتتالي لناتج التلوث البيئي لكل وحدة اقتصادية منتجة تماشيا مع التقدم في درجة الانفتاح التجاري، يظهر هذا الأثر الإيجابي من خلال قناتين متكاملتين ، الأولى تركز على الأثر الذي يخلفه التحسن

1-صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص34.

2. بن ثابت علال، بدرية مراد، متى تصبح السياسات الاقتصادية سياسة بيئية، دراسة في الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحى فارس المدية، الجزائر ، جوان 2006 ، ص05

المتواصل في مستوى الدخل الحقيقي نتيجة الوعي بالمخاوف البيئية والمطالبة بسلعة " البيئة النظيفة"،أما القناة الأخرى فتركز على الأثر الناتج عن العولمة الاقتصادية عموما واتفاقيات تحرير وتسهيل التجارة خصوصا على التقنيات المستعملة في الإنتاج حيث توجهها نحو الأفضل والأنظف بيئيا وهو ما يجسده منحنى كوزنتس.

الشكل رقم 1-3: منحنى كوزنتس البيئي

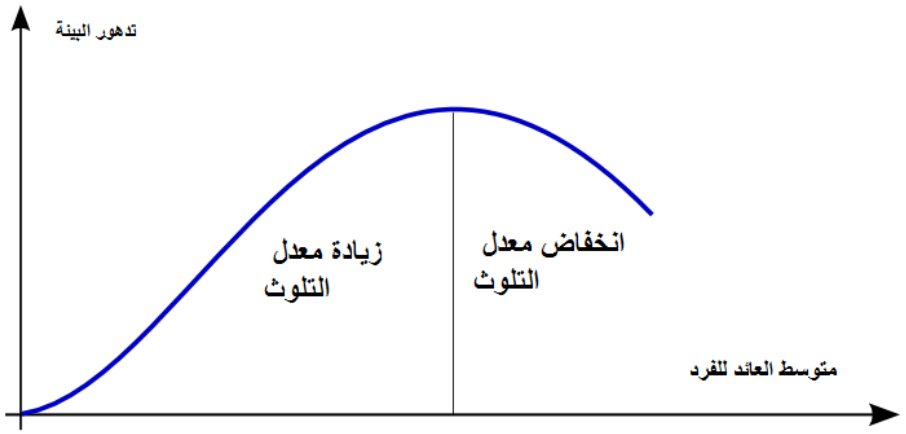

Source: Stern, D. I. (2018). The environmental kuznets curve. Reference Module in Earth Systems and Environmental Sciences. https://doi.org/10.1016/b978-0-12-409548-9.09278-2

وفي الأخير يحدث التقدم التكنولوجي في كثير من الأحيان مع النمو الاقتصادي، إلا أن البلد الأكثر ثراء يمكن أن يتحمل المزيد من الإنفاق على البحث والتطوير، وهذا يؤدي عموما إلى استبدال التكنولوجيات القديمة والملوثة بأخرى أنظف، مما يحسن أيضا جودة البيئة[1].

2. فرضية بورتر وتفسير العلاقة بين التنظيم البيئي والتجارة:

يرى مايكل بورتر، أستاذ الإدارة الاستراتيجية في جامعة هارفارد، والمؤلف المشارك له كلاس فان دير ليندي، بأن التلوث غالبًا ما يكون إهدارًا للموارد وأن التلوث الأقل يرتبط عمومًا بتحسين الإنتاجية، مع استخدام الموارد، وهذا يعني أن اللوائح البيئية الأكثر صرامة والمدروسة جيدًا، (على وجه الخصوص، استخدام الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب أو تصاريح الانبعاثات القابلة للتداول) يجب أن تشجع الشركات على الابتكار من أجل تقليل مصادر النفايات هذه بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها. لذلك، يمكن للأنظمة البيئية الأكثر صرامة أن تجمع بين الفوائد الاجتماعية (الحد من الأضرار البيئية) والمزايا الخاصة للشركات الخاضعة لها. ووفقًا لهذه الفرضية أيضًا، غالبًا ما تتجاوز هذه الفوائد الخاصة التكاليف التي

1 -بن محاد سمير، نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، اختبار منحنى كوزنتس البيئي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي مجلة معهد العلوم الاقتصادية / المجلد 23 العدد: 01 السنة: 2020 الصفحات (553-574)

يتكبدها الملوثون للامتثال للوائح البيئية (على سبيل المثال من خلال تغيير في التكنولوجيا أو منظمة الإنتاج). لدعم نظريتهم، والتي يشار إليها عادة باسم فرضية بورتر، يعتمد الباحثون على حالات الابتكارات البيئية والتي حتى لو كانت مكلفة على المدى القصير، أثبتت أنها مربحة على المدى الطويل[1].

كما يجادل "بورتر" بأن الجمود التنظيمي يمكن أن يكون أحد الأسباب التي تجعل الشركات تفقد فرصًا مربحة لتقليل التلوث وزيادة الأرباح، حيث قد تساعد اللوائح البيئية الشركات على التغلب على الجمود التنظيمي من خلال إجبارها على مراجعة تنظيم الإنتاج ونموذج أعمالها، هذا هو الأرجح في الشركات التي لديها هياكل حوكمة ضعيفة، بما في ذلك المعلومات غير المتماثلة مع الشركات بين الأقسام، أو عدم التزام التسلسل الهرمي، أو الاتصال المكلف، أو عدم الاكتمال التعاقدي. مثل هذه الإخفاقات التنظيمية أو الإدارية إما تقيد قدرة المديرين على متابعة أهدافهم أو تشوه الحوافز داخل الشركة.

وتُظهر نتائج Burtraw (2000) كيف تم التعامل مع بدلات SO2 من قبل المسؤولين الماليين بدلاً من المديرين البيئيين مثالاً جيدًا، حيث من المفترض أن يكون لدى المسؤولين الماليين حافز أكبر لتقليل التلوث (والذي من شأنه إما زيادة قيمة المخصصات التي يمكنهم بيعها أو تقليل الحاجة إلى شراء البدلات)، وهناك ثلاثة أشكال يمكن أن تتخذها فرضية بورتر[2]:

- **النسخة الضعيفة:** ستحفز اللوائح البيئية "أنواعًا معينة" من الابتكار، حيث تتجاوز تكلفة الفرصة البديلة الفوائد المباشرة للشركة.
- **النسخة القوية:** يمكن أن تتجاوز "تعويضات الابتكار" التي تحركها اللوائح في كثير من الأحيان تكاليف الامتثال التنظيمي، مما يؤدي إلى مكاسب إنتاجية صافية.
- **النسخة الضيقة:** اللوائح المصممة جيدًا (أي المرنة والقائمة على السوق) تمنح الشركات حوافز أكبر للابتكار وسيكون لها تأثير ضار أقل على الإنتاجية من اللوائح التنظيمية.

ساعدت قصص نجاح معينة لشركات معترف بها لالتزامها البيئي في اعتماد أطروحة بورتر. على سبيل المثال، قامت شركة Interface المتخصصة في صناعة السجاد والمنسوجات بتنفيذ سياسة بيئية طموحة تركز على البحث عن الكفاءة البيئية، أدت هذه السياسة إلى تغييرات كبيرة في معظم أنشطة الشركة: تصميم المنتج، والعمليات، وبرامج الجودة، وتدريب الموظفين، وسياسة التسويق، وما إلى ذلك.

1.Ambec, S. & Lanoie, P. (2009).Performance environnementale et économique de l'entreprise. Économie & prévision, 190-191, 71-94, p 71. https://doi.org/10.3917/ecop.190.0071

2. Cohen, M. A., &Tubb, A. (2018). The impact of environmental regulation on firm and country competitiveness: a meta-analysis of the porter hypothesis. Journal of the Association of Environmental and Resource Economists, 5(2), 371-399. p 372.

إن تطوير مبادرات Interface البيئية ليس مجرد هدف وجب تحقيقه، بل تقع هذه المبادرات في قلب رؤية الشركة التي تسعى جاهدة إلى "تمكين كل شخص من التعلم والتطور باستمرار" و "أن يصبح الاسم الأول في مجال البيئة الصناعية". منذ عام 1994، أدت الجهود المبذولة لتنفيذ هذه الرؤية إلى توفير ما يقرب من 80 مليون دولار وزيادة الإيرادات بنسبة 20٪ مع الحد بشكل كبير من النفايات واستهلاك المواد الخام[1].

وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت حول التقاطع بين الأنظمة البيئية والتجارة أن الأنظمة يمكن أن يكون لها آثار إيجابية وسلبية على تدفقات التجارة. يرى (Porter & van der Linde, 1995) أن الأنظمة البيئية الصارمة يمكن أن تحفز الابتكار، مما يؤدي إلى وضع "مربح للجانبين" حيث تتحسن الجودة البيئية والأداء الاقتصادي.[2] ومع ذلك، تشير دراسات أخرى إلى أن مثل هذه الأنظمة يمكن أن تفرض تكاليف إضافية على الشركات، مما قد يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية (Jaffe et al., 1995)[3].

يكشف التحليل الكمي عن علاقة معقدة بين الأنظمة البيئية والتدفقات التجارية. وفي البلدان ذات الدخل المرتفع، ترتبط اللوائح البيئية الصارمة بزيادة حجم الصادرات من السلع والتكنولوجيات الصديقة للبيئة، مما يدعم فكرة أن مثل هذه اللوائح يمكن أن تدفع الابتكار والقدرة التنافسية (Porter & van der Linde, 1995)[4]. وعلى العكس من ذلك، في البلدان النامية، غالبًا ما ترتبط الأنظمة الصارمة بانخفاض حجم الصادرات في الصناعات كثيفة التلوث، مما يشير إلى وجود مقايضة بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي.[5].

3. فرضية كوزنتس وتفسير الأثر البيئي على تدفقات التجارة:

تفترض فرضية كوزنتس، التي صاغها الاقتصادي سيمون كوزنتس، وجود علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين عدم المساواة في الدخل والتنمية الاقتصادية. عند تطبيق هذه الفرضية على الاقتصاد البيئي، تشير هذه الفرضية، المعروفة باسم منحنى كوزنتس البيئي (EKC)، إلى أن التدهور البيئي يزداد في البداية مع النمو الاقتصادي، ويصل إلى ذروته، ثم يتناقص بعد ذلك مع استمرار الدخل في الارتفاع.[6]

1 Boiral, O. (2004). Environnement et économie: une relation équivoque. *VertigO-la revue électronique en sciences de l'environnement, 5*(2), p 165-169.

2 . Porter, M. E., & van der Linde, C. (1995). Toward a new conception of the environment-competitiveness relationship. *Journal of Economic Perspectives*, *9*(4), 97-118.

3 . Jaffe, A. B., Peterson, S. R., Portney, P. R., & Stavins, R. N. (1995). Environmental regulation and the competitiveness of US manufacturing: What does the evidence tell us? *Journal of Economic Literature*, *33*(1), 132-163.

4 . Porter, M. E., & van der Linde, C. (1995). Toward a new conception of the environment-competitiveness relationship. *Journal of Economic Perspectives*, *9*(4), 97-118.

5 . Jaffe, A. B., Peterson, S. R., Portney, P. R., & Stavins, R. N. (1995). Environmental regulation and the competitiveness of US manufacturing: What does the evidence tell us? *Journal of Economic Literature*, *33*(1), 132-163.

6 . Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. *American Economic Review*, *45*(1), 1-28.

وعلى ذلك يقترح سيمون كوزينتس بأن العلاقة المتغيرة بين دخل الفرد وعدم المساواة في الدخل هي منحنى مقلوب على شكل حرف U. مع زيادة دخل الفرد، يزداد التفاوت في الدخل أيضًا في البداية ثم يبدأ في الانخفاض بعد نقطة تحول ، وبعبارة أخرى، يصبح توزيع الدخل أكثر تفاوتا في المرحلة المبكرة من نمو الدخل ثم يتحرك التوزيع نحو قدر أكبر من المساواة مع استمرار النمو الاقتصادي، يمكن تمثيل هذه العلاقة بين دخل الفرد وعدم المساواة في الدخل من خلال منحنى على شكل جرس، تُعرف هذه الظاهرة التجريبية باسم منحنى كوزنتس[1].

درس (كوزنتس 1955) اللامساواة الاقتصادية مفترضا أن اللامساواة في دخل الفرد تكون كبيرة عند المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ، إلا أن آليات السوق الحر كفيلة بالقضاء على هذه اللامساواة من خلال انتقال العمال من القطاع الزراعي إلى قطاعات الصناعة والخدمات ونتيجة لذلك يرتفع النمو الاقتصادي في المرحلة الثانية[2] .

اخذ منحنى كوزنتس اتجاه جديد في التسعينات بعدما قام (Krueger & Grossman 1995) ،باختبار فرضية منحنى كوزنتس التي درست طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخل عام 1955 والتي أوضحت أن هناك علاقة على شكل U مقلوب بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخل، (1955) Kuznets , وذلك لتحليل طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي.

وأثبتت النتائج أن التلوث البيئي يرتفع كلما ارتفع النمو الاقتصادي للدولة إلى أن يصل إلى أقصى نقطة في المنحنى والتي تعرف بنقطة التحول ثم يأخذ في الانخفاض وبالتالي تظهر علاقة على شكل U مقلوب بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي[3] . كما قدما ثلاث تفسيرات لاتجاه منحنى كوزنتس البيئي وهي:

- **تأثير الحجم:** يتضح تأثير الحجم في انخفاض جودة البيئية الناتجة عن النمو الاقتصادي، كمرحلة أولى فمن الأهم بالنسبة لأية دولة أن تسارع في تحقيق النمو الاقتصادي دون الاهتمام بالأضرار البيئية التي تصاحبها مما يؤدي إلى ارتفاع البصمة البيئية أي أن هناك علاقة طردية بين النمو والتلوث البيئي .
- **تأثير التركيب:** يتضح تأثير التركيب السلبي على البيئة من خلال عملية الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، حيث تتطلب عملية النهوض بقطاع الصناعة التحويلية الثقيلة الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي كمرحلة أولى، إلا أن أهمية قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة

1. Dinda, S. (2004). Environmental Kuznets curvehypothesis: a survey. *Ecologicaleconomics*, *49*(4), 431-455, p 433.

2 - بيوض م. ا. (2015). واقع المقاربات النظرية الحديثة للتسابق حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على السياسات البيئية للدول المضيفة. دراسات اقتصادية, 9(1), 110-122. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/86867

3 - سميحة زراري، حدة رايس، منحنى كوزنتس البيئي: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDEL خلال الفترة 1984- 2017 مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد10 /العدد: 04)، جويلية 2020،(ص 11 – 29)

تزيد في مرحلة لاحقة من النمو وتصبح البيئة أحد الخدمات الرئيسية، وعليه تنخفض الآثار السلبية على البيئة ويظهر تأثير التركيب الموجب المتمثل في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

◆ **التأثير التقني:** يظهر التأثير التقني من خلال مساهمة التطور التكنولوجي في العمليات الإنتاجية التي تمكن من الاستهلاك العقلاني للموارد والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير في مجال التنمية المستدامة. ويوضح الشكل التالي التفسيرات الثلاث لمنحنى كوزنتس البيئي.

الشكل رقم 1-4: التفسيرات الثلاث لمنحنى كوزنتس البيئي

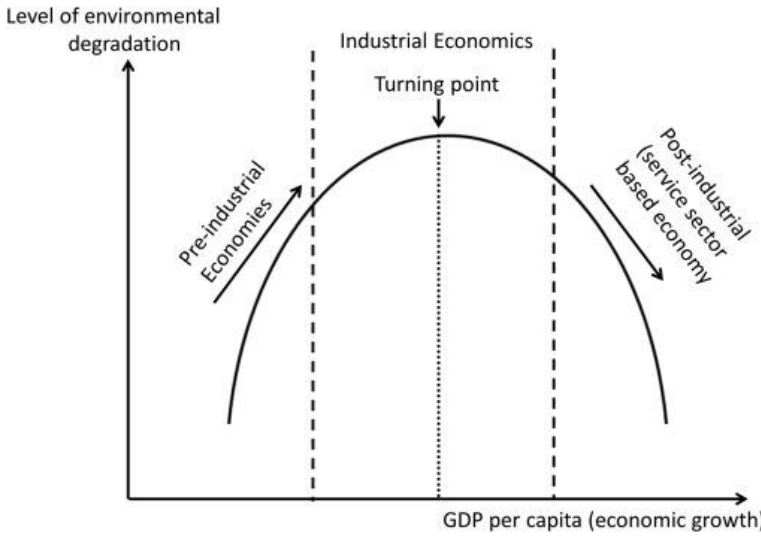

Source: Stern, D. I. (2018). The environmental kuznets curve. Reference Module in Earth Systems and Environmental Sciences. https://doi.org/10.1016/b978-0-12-409548-9.09278-2

ووفقا لفرضية منحنى كوزنتس البيئي، يزداد التلوث والتدهور البيئي خلال المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، ثم تنخفض معدلات التدهور مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي - الذي يترتب عليه زيادة الناتج المحلي ودخل الأفراد - وتأخذ تلك العلاقة شكل رقم حرف U المقلوب[1].

وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت على منحنى كوزنتس البيئي (EKC) نتائج مختلطة، حيث أكدت بعض الدراسات الفرضية بينما تتحدى دراسات أخرى إمكانات تطبيقها عالميا. كان غروسمان وكروجر (Grossman and Krueger) (1995) من بين الرواد الذين اختبروا فرضية EKC في سياق التجارة، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تحسين البيئة بعد عتبة دخل معينة[2]. ومع ذلك، يرى باحثون

1- عبد المنعم فهمي, س. (2023). تحليل تأثير النمو الاقتصادي على التدهور البيئي في مصر وفقًا لمنحنى كوزنتس في الفترة من (1980–2021 .(المجلة المصرية للتنمية والتخطيط 31 (4)، 31-57.

2 . Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1995). Economic growth and the environment. *The Quarterly Journal of Economics, 110*(2), 353-377.

آخرون أن عوامل مثل التقدم التكنولوجي، والأطر التنظيمية، والسياسات التجارية تؤثر بشكل كبير على هذه العلاقة[1].

تفترض فرضية كوزنتس وجود علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين التدهور البيئي والنمو الاقتصادي. في البداية، مع تطور البلدان، فإنها تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي على حماية البيئة، مما يؤدي إلى زيادة التلوث واستنزاف الموارد. ومع ذلك، عند مستويات الدخل الأعلى، يساهم الوعي العام الأكبر والتقنيات الأفضل والأنظمة الأقوى في تحسين الجودة البيئية (Grossman & Krueger, 1995)[2]. ويمكن تطبيق هذا الإطار لدراسة كيفية تأثير الأنظمة البيئية على التدفقات التجارية، حيث تشير الفرضية إلى أن الأنظمة الأكثر صرامة قد تقيد التجارة في البداية ولكنها قد تؤدي في النهاية إلى ممارسات تجارية أكثر استدامة وكفاءة.

فعند تطبيق فرضية كوزنتس على الاقتصاد البيئي، وبتوسيع هذا الإطار لتحليل تأثير اللوائح البيئية على التدفقات التجارية، يمكن الافتراض أن اللوائح البيئية الصارمة قد تقيد التجارة في البداية من خلال فرض تكاليف امتثال أعلى على الشركات، وبالتالي تقليل قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية (Jaffe et al., 1995)[3]. ومع ذلك، فمع تكيف البلدان والصناعات مع هذه اللوائح من خلال الابتكار التكنولوجي واعتماد الممارسات المستدامة، يمكنها اكتساب ميزة تنافسية، مما يؤدي إلى ممارسات تجارية أكثر كفاءة وصديقة للبيئة[4] (Porter & van der Linde, 1995). وتشير هذه الديناميكية إلى أنه في حين أن الأنظمة البيئية قد تشكل تحديات قصيرة الأجل للتجارة، فإنها يمكن أن تساهم في نهاية المطاف في تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية طويلة الأجل، بما يتماشى مع المسار الأوسع الذي تقترحه فرضية كوزنتس.

4. فرضية السباق نحو القاع وتفسير العلاقة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة:

تفترض فرضية السباق نحو القاع (The Race To Bottom) أن حكومات الدول تجد نفسها داخل ما يسمى بمعضلة السجين، أي أنها تكون مرغمة على تقديم حوافز عديدة للحفاظ على بيئة أعمال تنافسية. مما يدخلها في سباق تخفيض المعايير البيئية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات.

1 . tern, D. I. (2004). The rise and fall of the Environmental Kuznets Curve. *World Development, 32*(8), 1419-1439.

2 . -Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1995). Economic growth and the environment. *The Quarterly Journal of Economics, 110*(2), 353-377.

3 . Jaffe, A. B., Peterson, S. R., Portney, P. R., & Stavins, R. N. (1995). Environmental regulation and the competitiveness of US manufacturing: What does the evidence tell us? *Journal of Economic Literature, 33*(1), 132-163.

4 . Porter, M. E., & van der Linde, C. (1995). Toward a new conception of the environment-competitiveness relationship. *Journal of Economic Perspectives, 9*(4), 97-118.

تفترض فرضية "السباق نحو القاع" أنه في ظل الاقتصاد المعولم، تتنافس الدول والأقاليم لجذب الاستثمار التجاري من خلال التخفيض التدريجي للمعايير التنظيمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية البيئة. ومن الممكن أن تؤدي هذه الديناميكية التنافسية إلى تدهور منهجي للأطر التنظيمية، وإعطاء الأولوية للمكاسب الاقتصادية على حساب الاستدامة البيئية. ترتكز هذه الفرضية على فكرة أن تكاليف الإنتاج المنخفضة التي يتم تحقيقها من خلال لوائح متساهلة يمكن أن تجعل الولاية القضائية أكثر جاذبية للشركات التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف السياسات البيئية على نطاق واسع حيث تسعى المناطق إلى التفوق على بعضها البعض في توفير البيئة الأكثر ملائمة للأعمال التجارية[1].

وتوفر الدراسات التجريبية، نظرة حول الآثار المكانية لهذه الفرضية، وتسلط الضوء على كيفية وجود النباتات ذات مستويات التلوث الأعلى في كثير من الأحيان في مناطق ذات لوائح بيئية أقل صرامة. ويؤكد هذا الموضع الاستراتيجي على الحوافز الاقتصادية التي تدفع السباق نحو القاع، حيث يتم اكتساب الفوائد الاقتصادية القصيرة الأجل على حساب التكلفة الطويلة الأجل المترتبة على البيئة والصحة العامة[2].

وتزيد العلاقة بين التنظيم البيئي والتدفقات التجارية من تعقيد هذه الديناميكية. يمكن أن تؤثر الأنظمة البيئية الأكثر صرامة على أنماط التجارة من خلال التأثير على القدرة التنافسية للشركات العاملة ضمن الولايات القضائية المنظمة. فمن ناحية، يمكن لهذه القواعد التنظيمية أن تزيد تكاليف الإنتاج، مما قد يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية لصادرات أي بلد وجعل الواردات من البلدان ذات المعايير المتساهلة أكثر جاذبية. تشير هذه الظاهرة، التي يشار إليها غالبًا باسم "فرضية ملاذ التلوث"، إلى أن الشركات قد تنتقل إلى بلدان ذات قوانين بيئية أكثر تساهلاً لتقليل التكاليف[3].

تعرض الأدبيات تفاعلًا معقدًا بين التنظيم البيئي والنشاط الاقتصادي. وفي حين تسلط فرضية السباق نحو القاع الضوء على مخاطر المنافسة التنظيمية، فإن العلاقة الأوسع بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة تؤكد على إمكانية الإبداع والقدرة التنافسية الطويلة الأجل. وفي هذا السياق يقدم (Jaffe) مراجعة للأدلة حول العلاقة، مشيرًا إلى أنه في حين أن الأنظمة البيئية يمكن أن تفرض تكاليف، إلا أن هذه التكاليف غالبًا ما يتم تعويضها بفوائد الابتكار ومكاسب الكفاءة. وبالتالي، فإن التحدي يكمن في تصميم

1 . Vogel, D. (1995). Trading Up: Consumer and Environmental Regulation in a Global Economy. Cambridge: Harvard University Press

2 . Gray, W. B., & Shadbegian, R. J. (2007). The Environmental Performance of Polluting Plants: A Spatial Analysis. Journal of Regional Science, 47(1), 63-84.

3 . Copeland, B. R., & Taylor, M. S. (2004). Trade, Growth, and the Environment. Journal of Economic Literature, 42(1), 7-71.

الأطر التنظيمية التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتعظيم إمكانات الإبداع في حين تعمل على تخفيف مخاطر المراجحة التنظيمية[1].

ورغم صعوبة إيجاد الأدلة العلمية المثبتة لممارسة التخفيض العمدي للمعايير البيئية ، إلا أن جملة من الممارسات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصا أثناء فترة المفاوضات بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات تحقق واقعية إثبات فرضية السباق نحو القاع ، حيث جاء في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1999 ، أن الدول النامية تقع تحت ضغط وضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ولضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يغريهم للقبول بأنشطة خطرة بيئيا ، وهو ما حدث في الهند ونيجيريا وجنوب شرق آسيا أين استجابت الدول المضيفة للضغوط الاستثمارية وقامت بتدنية الشروط والصرامة البيئية[2].

ويسرد Geradin و Esty العديد لدول مثل : استراليا، الو م أ ، والإتحاد الأوربي حيث فشلت الحكومات في سن أنظمة ضريبية لقطاع الطاقة أو تدابير للحد من الغازات الدفيئة بسبب المخاوف من تشويه تنافسيتها ، بينما يذكر Erlandson أن شروع الحكومة الأمريكية في فرض ضريبة على وحدة توليد طاقة حرارية بريطانية تم إنهاؤه جزئيا في استجابة لشكاوى العديد من لوبيات الطاقة والبترول الذين تحججوا بأن هذه الضرائب ستحد من تنافسيتهم ، وبالتالي تسريهم لعدد هائل من العمالة وهجرة رؤوس الأموال.

5.فرضية هالات التلوث أو السباق نحو القمة وتفسير العلاقة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة:

تسمى هذه النظرية " هالات التلوث" أو "السباق نحو القمة" " أو تأثير كاليفورنيا" وهي تسير عكس اتجاه الفرضية السابقة ولا تشترك معها في أي جزئية من قرار توطن الشركات المتعددة الجنسيات، فهي ترتكز بشكل أساسي على كيفية أداء المستثمر من وجهة نظر بيئية بمجرد استقراره داخل البلد المضيف وتشييد استثماره فيها [3].

وخلافاً لفرضية "السباق نحو القاع"، تشير فرضية "السباق نحو القمة" إلى أن الدول قادرة أيضاً على التنافس لتعزيز معاييرها التنظيمية، بما في ذلك الأنظمة البيئية، لجذب الاستثمار من الشركات التي تعطي الأولوية للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. تفترض هذه الفرضية أن المعايير التنظيمية الأعلى يمكن أن تؤدي إلى نتائج بيئية محسنة وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الابتكار وجذب

1 . Jaffe, A. B., Peterson, S. R., Portney, P. R., & Stavins, R. N. (1995). Environmental Regulation and the Competitiveness of U.S. Manufacturing: What Does the Evidence Tell Us? *Journal of Economic Literature, 33*(1), 132-163.

2 - بيوض م.، مرجع سبق ذكره.

3 . Vogel, D. (1995). *Trading Up: Consumer and Environmental Regulation in a Global Economy*. Cambridge: Harvard University Press

استثمارات عالية الجودة وتلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد على المنتجات المسؤولة بيئيًا، وتدعم فرضية "السباق نحو القمة" حجة مفادها أن القواعد التنظيمية البيئية الصارمة من الممكن أن تدفع الشركات إلى الإبداع، وخلق عمليات إنتاج أكثر كفاءة واستدامة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى ميزة تنافسية في الأسواق العالمية[1].

وقد أكد هذه النتيجة (Ambec et al., 2013) حيث خلص إلى أن السياسات البيئية الصارمة يمكن أن تحفز الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى التقدم التكنولوجي وتوفير التكاليف على المدى الطويل. ويتوافق هذا المنظور مع فرضية بورتر، التي تؤكد أن الأنظمة البيئية المصممة بشكل جيد يمكن أن تحفز الابتكار وتعزز القدرة التنافسية من خلال تشجيع الشركات على إيجاد حلول إبداعية لتحديات الامتثال[2].

إن العلاقة بين التنظيم البيئي والتدفقات التجارية متعددة الأوجه، ففي حين أن الأنظمة الأكثر صرامة يمكن أن تزيد من تكاليف الإنتاج، فإنها يمكن أن تخلق أيضًا فرصًا جديدة للشركات لتمييز نفسها في السوق. على سبيل المثال، يمكن للشركات التي تمتثل لمعايير بيئية أعلى أن تتمكن من الوصول إلى الأسواق الواعية بيئيا والاستفادة من تفضيلات المستهلكين للمنتجات المستدامة. ويمكن أن تؤدي هذه الديناميكية إلى تحول في أنماط التجارة، حيث تكتسب الشركات المسؤولة بيئيًا حصة في السوق وتواجه الشركات الأقل استدامة ضغوطًا متزايدة لتحسين ممارساتها[3]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاتفاقيات وسياسات التجارة الدولية أن تلعب دورًا مهمًا في تشكيل العلاقة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة. حيث تُمكّن الاتفاقيات التي تتضمن أحكاما بيئية من تشجيع البلدان على تبني معايير أعلى ومنع السباق نحو القاع. ويمكن لهذه الاتفاقيات أيضًا أن تسهل تبادل التقنيات والممارسات الصديقة للبيئة، مما يعزز الاستدامة البيئية العالمية[4].

وبما أن فرضية السباق نحو القاع تناقش العلاقة بين الصرامة البيئية وقرار توطن الشركات المتعددة الجنسيات ، ففرضية السباق نحو القمة تنطلق من مبدأ أن قوة السياسات البيئية تكسب الدول المضيفة مزايا نسبية متأتية كنتيجة لانتشار الممارسات الايجابية للتقدم التكنولوجي ، مما يدعم الابتكار

1 . Porter, M. E., & van der Linde, C. (1995). Toward a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship. *Journal of Economic Perspectives, 9*(4), 97-118.

2 . Ambec, S., Cohen, M. A., Elgie, S., & Lanoie, P. (2013). The Porter Hypothesis at 20: Can Environmental Regulation Enhance Innovation and Competitiveness? *Review of Environmental Economics and Policy, 7*(1), 2-22.

3 . Jaffe, A. B., Peterson, S. R., Portney, P. R., & Stavins, R. N. (1995). Environmental Regulation and the Competitiveness of U.S. Manufacturing: What Does the Evidence Tell Us? *Journal of Economic Literature, 33*(1), 132-163.

4 . Copeland, B. R., & Taylor, M. S. (2004). Trade, Growth, and the Environment. *Journal of Economic Literature, 42*(1), 7-71.

والكفاءة التنافسية مما سينعكس في صورة تحسن شامل ، طبعا هذه الافتراضات مبنية على أساس أن الشركات المتعددة الجنسيات قادمة من الدول المتقدمة لأن أداءها البيئي يكون أحسن لا متلاكها التكنولوجيا الأحدث والأنظف ، إضافة إلى نظام إدارة بيئية أكفأ كمحصلة لصرامة السياسات البيئية السارية في الدولة الأم. إن التحولات الاقتصادية الكبرى وما أفرزته من نمو اقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين في ظل إهمال للمعايير والأسس الاستعمالية للموارد الاقتصادية المتاحة ، أدى إلى مطالبة الدول الصناعية بضرورة الاهتمام الدولي بين النمو والأنشطة الاقتصادية والبيئة ، وبداية عقد مؤتمرات دولية وتكثيف الجهود في هذا المجال بداية من مؤتمر ستوكهولم الذي عقد في بداية الثمانينيات ، والمؤتمر الدولي لتحليل التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية على النظام البيئي وإنشاء منظمات بيئية مختصة في المجال البيئي ودراسة وإيجاد حلول للتأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية على النظام البيئي[1] .

أ. م. د. إدريس رمضان حجى & 1, أ. م. د د. ماردين محسوم فرج. (2023). تحليل العلاقة بين النموّ الاقتصادي والتدهور البيئي من خلال اختبار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي–دراسة حالة مجموعة الدول النفطية للمدة (2003-2022 *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 15*(49), 77-115. 1

المبحث الثاني

العلاقة بين التجارة والبيئة من منظور الدراسات التجريبية

أوّلا. الدراسات السابقة:

1 - دراسة: (عبدوس عبد العزيز، 2010)[1]

تطرق في دراسته إلى مشكلة تراكمية وهي محاربة الفقر وحماية البيئة في نفس الوقت، التي تعتبر من اعقد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ويرجع سبب تفاقمهما إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية واعتبارهما ذات طبيعة تراكمية متزايدة لكونهما تنشآن عبر العديد من السنوات، وان بوادر التلوث البيئي والفقر ازدادت تفاقم مع زيادة توجه اقتصاديات العالم نحو تطبيق سياسة الانفتاح التجاري الذي زعموا أنها تتيح لملايين البشر النجاة من الفقر والتلوث البيئي والمشاركة في الرخاء والرفاه الذي ولدته العولمة.

وتوصل الباحث من خلال بحثه إلى عدة نتائج من أهمها:

- إن الانفتاح التجاري كان أحد الأسباب الرئيسية لتدهور البيئي؛
- إن المستفيد الأكبر من سياسة الانفتاح التجاري سواء من ناحية تأثيره على الفقر وتوزيع الدخول أو البيئة هي الدول المتقدمة.
- ومن بين التوصيات التي اقترحتها الدراسة نجد:
- منع التدهور البيئي هو نتاج سياسة الانفتاح المتسارعة وغير المدروسة ولكن جزء منه يعود الى فشل السوق وفشل الحكومة، وعليه يستوجب على الحكومات إعادة النظر في صياغة السياسات والتدابير البيئية الملائمة؛
- ضرورة تطبيق تشريعات صارمة كإجراء وقائي من صادرات الدول التي لا تستخدم سياسات بيئية جيدة.

1- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة :الوجه الاخر، مجلة الباحث، العدد08 ، الجزائر،2010 .

2. دراسة سامية سرحان 2010-2011:[1]

هدفت هذه الدراسة بتسليط الضوء على موضوع التجارة والبيئة، وإبراز مدى تأثير السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية، وتحديد الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية و السياسات المتبعة من اجل حمايتها، ومعرفة الوضع البيئي في الجزائر.

استشهدت الباحثة بالمنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لواقع البيئة بدءا بالمشكلة البيئية ثم اتجاهها وتفاقمها والسياسات المتبعة لحمايتها وكيف تؤثر هذه السياسات على تنافسية صادرات الدول النامية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي، فكان استخدامه عبر كامل فصول البحث وذلك بغرض التعمق في فهم وتباين العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للمشكلة البيئية. وينطبق ذلك على الجانب التطبيقي الخاص بالجزائر.

وطبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، ومع الأخذ في عين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث، وبهدف تحقيق هذا البحث في إطار منهجي وعلمي تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية للبيئة والسياسات البيئية بدءا بتقديم تعريف للبيئة ومن ثم تحديد طبيعة المشكلة البيئية وأسبابها ثم مختلف الأدوات المستعملة لحمايتها.

في الفصل الثاني تم التعرض إلى تنافسية صادرات الدول النامية من خلال أولا تعريف التنافسية ومؤشرات قياسها ثم إبراز الأهمية الاقتصادية للصادرات في الدول النامية كما تناول هذا الفصل مؤشرات تنافسية صادرات الدول النامية ومختلف العراقيل التي تواجه التصدير في هذه الدول.

في الفصل الثالث تم تسليط الضوء على الانعكاسات المختلفة لمختلف السياسات البيئية على تنافسية صادرات

من خلال الدراسة التحليلية لأثر السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن صادرات الدول النامية سوف تتعرض لمنافسة شديدة خلا السنوات القادمة خاصة بعد المزيد من تحرير التجارة الخارجية وتطبيق كافة البنود المؤجلة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة، واستخدام الاشتراطات والمتطلبات البيئية كقيود، إذا استمرت الأوضاع الحالية لهيكل

1. سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية - دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم، جامعة فرحات عباس-سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

الصادرات السلعية الذي تهيمن عليه المواد الأولية مع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وإهمال المتطلبات البيئية المستخدمة في المنتج.

- الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو تحفيز التصدير مع حماية البيئة وذلك من خلال تذليل العقبات التمويلية والإجرائية أمام الشركات المصدرة، والاهتمام بوضع استراتيجيات تسويقية فعالة.

3 - دراسة: (خوني رابح وحساني رقية، 2011)[1]

وقد هدفت دراسة الباحثان على أن التفاعل بين التجارة الخارجية والبيئة من بين أهم المواضيع التي يتم مناقشتها في الوقت الراهن، وذلك بتركيزه على كيفية الموازنة بين تحرير التجارة الخارجية كسياسة للتنمية الاقتصادية وبين آثارها السلبية على البيئة وتوازنها، هذا من جهة وبين آثار تبني السياسات والمعايير البيئية على توطين الصناعات وعلى تنافسية الدول في التجارة الخارجية من جهة أخرى، وقد بين كيف للتحرير التجاري أن يؤثر على التدابير البيئية حيث يرى أن التحرير التجاري يدفع الى اهتمام اكثر ومتزايد بالبيئة ومحاولة المحافظة عليها وهذا ما يمكن ان تستهدفه السياسات الخاصة بتحرير التجاري حيث يمكن تفعيل النشاط الاقتصادي العالمي والذي يؤدي الى زيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية مما يجعل الافراد يزيدون من اهتمامهم بالمحافظة على الموارد البيئية نتيجة الوعي.

أما من جهة تأثير التدابير البيئية على البيئة فيرى انها تؤدي على تراجع القدرة التنافسية، وازاحة الصناعات الملوثة الى مأوى التلوث نتيجة صرامة المعايير البيئية التي تتبناها الدول غير انه لا يعتبرها العامل الوحيد المؤثر على ذلك بل ينتج على ذلك وجود عدة عوامل اخرى مؤثرة كحجم السوق في دول محل الاستثمار والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة المستقبلة للاستثمار وغيرها من العوامل.

كما بين أن هناك تفاوت في مدي تأثير التدابير البيئية وذلك حسب وضع الدولة وتسلسلها في جدول النمو، واعطى مثال عن الدول النامية التي تعتبر التدابير البيئية نوع من الحماية التجارية التي تطبقها الدول المتقدمة والتي تقلل قدرتها على النفاذ الى الأسواق وتفقدها بعض من ميزاتها التنافسية والنسبية.

واعتبر أن التدابير البيئة قد تؤدي إلى خسائر سنوية في أماكن العمل نتيجة خسائر في أسواق الصادرات بسبب فقدان ميزة النسبية على مستوى الأسعار مما يؤدي إلى إعاقة وركود الاستثمارات وتوجهها وانتقالها إلى الخارج. غير انه يمكن إن تؤثر هذه التدابير إيجابا على المستوى الكلي عن طريق إمكانية الحد من البطالة بالاستثمار في مجال حماية البيئة وإنشاء مصانع للتجهيزات والمعدات التي تحمي البيئة.

توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

1 . خوني رابح، حساني رقية، **الآثار المتبادلة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية والتجارة الخارجية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 21، الجزائر، 2011.

- إن التجارة الخارجية تولد التلوث المستورد نتيجة زيادة التبادل التجاري بين مختلف دول العالم وبالتالي فلا يمكن لأي دولة لوحدها مكافحة التلوث المستورد بل يجب العمل على تحقيق نوع من التضامن الدولي لمواجهة انتشار هذا التلوث وهذا ما حاولت العديد من الاتفاقيات الدولية الوصول إليه على اعتبار أن هذا النوع من التلوث أصبح مشكلة دولية، في نفس الوقت يمكن للتجارة الخارجية أن تتأثر بالسياسات والتدابير البيئية المعتمدة والتي سيكون لها أثر على تنافسية الدول خاصة في ظل التدابير البيئية المطبقة من بلد لأخر.
- إن تأثير السياسات البيئية على التجارة الدولية ليست موجودة دائما، وان وجدت فليس بنفس القوة، وفي نفس الوقت يمكن تجاوزها بأساليب عديدة، في حين أن الآثار التي يمكن أن تنجم عن التجارة الخارجية والاقتصاد ككل على البيئة لا يمكن تداركها دائما، وعلى هذا الأساس يجب العمل على إرساء مفهوم التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تلبية حاجات ومتطلبات الحاضرة دون الإخلال بالقدرات على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل، حيث ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة وهي ان الاهتمام بالبيئة هو الأساس في التنمية الاقتصادية لأن الموارد الطبيعية المتوفرة هي أساس كل نشاط اقتصادي، فإذا استطعنا المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية فإننا نستطيع تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المطلوب.

4- دراسة: (عربي مريم، 2014)[1]

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات تحقيق الأمن الغذائي في الدول المغاربية والنامية بشكل عام سواء من حيث اتاحة الغذاء أو امكانية الحصول عليه وقد تطرقت في دراستها إلى عدة نقاط أساسية من بينها تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة من منظورين المنظور التجاري والبيئي وذلك وفق قنوات لهذا التأثير وهذه القنوات هي:

- تأثير الحجم فكلما زاد تحرير التجارة الدولية يزداد النمو الاقتصادي فيزداد حجم النشاط الاقتصادي، ومع زيادة النشاط الاقتصادي يزيد استخدام المواد وتلوث البيئة الاّ إذا خفضت فعالية استخدام هذه المواد وغُير هيكل الاقتصاد؛

- تأثيرات الدخل: الدخول المرتفعة الناتجة عن ارتفاع معدلات التجارة تزيد الرغبة في الانفاق العام والخاص على تحسين البيئة والعكس.

1- عربي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية**- دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية- مذكرة الماجستير علوم تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

- التأثيرات الهيكلية ومكونات الانتاج: ينتج عن تحرير التجارة الدولية تغير في الهياكل الصناعية بما يتفق مع الميزة التنافسية الدولية، مما يؤدي الى تغيرات هيكلية تزيد من السياسات البيئية غير المستدامة؛
- تأثير الانتاج والتكنولوجيا: يسهل التحرير التجاري نقل المنتجات والتكنولوجيا عبر الحدود وتعتمد الآثار البيئية لهذا الانتقال على نوعية المنتجات والتكنولوجيا التي يتم نقلها، وتحدد العلاقات البيئة بالتكنولوجيا وبعوامل عدة ترتبط بجوانب العرض والطلب؛
- التأثيرات التنظيمية: وتنبع التأثيرات التنظيمية لتحرير التجارة الدولية على البيئة من تحسين السياسات والمعايير البيئية وتحسين آليات التنفيذ حيث تعمل الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف على تشجيع استخدام المعايير البيئة وبالتالي حماية البيئة، الا أن ثمة تخوف من أن يؤدي تضمين الاعتبارات البيئية في الاتفاقيات التجارية إلى عرقلة حركة التجارة والنمو في الدول النامية.

ولكي توضح تأثير كل من تحرير التجارة الدولية على البيئية والعكس قامت بدراسة كل من منظوره، أي من منظور تجاري ومنظور بيئي وذلك لمعرفة العلاقة بينها ومدى تأثير كل طرف على الاخر.

المنظور التجاري: الذي يرى أنصاره أن تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة متغيران متوافقان بشكل متبادل ومدعمان كل منهما للأخر فتحرير التجاري يؤدي الى تحقيق الأرباح وخلق الثروة التي تستخدم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر وتحسين رفاهية الشعوب، وكذا المساهمة في تحسين البيئة والحفاظ عليها.

وقد قدمت ما جاء به الاقتصاديان جان جروسمان وألان كريجر اللذين تطرقا الى اظهار العلاقة بين سبب انبعاثات ثاني اكسيد الكبريت SO_2 ومعدل الدخل الفردي الاجمالي، ومثلو هذه العلاقة في محنى اسموها منحنى كوزنتس البيئي.

ومن خلال المنحنى توصل الى أن نسبة التلوث (انبعاثات SO_2) تزداد بزيادة نصيب الفرد من الدخل، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين إلى أن تصل نسبة التلوث الى ذروته عند متوسط دخل الفردي المحلي *Yوابتداء من ال نقطة *Y تصبح العلاقة بين المتغيرين عكسية اي ينخفض معدل التلوث كلما ارتفع متوسط الدخل ما يدل على وجود تأثير ايجابي لهذه الزيادة في الدخل على تخفيض نسبة الانبعاثات في ثاني اكسيد الكبريت.

أما من **المنظور البيئي** الذي يدافع اصحابه على رأيهم بنظرية السباق نحو القاع ويوضحون من خلالها كيف يهدد تحرير التجارة على البيئة كما يرون ان تحرير التجارة الدولية تقيد حرية واضعي المعايير انها تتسبب في خسائر. ويحدد أنصار البيئة عدة مشاكل تتسبب فيها الإجراءات التحرير الكلي للتجارة وهي:

- قوانين منظمة التجارة ستكون سائدة على القوانين والانظمة الوطنية التي تحمي البيئة.
- استنزاف الموارد الطبيعية بسبب الغاء التعريفة الجمركية على المواد والمنتجات.
- ملاذ التلوث الدولية حيث أن تحرير التجارة يسمح بانتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئيا من الدول الصناعية ذات المعايير البيئية الصارمة إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة.
- التحرير التجاري سيؤدي الى الانتقال الحر للمنتجات المعدلة وراثيا في العالم إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيواني أو التسبب بمشاكل صحية للمستهلك.

ومن خلال دراستها بينت أن التحرير التجاري والبيئة يؤثران على بعضهما وخاصة الجانب التأثير السلبي لتحرير التجارة الدولية على البيئة مهملة بذلك بعض الجوانب الإيجابية التي يمكن لهذا التحرير أن يحققها، ومن جهة اخرى اهملت تأثير السياسات البيئية على التحرير التجاري سوآءا الجانب الايجابي أو الجانب السلبي.

5- دراسة: (خير الدين بلعز، 2015)[1]

حيث خصص فصل في اطروحته بعنوان المتطلبات البيئية كأداة حمائية في وجه التجارة الدولية ومن خلال دراسته تطرق الى مكانة المتطلبات البيئية في اتفاقيات النظام التجاري المتعدد الاطراف كمكانتها في اتفاقيات الجات (GATT) التي لم تكون تهتم بموضوع البيئة في بدايتها وبدأ الاهتمام بها في سنة 1971 حيث تم انشاء مجموعة التدابير البيئية والتجارة، وبدأ التأثير المتزايد للسياسات البيئية على التجارة الدولية خاصة مع زيادة التبادلات التجارية.

وقد خلصت المفاوضات للتوصل إلى أن المنظمة العالمية للتجارة ليست وكالة بيئية وأن قواعد المنظمة أو الجات توفر فضاء واسع لتسليط الضوء على حماية البيئة، زيادة النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للدول النامية، تعزيز التناسق بين التجارة والبيئة.

إن تشكيل لجنة التجارة والبيئة على مستوى منظمة التجارة العالمية ساهم في تسليط الضوء على عدة محاور أهمها:

- أهمية الاعتراف بالارتباط القوي بين السياسات التجارية والبيئية وتأثير كلا منهما على الأخر، من خلال تغيير العوامل المؤثرة على حجمي الإنتاج والاستهلاك الكليين؛

1- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

- تأثير وارتباط السياسات البيئية للدول المختلفة على بعضها البعض من خلال التجارة الدولية، وهناك أيضا ارتباط بين سياسات الدعم والضرائب والمعايير النمطية يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القدرة الإنتاجية، ومن ثم المنافسة، كما تؤثر بعض السياسات البيئية في فرض قيود على الصادرات؛
- تلعب السياسات التجارية الدولية دوارً هاماً في التعاون الدولي المتعدد الأطراف، بحيث تحمل بطبيعتها مشاكل البيئة على الحدود الدولية.

وقد توصل الى أن من تحديات التجارة العالمية بروز المتطلبات البيئية كإجراء مقيد للتجارة، فالعلاقة الموجودة بين البيئة والتجارة الدولية حتّم على المنظمة العالمية للتجارة وضع اتفاقيات تهدف إلى حماية البيئة من جهة والعمل على مواصلة تحرير التجارة العالمية من جهة ثانية، فاتفاقية معايير الصحة والصحة النباتية التي تتلخص في حماية صحة الإنسان، الحيوان والنبات التي تعد كل من هيئة الدستور الغذائي، المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أهم مرجعها.

ونرى من خلال هذه الدراسة انه ينظر الى موضوع علاقة التدابير البيئة بتحرير التجاري من زاوية ان هذه التدابير هي اداة لإعاقة التحرير التجاري أي تاثير السلبي للتدابير البيئية وأهمل الجانب الايجابي، كما أهمل جانب تأثير تحرير التجارة الدولية على الاشتراطات البيئة.

6- دراسة: (رداوية معمر، 2015)[1]

وهدفت هذه الدراسة إلى التركيز على تلك التأثَيرات التي أصبحت تحدثها الممارسات الاقتصادية وخاصة الأوروبية من خلال إدراج الاعتبارات البيئية في التجارة الدولية ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصاديات النامية وخلص إلى النتائج التالية:

- أن الاشتراطات البيئية هي عبارة عن آلية تستخدمها الدولة لحماية اقتصاداتها من المنافسة الأجنبية مما يشكل صعوبة في عملية ضبطها ببين أطراف التبادل التجاري، الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية على غرار الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والنسيجية على وجه الخصوص.

- هناك علاقة متينة ما بين التجارة الدولية والمعايير والاشتراطات البيئية إذ أن التطبيق المتشدد وبالطرق الأكثر ذكاء وخفاء لهذا الأخير يؤدي إلى إضعاف القدرات التنافسية للدول في الأسواق العالمية خاصة النامية منها، وذلك لما لهذه المعايير من أثار سلبية على الميزة التنافسية للقطاعات

1- رداوية معمر، أثر الالتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد1، العدد2، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015.

المكلفة بيئيا على غرار قطاع المحروقات والصناعات الأولية التي ترتكز عليها صادرات معظم الدول النامية؛

- أن فرض قيود ومعايير واشتراطات بيئية سيؤثر لا محال على درجة التنافسية في الأسواق الخارجية بدرجات تتفاوت حسب طبيعة الاقتصاد وحجم ودرجة انفتاحه؛
- أن الاشتراطات والمعايير البيئية أصبحت في الفترة الحالية بمثابة أحد الأدوات التجارية التي يمكن استخدامها وبطريقة خفية من طرف الدول على بعض السلع الأجنبية والمحلية لغرض ضمان متطلبات الصحة والسلامة؛
- تعد الاشتراطات والمعايير البيئية الدولية والأوروبية، من أحد العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لما تسببه من آثار وخيمة على تنافسية منتجات الدول الأخرى خاصة النامية منها؛
- ان التطبيقات الذكية للمعايير البيئية على الصادرات الجزائرية بالتركيز على مجموع من المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير، إذ تبين أنه وبالرغم من ضآلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلا أنها لم تسلم من التطبيق المتعنت للاشتراطات والمعايير البيئية عليها خاصة في الصناعات الغذائية والنسيجية والتي لا زالت تعاني من صعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبالخصوص أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

7- دراسة: (مقراني رمزي، 2016) [1]

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على التدابير البيئية في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، إضافة إلى البحث عن طرق لتعزيز المعايير البيئية في التجارة الدولية، ومعرفة البعد البيئي في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وكذا في إطار منظمة التجارة العالمية، كما يهدف إلى حث الأطراف الفاعلة على اتخاذ القرارات والسياسات التجارية لمعالجة الجوانب البيئية، والعمل على الحفاظ على البيئة.

وتوصل في الأخير إلى أن العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة تجعل كل منهما يؤثر في الأخر، فالاهتمام بمجال واحد فقط قد يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات التجارية والبيئية، فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة، وما يترتب عن ذلك من تنمية دون وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول خاصة النامية منها، هذا الأمر استدعى ضرورة إدماج موضوع البيئة في النظام

1. مقراني رمزي، **التدابير البيئية في إطار اتفاقية التجارة الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016.

التجاري الدولي، حيث تم ذلك وان كان بصورة تدريجية بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1947 الذي ظهر فيها البعد البيئي من خلال المبادئ التي وردت في نص المادة 20 منها، والتي تتعلق بالاستثناءات العامة.

كما ركز في دراسته على دخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية التي يمكن أن تفتح مجالا واسعا أمام آفاق حماية البيئة، إلا أن المخاوف الكبرى تكمن في القيود التي تنفذ لتحقيق الأغراض البيئية و الصحية التي حددتها منظمة التجارة العالمية، والتي تعتمد عليها العديد من الشركات العالمية الكبرى لتحقيق المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى القول بأن الجزائر مجبرة إذا ما أرادت مواكبة التحولات في التجارة الدولية أن تنتج سلعا وفقا للمقاييس البيئية الدولية، تحقيقا لمنافسة المنتجات الوطنية للمنتجات الدولية في السوق الدولية، وهذا باقتناء التكنولوجيا الحديثة والنظيفة بيئيا من خلال الاستثمار الأجنبي، وهذا حتى تتخطى المنتجات الوطنية القيود التي قد تفرضها الدول المتقدمة لحماية أسواقها وتحصينا لسوق الوطنية من محاولات السيطرة عليها. ومن النتائج التي توصل إليها نذكر أهمها:

- يعتبر التدهور البيئي العامل الرئيسي الذي عجل بظهور مفهوما لتنمية المستدامة على اعتبار أن السياسات التنموية في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية غيّبت بشكل واضح الجانب البيئي عن أهداف التنمية التي أعطت أولوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها على مراعاة الجانب البيئي الذي وصل التدهور فيه إلى أعلى مستوياته مهددا بذلك التواجد البشري والحياة بصفة عامة.
- تعتبر مرحلة التسعينيات البداية الحقيقية للاهتمام بموضوع التجارة والبيئة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة من خلال الدعوة إلى تضمين وإدراج مواضيع البيئة في إطار مفاوضات جولة الأوروجواي، حيث تم إنشاء لجنة متخصصة في إطار منظمة التجارة العالمية تهتم بموضع البيئة وهي لجنة التجارة والبيئة؛
- تبني المنظمة العالمية للتجارة البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة ضمن العديد من اتفاقياتها، سواء بطريقة مباشرة كاتفاقية الصحة والصحة النباتية أو بطريقة غير مباشرة كاتفاقية العوائق الفنية على التجارة أو اتفاقية الزارعة أو الاتفاق بشأن جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وغيرها، وذلك دعما لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛
- إن فتح الباب واسعا أمام تحرير التجارة العالمية دون إطار ضابط يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا للبيئة، من خلال زيادة الضغط على الموارد الطبيعية بسبب كثافة النشاط الاقتصادي المتزايد بشكل مضطرد وزيادة التلوث المصاحب لهذا النشاط؛

- سعي الدول المتقدمة لفرض معايير بيئية على الدول النامية التي لا تتحكم بالتكنولوجيا النظيفة والسيطرة على أسواقها ومنع منتجاتها من دخول أسواقها؛
- إن تحرير التجارة الدولية وحماية البيئة هما هدفان متمايزان ولكنهما ضروريان لتحقيق الأمن والرفاهية الاجتماعية لكافة شعوب العالم؛
- يعد غياب منظمة دولية للبيئة في مواجهة منظمة التجارة العالمية، من الأسباب المساهمة في تغليب السياسات التجارية على السياسات البيئية؛
- ضرورة تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة دولية حقيقية لإعطاء دفع سياسي دولي لجهود حماية البيئة.

8 - دراسة بوعظم كمال (جوان 2016):[1]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات البيئية للتعبئة والتغليف على المستوى الدولي خاصة الاتحاد الأوروبي، وإمكانية تأثير ذلك على الصادرات الجزائرية خاصة أن أغلب المبادلات التجارية تتم مع الأوروبي والمعروف بصرامة التشريعات البيئية في مجال التجارة الخارجية. تقوم الدراسة على فرضية أساسية وهي: التطبيق العملي للمتطلبات البيئية للتعبئة والتغليف يعتبر من أهم التحديات البيئية بالنسبة للصادرات الجزائرية. من خلال الدراسة التحليلية للتحديات البيئية التي تواجه الصادرات الجزائرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن غالبية صادرات الجزائر تتجه إلى السوق الأوروبية ودول منظمة التعاون والتنمية والتي تطبق قيود بيئية نحو وارداتها من الدول الأخرى. حيث تعتمدها كقيود غير جمركية في ظل تحرير التجارة
- إن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية ترتكز على المحروقات بنسبة تفوق 95% ، وهذا ما يدل على ضعف التصدير خارج المحروقات رغم السعي إلى ترقيتها من طرف الدولة الجزائرية
- أن صادرات الجزائر سوف تتعرض لمنافسة شديدة خلال السنوات القادمة خاصة مع التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية والسعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوجه الدول المتقدمة نحو واستخدام الاشتراطات والمتطلبات البيئية كقيود، إذا استمرت الأوضاع الحالية لهيكل الصادرات السلعية الذي تهيمن عليه المواد الأولية مع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وإهمال المتطلبات البيئية المستخدمة في المنتج

1. بوعظم كمال، أهمية الالتزام بالمعايير البينية للتعبئة والتغليف بالنسبة للصادرات الجزائرية، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 12، جوان 2016.

- الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو تحفيز التصدير مع حماية البيئة وذلك من خلال تذليل العقبات التمويلية والإجرائية أمام الشركات المصدرة والاهتمام بوضع استراتيجيات تسويقية فعالة.

9 - دراسة أحمد فاروق محمد الزيني (2018):[1]

تهدف الدراسة الى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، والقضايا المرتبطة بمؤشراتها. الوقوف على أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية ومدى تأثيرها على القدرة التنافسية.

توجيه أنظار المعنيين بالتصدير من المنتجين والمستثمرين إلى ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في الإنتاج، لما له من دوراً إيجابياً في تنمية الصادرات المصرية، وانعكاس ذلك إيجاباً على معدلات النمو ومعالجة العديد من المشكلات الرئيسية كالبطالة. التوصل لرؤية مستقبلية لمواجهة التحديات البيئية للصادرات المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية. ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة، ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة الموجهة نحو تدفق الصادرات في الأسواق العالمية.
- إن تدعيم القدرة التنافسية للصناعات ومراعاة ذلك للقواعد والمعايير البيئية يساعد على تحقيق عملية التنمية المستدامة.
- إن زيادة القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق يتطلبان الاهتمام بمتطلبات التنمية وبناء قدرتها ونقل التكنولوجيا المناسبة وتطبيق المعايير البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها.
- تعاني العديد من الدول النامية - ومن بينها مصر - من تعطل طاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب تدني مستوى الوعي البيئي وضعف الهياكل الإنتاجية وعدم القدرة على التخلي عن التكنولوجيا القديمة وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية.
- إن الإدارة البيئية الرشيدة هي الإدارة التي تضع مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين عناصر البيئة وبين طموحات التنمية بما يحقق التوازن بينها.

1. أحمد فاروق محمد الزيني، القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس " القانون والبيئة " المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٤ إبريل 2018 - بكلية الحقوق - جامعة طنطا.

- إن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط واشتراطات تعد إحدى مقومات القدرة التنافسية للصادرات في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.
- أصبحت المواصفات البيئية شرطا أساسيا للقبول العالمي لصادرات الدولة. وكما أن تلبية هذه المواصفات ينطوي علي تحديات ضخمة، تتمثل في ارتفاع التكاليف وصعوبة استيفاء متطلباتها بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية والمعرفية المحلية وندرة الخبرات المتخصصة. إلا أنه على الجانب الآخر فإن هذه المواصفات تشكل فرصا واعدة لانطلاقة جديدة للصادرات المصرية، وعنصرا هاما لتسويق السلع الاستهلاكية، خاصة عندما تصحبها حملات إعلانية تركز على إبراز المعايير البيئية.

10 - دراسة سارة جامعي(2019-2020):[1]

تهدف الدراسة الوقوف على مختلف النظريات المفسرة لعلاقة الامتثال للسياسة البيئية بالقدرة التنافسية في الدول النامية. ومحاولة القياس الكمي لتأثير الامتثال للسياسة البيئية على القدرة التنافسية لصادرات دول الشراكة الأورومتوسطية باستخدام طرق التقدير الملائمة لبيانات البانل. ومن أجل الالمام بمختلف جوانب الموضوع اعتمدت على المنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة البيئية والتنافسية كل منها على حدى والعناصر المتعلقة بصياغتهما والتعمق في مختلف الطرق والمؤشرات التي تسهم في قياسهما، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بينها والوقوف على واقع علاقتهما في الدول النامية. أما في الجانب القياسي من الدراسة فقد تم استخدام المنهج الكمي لقياس أثر الامتثال للسياسة البيئية على التنافسية بالاعتماد على بيانات البائل وطرق التقدير المناسبة لذلك. ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- ترتبط البيئة بالنشاط الاقتصادي وتتأثر بنوعية الأساليب الإنتاجية والتي هي دالة للعلاقة بين رأس المال والموارد الطبيعية، وقد شكل ظهور الاقتصاد البيني أساس للحفاظ على البيئة وأصبح ضمان بيئة سليمة من أولويات خطط النمو الاقتصادي.
- أن القياس والمتابعة للأداء البيني يعزز من تحقيق الأهداف ويساعد الدولة على اختيار أدوات السياسة البيئية الكفيلة بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية البيئية والاجتماعية .

1. سارة جامعي، أثر الامتثال للسياسة البيئية على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لدول الشراكة الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019-2020.

- تتلخص آثار السياسات البيئية في أثر ايجابي معزز لتنافسية الصادرات أثبته كل فرضية بورتر وفرضية ملاذ التلوث وأثر سلبي نتيجة ارتفاع تكاليف الامتثال.
- تبقى صادرات دول الشراكة الأورومتوسطية متواضعة مقارنة بحجم واردات تلك الدول من الاتحاد الاوربي ما يشير الى عدم استفادة دول الشراكة من بنود اتفاقية التبادل بالشكل الذي يعزز تنافسيتها.
- تبني الاتحاد الأوربي وتطبيقه لمعايير فنية وتدابير للصحة والصحة النباتية، ومواصفات بيئية تعرقل من حجم تدفق صادرات دول الشراكة الأورومتوسطية.
- بخصوص الفرضية الأولى التي تستند على النسخة القوية لنظرية بورتر أن التنظيم البيئي المصمم بشكل صحيح قد يؤذي الى ابتكار موفر للتكلفة يعوض عن تكلفة الامتثال فنتائج الدراسة تعارضت مع الفرضية وأثبتت نقيض ذلك، أن الابتكار لا يعزز الأثر الايجابي للامتثال للسياسة البيئية وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسات التجريبية التي تركز أثر الابتكار في الصناعات البيئية والصناعات ذات التكنولوجيات العالية.
- بخصوص الفرضية الثانية للأثر السلبي للامتثال للسياسة البيئية توصلت النتائج بما يدعم الأثر السلبي للامتثال للسياسات البيئية على القدرة التنافسية وهو ما يدعم نتائج الفرضية السابقة
- اختبرت الفرضية فرضية ملاذ التلوث في دول الشراكة الأورو متوسطية وتوصلت لعدم وجود أثر معنوي لمساهمة الاختلافات في الصرامة البيئية في زيادة تدفق الصادرات.

11- دراسة: (سناء محمد عبد الغني، 2022)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الاشتراطات البيئية في تحسين القدرة التنافسية **لصادرات** المنتوجات المصرية، وظهرت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة في ظل ظهور بعض الاتفاقيات الدولية كتحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الإقليمية والدولية مما كان له الأثر على التشريعات والسياسات البيئية على التجارة والتنافسية الدولية، وللمنافسة وتعظيم الربح وزيادة القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق العالمية يتطلب الاهتمام بمتطلبات التنمية ونقل التكنولوجيا المناسبة وتطبيق المعايير والاشتراطات البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها، كما توصل البحث إلى معاناة الدول النامية ومن ضمنها مصر في تعطل طاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب تدني مستوى الوعي البيئي وضعف الهياكل الانتاجية، وأن الإدارة البيئية

1- سناء محمد عبد الغني، دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية في تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الفترة ما بين 2010-2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد13، مصر، 2022.

الرشيدة تضع مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين عناصر البيئة وبين طموحات التنمية بما يحقق التوازن بينهما، وأصبحت الموصفات البيئية شرطا أساسيا للقبول العالمي لصادرات الدول. ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- تزايد الاهتمام بالعلاقة بين لاشتراطات البيئية وتنافسية الصادرات للمنسوجات المصرية؛
- العمل على تحقيق التوازن بين مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها وبين طموحات التنمية؛
- عدم الالتزام بالاشتراطات البيئية في المنسوجات المصرية نتج عنه عدم تحقيق الجودة المطلوبة في المنتجات انعكس على قدرة تنافسية الصادرات المصرية مما جعلها تتراجع بشكل كبير؛
- الوقوع في مشكلة اقتصادية وهي مشكلة البطالة، جراء تقليص عدد العمال واستبدالهم بالآلات للمحافظة والالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية ولزيادة صادرتها نحو الخارج وتقوية ميزتها التنافسية؛
- أصبحت المواصفات البيئية والالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية شرطا أساسيا للقبول العالمي لصادرات الدولة ومنه تحسين القدرة التنافسية لصادرتها؛
- إن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط واشتراطات تعد احدى مقومات القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الاقتصادات المتقدمة والنامية.

ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة:

حاولنا من خلال الدراسة تتبع تأثيرات الظاهرة الاقتصادية من خلال محاولة الإلمام بأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على تدفقات التجارة الدولية، بالتركيز على تأثير متغيرات اقتصادية متعددة مثل صرامة السياسة البيئية، والإيرادات الضريبية، ونمو الإنتاجية، وانبعاثات الكربون، والطاقات المتجددة، وبراءات الاختراع، والإنفاق على البحث والتطوير، مما يسمح بتحديد سلوك الظاهرة، بما يسمح بتحديد العلاقات والتفاعلات المتعددة بين الأنظمة البيئية والتدفقات التجارية، ومداخل تأثيرها.

كما تستخدم الدراسة منهجية الانحدار الكمي غير المشروط، وتحديداً النهج الذي طوره Firpo et al. (2007)، لتقييم تأثير اللوائح البيئية على التدفقات التجارية. وتسمح هذه المنهجية بفهم أكثر تفصيلا لكيفية تأثير السياسات البيئية على شرائح ومستويات مختلفة من توزيع التجارة بحسب وضعية كل دولة، بدلا من التركيز فقط على التأثيرات الإجمالية لعينة الدراسة. يساعد هذا النهج في التقاط عدم التجانس في البيانات، مما يوفر تحليلًا أكثر قوة مقارنة بطرق التقدير القياسي الأخرى.

وباستخدام الانحدار الكمي غير المشروط، تقدر الدراسة آثار المتغيرات المستقلة عبر كميات مختلفة من توزيع المتغير التابع. تعتبر هذه الطريقة قوية بشكل خاص في التعامل مع قضايا مثل التغاير، والقيم المتطرفة، والتغيرات الهيكلية، مما يوفر تحليلاً أكثر موثوقية لكيفية تأثير الأنظمة البيئية على التجارة على مستويات مختلفة من نشاط الاستيراد والتصدير.

وتقدم الدراسة تحليلاً مفصلاً لكيفية تأثير الأنظمة البيئية على التدفقات التجارية عبر الكميات المختلفة (على سبيل المثال، Q10، Q25، Q50، Q75، Q90). ويكشف هذا المنحى التفصيلي عن آثار إيجابية وسلبية كبيرة تختلف باختلاف مستويات الاستيراد أو التصدير في البلدان. إن اعتماد تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة، مثل الانحدار الكمي غير المشروط، يميز هذه الدراسة عن غيرها التي تعتمد عادة على OLS أو الانحدار الكمي المشروط. توفر هذه التقنيات فهمًا أعمق وأكثر دقة لآثار السياسات البيئية عبر أجزاء مختلفة من توزيع التجارة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق لأهم النظريات المفسرة لتدفقات التجارة الدولية، والجوانب المرتبطة بالاتفاقيات والأبعاد البيئية. كم تم التركيز على فحص العلاقة بين التنظيم البيئي والتجارة، من خلال طرح الآراء حول هذه العلاقة.

وفي سياق تحليل العلاقة، يربط جاديش بجاوتي (JagdishBhagwati) هذا التحليل الاقتصادي للبيئة بنظرية التجارة الدولية من خلال إقرار حقيقة أن "البيئة والتجارة الدولية متعارضتان بمعنى أن الجهود التي تبذلها كل دولة للحفاظ على البيئة، تلحق أضرارا بعلاقات الدول التجارية مع دول العالم الأخرى، وتجد هذه النتيجة تفسيرا لصافي الأعباء الإضافية التي تتحملها الدولة في سبيل الحفاظ على بيئتها وتضيفها إلى تكاليف الإنتاج، وهو ما قد يفقدها وسام التنافسية في الأسواق العالمية، ويضر بالتالي بميزانها التجاري. ويخلق هذا الوضع تناقضا صريحا بين سياسات تحرير التجارة العالمية من ناحية، وسياسات الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى.

في المقابل يرى المدافعون على البيئة أن حماية البيئة تتم من خلال الحماية التجارية، وأن الدول النامية هي أكبر متضرر من التحرير التجاري بيئيا، مع ضرورة دمج الأبعاد البيئة أو المتغيرات البيئية في نظرية التجارة الدولية، واعتبار البيئة عنصرا من عناصر التجارة الدولية. مع التأكيد على أهمية ضريبة التلوث، والتي تعد من أكفأ أدوات السياسة البيئية للمحافظة على البيئة من سوء الاستخدام، حيث تتضمن هذه الأداة إدراج التكاليف الخارجية في قائمة التكاليف الداخلية وتحميلها على المتسبب، وهو ما تأخذ به الدولة المتقدمة؛ ويترتب على استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث وحماية البيئة.

وقد تم مناقشة العلاقة من خلال مجموعة من الفرضيات الاقتصادية، بداية بفرضية بورتر والتي تنص على أن الأنظمة البيئية الصارمة يمكن أن تحفز الابتكار، مما يؤدي إلى وضع مربح لكل الأطراف حيث تتحسن الجودة البيئية والأداء الاقتصادي والتجاري. حيث يمكن الافتراض أن اللوائح البيئية الصارمة قد تقيد التجارة في البداية من خلال فرض تكاليف امتثال أعلى على الشركات، وبالتالي تقليل قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. ومع ذلك، فمع تكيّف البلدان والصناعات مع هذه اللوائح من خلال الابتكار التكنولوجي واعتماد الممارسات المستدامة، يمكنها اكتساب ميزة تنافسية، مما يؤدي إلى ممارسات تجارية أكثر كفاءة وصديقة للبيئة. وعلى الرغم من أن فرضية السباق نحو القاع تناقش العلاقة بين الصرامة البيئية وقرار توطن الشركات المتعددة الجنسيات، ففرضية السباق نحو القمة تنطلق من مبدأ أن قوة السياسات البيئية تكسب الدول المضيفة مزايا نسبية متأتية كنتيجة لانتشار الممارسات الايجابية للتقدم التكنولوجي، مما يدعم الابتكار والكفاءة التنافسية مما ينعكس على إيجابا على التجارة والبيئة.

الفصل الثاني

قياس أثر التنظيم البيئي على التدفقات التجارية

في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل اختبار العلاقة الاقتصادية القائمة بين التنظيم البيئي وتدفقات التجارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات، مبينين مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وطريقة جمع المعطيات ومصادرها، والأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها، أمّا المبحث الثاني فقد خُصص لتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول

الطريقة والأدوات

في هذا الجزء من الدراسة سيتم توصيف مجتمع الدراسة من خلال التفصيل المتغيرات التابعة المعبرة عن تدابير تيسير التجارة، ومن ثمّ سيتم طرح المتغيرات الاقتصادية المعبّرة عن مؤشرات التنمية الاقتصادية سواء الاقتصادية أو المركبة والاجتماعية. ومن ثم سيتم التطرق وكذا المقاربات والاختبارات وأدوات القياس الاقتصادي المعتمد عليها في تقدير نماذج الدراسة.

أولا. حدود الدراسة:

1. **مجتمع الدراسة:** مكانيا تركّز الجانب التطبيقي لهذه المذكرة حول دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
2. **حدود الدراسة:** أما زمانيا شملت الدراسة الفترة الممتدة بين العام 1995 إلى غاية العام 2020.

ثانيا: متغيرات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيقا للهدف منها، سيتم تقدير نموذجين يقيس النموذج الأول الأثر على الواردات أما النموذج الثاني فيقيس الأثر على حجم الواردات من السلع والخدمات. وقد تركزت المتغيرات الاقتصادية الدالة عن السياسات ومعايير والاشتراطات البيئية في الضرائب البيئية، وسياسات التشدد البيئي ومجموع الطاقات المتجددة، وانبعاثات الكربون. وتعتبر سياسات التشدد البيئي متغيرًا يشرح المعايير والمتطلبات البيئية لأنها تمثل مستوى الصرامة، والصرامة التي يتم بها تنفيذ اللوائح البيئية وإنفاذها ضمن نطاق دولة أو إقليم معين. حيث توفر سياسات الصرامة البيئية طريقة موضوعية وقابلة للقياس لتقييم مدى التزام الحكومة بحماية البيئة. ويمكن قياسها كميا من خلال مقاييس مختلفة مثل حدود الانبعاثات، ومعايير مكافحة التلوث، والعقوبات على عدم الامتثال. وعليه يُمكن أن ننحى إلى أن معايير تشدد السياسات البيئية تعتبر أداة لترجمة المعايير والمتطلبات البيئية إلى إجراءات وممارسات ملموسة، وهي توفر الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لضمان إجراء الأنشطة الاقتصادية بصورة تعكس الالتزام بالمعايير والاشتراطات وبطريقة تحترم البيئة وتحميها وتقلل من الآثار السلبية عليها.

كما تم استخدام متغير الضرائب البيئية لجانب من الاعتبار أنها تربط بشكل مباشر بين الأنشطة الاقتصادية وتأثيراتها البيئية وذلك من خلال إدراج العوامل الخارجية للتسعير، حيث يتم تصميم الضرائب البيئية لاستيعاب التكاليف الخارجية. وعليه يُمكن القول أن الضرائب البيئية أداة سياسية تستخدم لمواءمة الأنشطة الاقتصادية مع الأهداف البيئية، وهي تعكس بمستوياتها ماديات المعايير والاشتراطات

البيئية المطبقة في الدولة والأهداف البيئية المراد تحقيقها. أما انبعاثات الكربون فيُنظر لها على أنها مقياس لتقييم الامتثال للمعايير والمتطلبات البيئية، كما تعتبر انعكاسًا ملموسًا لكيفية تطبيق المعايير والمتطلبات البيئية والالتزام بها. وهي بمثابة مقياس أساسي لتقييم التزام الدولة أو الأقاليم والمنظمات والشركات بالتخفيف من تغير المناخ والوفاء بالالتزامات البيئية المحلية والدولية والعالمية. في الأخير فإن زيادة استخدام الطاقات المتجددة وإنتاجها يعد مؤشرا واضحا وملموسا على الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية، كما يمثل تحولا أساسيا نحو أساليب إنتاج الطاقة النظيفة والأكثر استدامة ارتباطا بتعظيم نشاطات الابتكار والمنتجات المرتبطة به والناتجة عن التنظيم البيئي.

وعليه فإن النماذج تستهدف تقدير أثر التنظيم البيئي على التدفقات التجارية. من خلال النظر في أثر صرامة السياسات البيئية (Environmental Policy Stringency) (EPS) وإيرادات الضرائب البيئية (Environmentally Related Tax Revenue) (RDE) ونفقات البحث والتطوير (Research and development expenditure) (EPS) و براءات الاختراع (Patent applications, residents) (EPS) وانبعاثات غاز الكربون (CO2 emissions) (CO2EME) ونمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا (Environmentally adjusted multifactor productivity growth) (EAMPG) وكذا إجمالي الطاقات المتجددة (Total renewable energy) (TRE) والانفاق العائلي (Households and NPISHs Final consumption expenditure (current) (FCE) وتراكم رأس المال الثابت (Gross fixed capital formation) (GFCF) على والواردات (IMP) والصادرات (EXP)، وعليه تُكتب النماذج كما يلي:

$$IMP = f(EPS, ERTR, CO2EME, EAMPG, PAR, RDE, TRE, FCE, GFCF)$$

$$EXP = f(EPS, ERTR, CO2EME, EAMPG, PAR, RDE, TRE, FCE, GFCF)$$

وتم الاعتماد على قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق ببيانات الدراسة المتعلقة بإنتاج الطاقات المتجددة، وصرامة السياسات البيئية، والضرائب البيئية، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ونمو الإنتاجية متعدد العوامل المعدل بيئيا. كما اعتمدنا على قاعدة بيانات البنك الدولي لمتغيرات الإنفاق الأسري، وتراكم رأس المال الثابت، ونفقات البحث والتطوير، وبراءات الاختراع.

ثالثا. الاختبارات والأدوات الإحصائية في تقدير النماذج[1]:

تبنى منهجية التقدير طرق الانحدار الكميمي غير المشروط، unconditional Quantile Regression، المقدم من طرف Firpo et al. (2007)[2] والذي يهدف إلى البحث عن تأثيرات المتغيرات المستقلة على توزيع المتغير التابع والذي يسمح بعدة تأثيرات للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، هذا النوع من الانحدارات يتفادى مشاكل عدم التجانس في توزيع البيانات، كما أن هذا النوع من الانحدارات قوة من OLSلوجود مشاكل عدم التجانس، القيم المتطرفة والتغيير الهيكلي، كما أنه لا يستند إلى افتراضات قوية لحد الخطأ.أين تمثل معالم $\hat{\beta}_\tau$ التأثيرات الهامشية على الكميم τ لـ Y، دون الأخذ بالحسبان التغيرات الحاصلة في باقي المتغيرات المستقلة، حيث يتم تقدير المعالم استنادا إلى دالة التأثير المركزة (recentered influence function (RIF والتي تكتب من الشكل التالي:

$$RIF(y, q_\tau, F_y) = q_\tau + \frac{\tau - I(y \leq q_\tau)}{f_y(q_\tau)}$$

أين تمثل: q_τ قيمة المتغير التابع ذات الرتبة الموافقة للكميم τ والمقدرة من خلال المقاربة غير المعلمية المقدمة من طرف kernel، بينما تمثل: F_y دالة التوزيع الخاصة بالمتغير التابع، $f_y(q_\tau)$ تمثل دالة الكثافة الهامشية للمتغير التابع عند للكميم τ ، $I(y \leq q_\tau)$ دالة معرفة من أجل قيم المتغير التابع ذات الرتبة الأقل من الكميم τ.

هذا النوع من الانحدارات يقدم لنا نوعين من العالم، النوع الأول يمثل الأثار الهامشية للمتغير X على الكميم Quantile τ لتوزيع Y، والثاني يمثل التأثيرات التغيرات الكلية في توزيع المتغيرات المستقلة (تأثير السياسة) على الكميم Quantile τ لتوزيع Y، بالإضافة إلى احتواء النموذج على التأثيرات الثابتة الخاصة بكل بلد.

[1]. للتفصيل أكثر حول الطريقة راجع:

Ditzen, J., Karavias, Y., & Westerlund, J. (2021). Testing and Estimating Structural Breaks in Time Series and Panel Data in Stata. arXiv preprint arXiv:2110.14550.

2. Firpo, S., Fortin, N. M., & Lemieux, T. (2009). Unconditional quantile regressions. Econometrica, 77, 953–973.

المبحث الثاني

تقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا. النموذج الأول: أثر التنظيم البيئي على الواردات

1. تأثير صرامة السياسات البيئية على الواردات:

أظهرت تقديرات unconditional quantile conventional standard errors وجود أثر إيجابي معنوي لصرامة السياسات البيئية على الواردات الكميمات Q50، Q75،Q90 بينما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لصرامة السياسات البيئية على الواردات في الكميم Q10 و الكميم Q25 المتعلقة بتوزيع الواردات، مما يدل على أن صرامة السياسيات البيئة تمارس تأثيرات إيجابية في الدول ذات الواردات المتوسطة والعالية، بينما تؤثر سلبا على الدول ذات مستوى الواردات الأقل من المتوسط والضعيفة، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

الجدول 2-1: تقدير نموذج الواردات وفقا لمقاربة

unconditional quantile conventional standard errors Non-robust

variables	Q10	Q25	Q50	Q75	Q90
Environmental Policy Stringency	-.763***	-.289***	.241***	.651***	.602***
Environmentally Related Tax Revenue	.689***	.012	-.108**	-.166***	-.077
CO2 emissions	-.511	-.288	.536***	.358	-.715***
Environmentally adjusted multifactor productivity growth	.007*	.006**	.002	.004	.002
Patent applications	-.72***	-.091	-.065	.056	.007
Research and development expenditure	.028	-.191	.249***	-.022	-.084
Total renewable energy	.267***	-.202***	-.01	.202***	.028
Households consumption expenditure	3.69***	4.184***	-.32	-.836***	-.301
Gross fixed capital formation	-.56	-1.258***	1.071***	.47**	-.24
_cons	-52.327***	-45.456***	1.258	29.765***	48.357***
Observations	1056	1056	1056	1056	1056
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1					

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد مخرجات برنامج STATA16.0

يكشف تحليل تأثير صرامة السياسة البيئية على الواردات عبر الكميات المختلفة عن وجود علاقة تتحدد بناء على مستوى الواردات المحقق بحسب شرائح الدول، فبالنسبة للبلدان ذات مستويات الواردات المتوسطة إلى العالية (كما هو موضح في الأجزاء الكمية Q50 وQ75 وQ90)، هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن السياسات البيئية الأكثر صرامة تترافق مع زيادة في مستويات الواردات في الدول ذات المستويات المرتفعة من الواردات. ويشير هذا إلى أنه في الاقتصادات التي لديها أنشطة استيراد كبيرة،

تكون هناك قدرة أكبر على استيعاب التكاليف المرتبطة بالالتزام بالأنظمة البيئية الصارمة أو تفضيل أقوى للمنتجات الصديقة للبيئة، والتي من المحتمل أن تكون أكثر تكلفة. ومن ناحية أخرى، يشير التأثير السلبي الملحوظ في الكميتين الأدنى (الربع العاشر والربع الخامس والعشرين) إلى أن البلدان التي لديها مستويات واردات أقل من المتوسط أو ضعيفة تكون تكاليف أو متطلبات السياسات البيئية الصارمة أكثر عبئا، مما يؤدي إلى انخفاض الواردات. ويؤكد هذا التأثير التفاضلي أهمية النظر في القدرات والسياقات الاقتصادية المتباينة للبلدان عند تنفيذ وتقييم آثار السياسات البيئية.

الجدول 2-2: تقدير نموذج الواردات وفقا لمقاربة

unconditional quantile conventional standard errors (Bootstrap)

variables	Q10	Q25	Q50	Q75	Q90
Environmental Policy Stringency	-.763***	-.289***	.241***	.651***	.602***
Environmentally Related Tax Revenue	.689***	.012	-.108**	-.166***	-.077**
CO2 emissions	-.511	-.288	.536**	.358	-.715**
Environmentally adjusted multifactor productivity growth	.007**	.006**	.002	.004**	.002*
Patent applications	-.72***	-.091	-.065	.056	.007
Research and development expenditure	.028	-.191	.249***	-.022	-.084
Total renewable energy	.267*	-.202***	-.01	.202***	.028
Households consumption expenditure	3.69***	4.184***	-.32*	-.836***	-.301
Gross fixed capital formation	-.56	-1.258***	1.071***	.47*	-.24
_cons	-52.327**	-45.456***	1.258	29.765***	48.357***
Observations	1056	1056	1056	1056	1056
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1					

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات برنامج STATA16.0

وعلى ذلك يُمكن تفسير الأثر الإيجابي لصرامة السياسات البيئية على الواردات من خلال مجموعة من المداخل، أولا، غالباً ما تتطلب السياسات البيئية الأكثر صرامة من الشركات الاستثمار في التقنيات والعمليات النظيفة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج المحلي، وهذا ما يجعل السلع المستوردة أكثر تنافسية من حيث التكلفة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات حيث يبحث الشركات والمستهلكون عن بدائل أرخص. ثانيا، التحولات الهيكلية التي تُحدثها صرامة السياسات البيئية، من خلال التخصص في القطاعات ذات القيمة العالية والأقل ضرراً بالبيئة. ويؤدي هذا التخصص إلى زيادة واردات السلع من القطاعات الأقل أهمية محليًا والأكثر تلويثا، مما يحقق التوازن بين احتياجات الاقتصاد والأهداف البيئية. ثالثا، في سياق عملية الامتثال للوائح البيئية المتشددة، تحتاج الشركات إلى تقنيات متقدمة غالبًا ما تكون غير متوفرة محليًا، هذه الضرورة تدفع إلى استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة. تأثر السياسات البيئية من خلال الحوافز الإيجابية والسلبية على تفضيلات الاستهلاك، وبذلك تحول تفضيلات المستهلك نحو المنتجات الصديقة للبيئة والمنتجات الخضراء، والتي يتم تلبية جزء مهم من الطلب من خلال العالم الخارجي. أخيرا

التأثيرات المرتبطة بتعديلات سلسلة التوريد، حيث تقوم الشركات بتعديل سلاسل التوريد الخاصة بها للحصول على مواد ومنتجات أكثر امتثالاً للبيئة من الخارج. يؤدي هذا المنحى إلى زيادة واردات المواد الخام والمكونات التي تلبي المعايير البيئية الأعلى.

وتتقاطع نتائج المذكرة مع مجموعة من نتائج الدراسات التجريبية السابقة، فبالنظر إلى تأثيرات التنظيم البيئي على الواردات، فتؤكّد الدراسات التجريبية أن التنظيم البيئي له تأثير كبير على الواردات. توصلت دراسة Juan, Ziyi (2022) أن السياسات البيئية الصارمة تعيق التجارة، لا سيما فيما يتعلق بالسلع البيئية المدرجة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1]. ومن خلال المقارنة بين التأثيرات على الصادرات والواردات، يُشيرKang, & Gapay (2023) إلى أن الأنظمة البيئية الأكثر صرامة تُؤدي في الاقتصادات المصدرة إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجسدة في الصادرات، ولكن ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجسدة في الواردات.[2] ومع ذلك، يرى Zhe Dai et al (2021) أنه يمكن لهذه اللوائح الصارمة أيضًا أن تعزز الطلب على المنتجات الصديقة للبيئة[3] . كما أن من شأن الواردات في ظل تنظيم بيئي صارم أن تُسهم في تعظيم منافع الابتكارات التكنولوجية الخضراء. وقد أكّد هذه النتيجة Lina, Shang (2021) حيث توصل إلى أن تجارة الواردات لها تأثير إيجابي على ابتكار التكنولوجيا الخضراء، وخاصة في المناطق التي لديها لوائح بيئية أقوى[4]. ويجدر التأشير أن للتنظيم البيئي واللوائح البيئية الصارمة تأثير في تحويل مسارات التجارة وإعادة تشكيل جغرافيتها. وفي هذا السياق خلص Trang, Tran (2021) إلى أن القيود التي فرضتها الصين على استيراد منتجات النفايات أدت إلى إعادة تشكيل تجارة النفايات العالمية، وتحويل تدفق النفايات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى[5].

1 . Juan, Huang., Ziyi, Wu. (2022). Impact of Environmental Regulations on Export Trade—Empirical Analysis Based on Zhejiang Province. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(19):12569-12569. doi: 10.3390/ijerph191912569

2 . Kang, J., & Gapay, J. (2023). Factors Affecting Carbon Dioxide Emissions Embodied in Trade. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.22617/wps230479-2.

3 . Zhe, Dai., Yunzhi, Zhang., Yunzhi, Zhang., Rui, Zhang. (2021). The Impact of Environmental Regulations on Trade Flows: A Focus on Environmental Goods Listed in APEC and OECD. Frontiers in Psychology, 12 doi: 10.3389/FPSYG.2021.773749

4 . Lina, Shang., Deqing, Tan., Suling, Feng., Wenting, Zhou. (2021). Environmental regulation, import trade, and green technology innovation. Environmental Science and Pollution Research, 1-11. doi: 10.1007/S11356-021-13490-9

5 . Trang, Tran., Hiromasa, Goto., Takuma, Matsuda. (2021). The Impact of China’s Tightening Environmental Regulations on International Waste Trade and Logistics. Sustainability, 13(2):987-. doi: 10.3390/SU13020987

2. تأثير الضرائب البيئية على الواردات:

كما أظهرت التقديرات أيضا على وجود أثر إيجابي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الواردات في الكميم Q10، وجود أثر سلبي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الواردات في الكميم Q50، والكميمQ75، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors،إضافة إلى المعنوية الإحصائية للأثر السلبي في الكميم Q90 في هذه التقديرات، مما يدل على أن إيرادات الضرائب البيئية تساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الضعيفة، بينما تؤثر بشكل عكسي على الواردات في الدول ذات المستويات المتوسطة والعالية.

ويكشف تحليل تأثير إيرادات الضرائب البيئية على الواردات عبر كميات مختلفة عن مداخل مهمة حول كيفية تداخل السياسة الضريبية مع ديناميكيات التجارة. وعلى وجه التحديد، يشير التأثير الإيجابي الملحوظ في الشريحة الكمية الأدنى (الربع 10) إلى أنه في البلدان ذات مستويات الواردات المنخفضة نسبياً، تحفز الضرائب البيئية فيها نشاط الاستيراد. ويرجع ذلك إلى أن الضرائب البيئية تشجع على استيراد السلع الأكثر مراعاة للبيئة أو أكثر كفاءة وتلبي معايير بيئية أعلى، وبالتالي زيادة مستويات الواردات الإجمالية. وعلى العكس من ذلك، تشير الآثار السلبية الملحوظة في الشريحة البلدان (Q50) والكميات الأعلى (Q75 وQ90) إلى أنه في البلدان ذات مستويات الواردات المتوسطة إلى العالية، تميل الضرائب البيئية إلى كبح الاستيراد. ويعكس هذا زيادة التكاليف المرتبطة بتلبية المعايير البيئية، الأمر الذي يجعل الواردات أقل قدرة على المنافسة أو جاذبية. إن الحفاظ على الأهمية الإحصائية عبر هذه النتائج، حتى بعد تعديل الأخطاء المحتملة من خلال الأخطاء القياسية، يؤكد على قوة هذه العلاقات. ولذلك، تشير هذه النتائج إلى تفاعل متعدد الجوانب بين سياسات الضرائب البيئية والتجارة، حيث يختلف تأثير هذه الضرائب على الواردات بشكل كبير بناءً على مستوى نشاط الاستيراد في البلد.

وتجدر الإشارة أن تأثير الضرائب البيئية على الواردات يتوافق مع جوانب التحليل المرتبطة بالتأثيرات الإيجابية لصرامة السياسات البيئية. وفي سياق المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية التي لا تخضع لنفس المستوى من الضرائب البيئية، تُصبح المؤسسات الوطنية إزاء وضع غير تنافسي مقابل الشركات الأجنبية، ويؤدي العيب التنافسي إلى زيادة الواردات حيث تفقد الشركات المحلية حصتها في السوق لصالح السلع الأجنبية ذات الأسعار التنافسية.

ويتعمق هذا الأثر من خلال تفضيلات المستهلكين، وتحول الطلب المحلي، فمع ارتفاع الأسعار المحلية بسبب الضرائب البيئية، يبحث المستهلكون عن بدائل بأسعار أقل، وبذلك يؤدي الطلب المتزايد على السلع

المستوردة الرخيصة إلى استبدال المنتجات المحلية الأكثر تكلفة. من جانب آخر تُؤدي الضرائب البيئية إلى هروب الصناعات أو تجسد فرضية ملاذات التلوث، فلتجنب الضرائب البيئية المرتفعة، تقوم الشركات بنقل الإنتاج إلى بلدان ذات ضرائب بيئية أقل أو معدومة، ويؤدي هذا التحول إلى زيادة الواردات من السلع المنتجة في الخارج، سواء من الشركات الوطنية أو من الشركات الاجنبية. كما تخلق الضرائب البيئية حوافز لاستخدام التكنولوجيات النظيفة التي قد لا تكون متاحة بسهولة محليا، وينتج عن ذلك ارتفاع واردات الدولة لتقنيات والمنتجات المتقدمة والصديقة للبيئة.

وتتقاطع نتائج المذكرة مع مجموعة من نتائج الدراسات التجريبية السابقة، فبالنظر إلى تأثيرات الضرائب البيئية على الواردات، تؤكد نتائج العديد من الأبحاث هذه العلاقة. فقد ركزت دراسة Bruno et al (2023)على تحليل آثار الضريبة البيئية على المنتجات المستوردة التي تولد التلوث والنفايات. ووجدوا أن مثل هذه الضريبة يمكن أن تؤدي إلى تقليل حجم المنتجات الملوثة وتوليد إيرادات إضافية لمشاريع محددة[1]. ويوضح Carl, Gaigné Lota, and Tamini (2021) أن العلاقة بين الضرائب البيئية والطلب على السلع البيئية تتبع منحنى على شكل جرس. ووجدوا أن ارتفاع معدل الضريبة يمكن أن يقلل التجارة الثنائية في السلع البيئية فوق معدل ضريبة معين[2]. وتدرس Maria Llop (2023) تأثيرات الرفاهية الناجمة عن فرض الضرائب على السلع المصدرة الملوثة، ويجد أن التأثيرات على الرفاهية في الاقتصادات المفتوحة معقدة وتعتمد على عوامل مختلفة[3]. وقام Jung and Kim (2017) بتحليل آثار اللوائح البيئية على الأداء التجاري في قطاعات التصنيع، ووجدا أن الضرائب البيئية يمكن أن تقلل من القدرة التنافسية الدولية لقطاعات التصنيع وتحد من الواردات[4]. أما دراسة .Aaditya et al (2013) فتشير إلى أن الضرائب الحدودية المستندة إلى محتوى الكربون في الواردات أو الإنتاج المحلي يمكن أن تعالج القدرة التنافسية والمخاوف البيئية في البلدان ذات الدخل المرتفع، ولكن مع عواقب سلبية محتملة على الشركاء التجاريين [5].

1 . Bruno, Ramamonjisoa., Thierry, Razanakoto., Z.H., Rabemananjara. (2023). Analysis of the impact of an environmental tax on the import of polluting products: case of madagascar. International Journal of Applied Science and Engineering Review, 04(02):60-81. doi: 10.52267/ijaser.2023.4205

2. Carl, Gaigné., Lota, D., Tamini. (2021). Environmental Taxation and Import Demand for Environmental Goods: Theory and Evidence from the European Union. Environmental and Resource Economics, 78(2):307-352. doi: 10.1007/S10640-020-00534-W

3 . Maria, Llop. (2023). Environmental Taxation and International Trade in a Tax-Distorted Economy. Economics : the Open-Access, Open-Assessment e-Journal, 17(1) doi: 10.1515/econ-2022-0038

4 . Jung-Ah, Hwang., Yeonbae, Kim. (2017). Effects of Environmental Regulations on Trade Flow in Manufacturing Sectors: Comparison of Static and Dynamic Effects of Environmental Regulations. Business Strategy and The Environment, 26(5):688-706. doi: 10.1002/BSE.1965

5 . Aaditya, Mattoo., Arvind, Subramanian., Arvind, Subramanian., Dominique, van, der, Mensbrugghe., Jianwu, He. (2013). Trade effects of alternative carbon border-tax schemes. Review of World Economics, 149(3):587-609. doi: 10.1007/S10290-013-0159-0

3. تأثير انبعاثات الكربون و إنتاج الطاقات المتجددة على الواردات:

كما أظهرت التقديرات أيضا على وجود أثر إيجابي معنوي لانبعاثات الكربون على الواردات في الكميم Q50، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي معنوي لانبعاثات الكربون على التحرير التجاري في الكميم Q90 هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن انبعاثات الكربون تساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة، إلا أنها تساهم في كبح الواردات في دول ذات مستويات الواردات العالية.

يوفر تحليل تأثير انبعاثات الكربون على التجارة، وخاصة على الواردات والانفتاح التجاري، عبر كميات مختلفة فهمًا للديناميكيات البيئية والاقتصادية. ففي دول ذات المستوى المتوسط للواردات (الشريحة Q50)، هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين انبعاثات الكربون والواردات. ويشير هذا إلى أن الزيادة في انبعاثات الكربون، حتى عتبة معينة، ترتبط بزيادة في الواردات. ويمكن أن تكون هذه العلاقة مؤشرا على ارتفاع النشاط الاقتصادي واستهلاك الطاقة مما يؤدي إلى زيادة الواردات. ومع ذلك، في البلدان ذات مستويات الواردات المرتفعة (الربع Q90)، يكون لانبعاثات الكربون تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الانفتاح التجاري، مما يشير إلى أنه بعد نقطة معينة، تبدأ التكلفة البيئية أو التدخلات السياسية المتعلقة بانبعاثات الكربون في تفوق الفوائد الاقتصادية، مما يؤدي إلى خفض الواردات. إن استخدام الأخطاء المعيارية التمهيدية (bootstrapped standard errors) لتأكيد الأهمية الإحصائية لهذه النتائج يعزز موثوقية النتائج، مما يشير إلى تفاعل متعدد الجوانب بين الأنشطة الاقتصادية والسياسات التجارية والاعتبارات البيئية التي تختلف حسب مستوى حجم الواردات. وهذا المنظور يشكل جانبا مهما بالنسبة لصناع السياسات الذين فيما تعلق بتحقيق التوازن بين نمو التجارة والمواءمة مع المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق الاستدامة البيئية.

وقد أظهرت التقديرات أيضا على وجود أثر سلبي معنوي لإجمالي الطاقات المتجددة على الواردات في الكميم Q25، بالإضافة إلى وجود أثر ايجابي معنوي لإجمالي الطاقات المتجددة على الواردات في الكميم Q75 والكميم Q10، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors، مما يدل على أن لإجمالي الطاقات المتجددة تساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأعلى من المتوسط والضعيفة، بينما تقلل الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأقل من المتوسط.

ويقدم تحليل تأثير إجمالي الطاقات المتجددة على الواردات، مداخل مهمة لتحليل كيفية تأثير الطاقة المتجددة على سلوك الاستيراد لبلد ما، واعتمادا على مستويات وارداته. فبالنسبة للبلدان التي لديها مستويات واردات أقل من المتوسط (الربع 25)، فإن إدخال مصادر الطاقة المتجددة أو التوسع فيها له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الواردات. ويشير هذا إلى أن الطاقات المتجددة في هذه البلدان ربما تؤدي إلى تحقيق وسد الحاجة إلى جزء مهم من واردات الطاقة، مما يقلل الحاجة إلى استيراد الطاقة أو المنتجات ذات الصلة. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة للبلدان التي لديها مستويات واردات مرتفعة ومرتفعة جدا (الكميان Q75 وQ100)، فإن تأثير الطاقات المتجددة إيجابي بشكل كبير، مما يشير إلى أن زيادة الطاقات المتجددة في هذه الشريحة من الدول يُؤدي إلى زيادة كبيرة ي الواردات. ويُعزى ذلك إلى الحاجة إلى استيراد التقنيات والمعدات اللازمة لتطوير وصيانة البنية التحتية للطاقة المتجددة، أو يمكن أن يعكس حالة اقتصادية أوسع حيث تميل البلدان المنخرطة بشكل أكبر في الطاقات المتجددة أيضًا إلى الانخراط بشكل أكبر في التجارة الدولية. إن حقيقة بقاء هذه النتائج حتى عند تطبيق مقاربات الأخطاء المعيارية التمهيدية (bootstrapped standard errors) تؤكّد قوة هذه النتائج. وبالتالي، فإن الطاقات المتجددة تؤثر في تدفقات التجارة من خلال الواردات عبر آليتين مرتبطتين بالمستويات المحققة من الانفتاح التجاري، إذ تقلل الواردات في البلدان الأقل استيراداً من خلال تعزيز استقلال الطاقة، مع زيادة الواردات في البلدان الأكثر استيراداً، ارتباطا بمتطلبات تطوير الطاقة المتجددة.

4. تأثير باقي المتغيرات الاقتصادية على الواردات:

تظهر النتائج أيضا وجود أثر ايجابي معنوي لنمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا على الواردات في الكميم Q25 والكميم Q10، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors إضافة إلى المعنوية الإحصائية للأثر الإيجابي في الكميم Q90 والكميم Q75، مما يعني أن نمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا يساهم في زيادة الواردات لجميع الدول بخلاف الدول ذات الواردات المتوسطة.

أن النتائج أعلاه تكشف عن وجود علاقة إيجابية كبيرة بين نمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيًا (EAMFP) والواردات عبر الكميات المختلفة (Q25 وQ10). ويشير هذا إلى أنه مع زيادة الإنتاجية، مع الأخذ بعين النظر الأبعاد والعوامل البيئية، تزداد أيضًا الواردات في هذه الكميات المحددة. علاوة على ذلك، فإن التأثير الإيجابي لنمو EAMFP يمتد إلى الكميمات الأعلى (Q90 وQ75)، مما يشير إلى أن هذه العلاقة لا تنطبق فقط على الدول ذات المستويات المنخفضة من الواردات ولكن أيضًا على الدول ذات المستويات الأعلى. وهذا يوسع نطاق تأثير نمو الإنتاجية المعدلة بيئيا، مما يشير إلى أنه مع قيام البلدان بتعزيز إنتاجيتها

مع مراعاة العوامل البيئية، فإن وارداتها تميل إلى الزيادة في جميع المجالات. وهذا يؤكد أهمية مراعاة العوامل البيئية في تحليلات الإنتاجية وآثارها الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد.

كما تظهر النتائج أيضا إلى وجود أثر سلبي معنوي لعدد براءات الاختراع على الواردات في الكميم Q10، مما يعني أن براءات الاختراع تقلل الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الضعيفة، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

كما تظهر النتائج أيضا إلى وجود أثر ايجابي معنوي للإنفاق على البحث والتطوير في الكميم الوسيط Q50، مما يعني أن للإنفاق على البحث والتطوير يساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

يؤدي الإنفاق على البحث والتطوير إلى زيادة الواردات من خلال العديد من الآليات المترابطة. فأولا، تستلزم أنشطة البحث والتطوير في كثير من الأحيان اكتساب التكنولوجيات المتقدمة والمدخلات المتخصصة غير المتاحة محليا، مما يؤدي إلى استيراد أحدث الآلات والبرمجيات والمواد الخام الفريدة الضرورية لتحقيق استراتيجيات الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تطوير واختبار النماذج الأولية أجزاء ومعدات محددة، مما يزيد من الحاجة إلى الواردات. وتساهم أيضًا الشراكات البحثية الدولية التعاونية في زيادة الواردات، إذ أنها في كثير من الأحايين تتضمن تبادل المواد البحثية والخبرات عبر الحدود. يمكن أن يؤدي تسويق الابتكارات التي تم تطويرها من خلال البحث والتطوير إلى الإنتاج الأولي أو التطوير الإضافي الذي يحدث في الخارج، مما يستلزم الاستيراد للتجميع النهائي أو التوزيع في السوق. وتؤدي اتفاقيات الترخيص وترتيبات نقل المعرفة مع الكيانات الأجنبية أيضًا إلى استيراد تقنيات ومنتجات جديدة. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن يعمل البحث والتطوير على تعزيز الإنتاجية والكفاءة، مما يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية التي تتطلب سلعاً مستوردة تكميلية. بالإضافة إلى أن الأثر الديناميكي لزيادة الإنتاجية من شأنه أن يرفع من الدخل الوطني وهو ما يكون له أثر في زيادة الواردات لجانب من الاعتبار أن الدخل الوطني يُعتبر من المحددات الأساسية لسلوك دالة الواردات.

تظهر النتائج أيضا على وجود أثر إيجابي معنوي للاستهلاك العائلي على الواردات في الكميم Q10و الكميم Q25 ، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لاستهلاك العائلي على الواردات في الكميم Q75 و الكميم Q50 مع تقديرات: bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن الاستهلاك العائلي يساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأقل من المتوسط والضعيفة، بينما تقلل الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط.

وتظهر النتائج وجود علاقة ذات اتجاهين بين استهلاك القطاع العائلي والواردات، فمن جهة تدل النتائج على تأثير إيجابي كبير على الواردات في شريحة الدول Q10 وQ25، وتأثير سلبي في شريحة الدول Q75 وQ50. ويؤثر الاستهلاك الأسري بشكل إيجابي على الواردات في البلدان التي تكون فيها مستويات الواردات أقل من المتوسط والضعيفة، ويشير هذا التأثير الإيجابي إلى أن زيادة الاستهلاك الأسري في هذه البلدان يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، ففي حالة الدول منخفضة الواردات فإن تلبية الطلب الكلي يحتاج على الاستعانة بموارد خارجية، سواء تلبية الاستهلاك بصورة مباشرة من خلال السلع والمنتجات النهائية، أو زيادة الواردات من السلع الوسيطية اللازمة للعملية الإنتاجية لقطاع الاستثمار المحلي من أجل تغطية الطلب اللازم لقطاع الأسر المعيشية والاستهلاك المتولد عنه. وعلى العكس من ذلك، فإن التأثير السلبي الذي لوحظ في البلدان ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط (Q75 وQ50) يشير إلى أن ارتفاع الطلب الاستهلاكي للقطاع العائلي يُحفز الاستثمار المحلي في ظل مستويات مرتفعة من الواردات التي تغطي متطلبات تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون اللازمين للعملية الإنتاجية لقطاع الأعمال. وبذلك يُعزى اتجاه العلاقة السلبية إلى طبيعة الأسواق المحلية ومستويات تطورها والمزايا التنافسية للصناعات وقابليتها للإحلال وتلبية طلب المستهلكين. وعليه تؤكد هذه التأثيرات المتناقضة مدى تعقيد تأثير الاستهلاك الأسري على الواردات، وتسلط الضوء على كيفية تأثير الهيكل الاقتصادي ومستويات تنمية السوق والتنافسية فيه على العلاقة بين الاستهلاك المحلي واستيراد السلع.

من جانب آخر تظهر النتائج أيضا على وجود أثر سلبي معنوي للاستثمار على الواردات في الكميم Q25، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمار على الواردات في الكميم Q75 والكميم Q50، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors، مما يدل على أن الاستثمار يساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط، بينما تقلل الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأقل من المتوسط.

وتُؤكّد النتائج المرتبطة بالاستثمار التحليل السابق المرتبط بتأثيرات الاستهلاك، وتفضيلات المستهلكين. حيث تكشف النتائج عن وجود علاقة متعددة الاتجاهات بين الاستثمار والواردات، مما يظهر تأثيرًا سلبيًا على الواردات في دول الشريحة Q25 وتأثيرًا إيجابيًا كبيرًا في دول الشريحة Q75 وQ50. تشير هذه النتائج، إلى أن الاستثمار يقلل الواردات في البلدان التي تكون فيها مستويات الواردات أقل من المتوسط. ويرجع هذا التأثير السلبي إلى الاستثمارات في الصناعات المحلية والبنية التحتية التي تعزز قدرات الإنتاج المحلي، وبالتالي تقليل الاعتماد على الواردات. وعلى العكس من ذلك، في البلدان ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط (Q75 وQ50)، يكون للاستثمار تأثير إيجابي على الواردات. ويشير هذا إلى

أن زيادة الاستثمار في هذه الاقتصادات الأكثر تقدما قد تؤدي إلى زيادة الطلب على التكنولوجيات المتقدمة والآلات والسلع الوسيطة التي لا يتم إنتاجها محليا، وبالتالي زيادة الواردات. وتسلط هذه التأثيرات المتناقضة الضوء على كيفية تأثير مرحلة التنمية الاقتصادية والطبيعة المحددة للاستثمارات على العلاقة بين الاستثمار والواردات، حيث يؤدي بناء القدرات المحلية إلى خفض الواردات في الاقتصادات الأقل نموا، ويؤدي الطلب على السلع المتطورة إلى زيادة الواردات في الاقتصادات الأكثر تقدما.

ثانيا. النموذج الثاني أثر التنظيم البيئي على الصادرات:

1. تأثير صرامة السياسات البيئية على الصادرات:

أظهرت تقديرات unconditional quantile conventional standard errors وجود أثر إيجابي معنوي لصرامة السياسات البيئية على الصادرات ضمن الكميمات Q50، Q75،Q90 . بينما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لصرامة السياسات البيئية على الصادرات في الكميم Q10 والكميم Q25 المتعلقة بمستويات الصادرات، مما يدل على أن صرامة السياسيات البيئة تمارس تأثيرات إيجابية في الدول ذات الصادرات المتوسطة والعالية، بينما تؤثر سلبا على الدول ذات مستوى الصادرات الأقل من المتوسط والضعيفة، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

الجدول 2-3: تقدير نموذج الصادرات وفقا لمقاربة

unconditional quantile conventional standard errors Non-robust

variables	Q10	Q25	Q50	Q75	Q90
Environmental Policy Stringency	-.622***	-.316***	.294***	.569***	.538***
Environmentally Related Tax Revenue	.615***	-.005	-.158***	-.131**	-.093*
CO2 emissions	-1.549***	-.178	.482**	.232	-.82***
Environmentally adjusted multifactor productivity growth	.005	.006*	.003	.003	.003
Patent applications	-.481***	.018	.008	.025	.053
Research and development expenditure	.168	-.217*	.163	-.041	.09
Total renewable energy	-.031	-.183***	-.005	.211***	.042
Households consumption expenditure	4.167***	4.685***	-.368	-.808***	-.406
Gross fixed capital formation	-1.234***	-1.692***	1.149***	.541***	-.079
_cons	-34.723***	-49.579***	1.038	28.913***	47.809***
Observations	**1056**	**1056**	**1056**	**1056**	**1056**
****** p<.01, ** p<.05, * p<.1***					

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد مخرجات برنامج STATA16.0

تقدم النتائج المتعلقة بصرامة السياسة البيئية على الصادرات نتائج بحسب الكميات المختلفة، مما يدل على أن آثار اللوائح البيئية تختلف بشكل ملحوظ اعتمادا على القدرة التصديرية للبلد. وعلى وجه التحديد، بالنسبة للبلدان التي تقع ضمن شريحة الدول ذات القدرات التصديرية المتوسطة إلى العالية والعالية جدا Q50 و Q75 و Q90، فإن فرض سياسات بيئية صارمة يعزز الصادرات، مما يشير إلى أن هذه البلدان تمتلك البنية التحتية والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة للتكيف مع هذه الأنظمة البيئية والاستفادة من مزاياها، من خلال تعزيز التكنولوجيات الخضراء أو التخصص في السلع والمنتجات الصديقة للبيئة، والتي يتزايد الطلب عليها عالميا. وعليه فإن البلدان الواقعة ضمن النطاقات الكمية المتوسطة إلى العالية (Q50، Q75، وQ90)، يرتبط إنفاذ الأنظمة البيئية الأكثر صرامة بزيادة الصادرات. وهذا يعني ضمناً أن البلدان التي تتمتع بقدرات تصديرية أقوى تستفيد من المعايير البيئية باعتبارها ميزة تنافسية، من خلال تحسين جودة أو جاذبية سلعها في الأسواق الواعية بيئياً.

الجدول 2-4: تقدير نموذج الصادرات وفقا لمقاربة

unconditional quantile conventional standard errors (Bootstrap)

Exports of goods and services Bootstrap:

variables	Q10	Q25	Q50	Q75	Q90
Environmental Policy Stringency	-.622***	-.316**	.294***	.569***	.538***
Environmentally Related Tax Revenue	.615***	-.005	-.158***	-.131**	-.093***
CO2 emissions	-1.549**	-.178	.482**	.232	-.82**
Environmentally adjusted multifactor productivity growth	.005	.006**	.003	.003**	.003**
Patent applications	-.481***	.018	.008	.025	.053
Research and development expenditure	.168	-.217	.163	-.041	.09
Total renewable energy	-.031	-.183**	-.005	.211***	.042
Households consumption expenditure	4.167***	4.685***	-.368*	-.808***	-.406*
Gross fixed capital formation	-1.234***	-1.692***	1.149***	.541**	-.079
_cons	-34.723***	-49.579***	1.038	28.913***	47.809***
Observations	**1056**	**1056**	**1056**	**1056**	**1056**
****** p<.01, ** p<.05, * p<.1***					

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد مخرجات برنامج STATA16.0

وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان الواقعة في الطرف الأدنى من توزيع الصادرات (الربع العاشر والربع الخامس والعشرين) تواجه تأثيرًا سلبيا لصرامة السياسات البيئية على صادراتها، مما يشير إلى أن القطاعات الصناعية في هذه الدول ليس لها القدرة على تحمل التكاليف الإضافية والتعديلات التي تتطلبها السياسات البيئية الصارمة، بسبب الموارد المحدودة أو القدرات التكنولوجية الأقل تطورًا أو بسبب ارتفاع تكاليف الامتثال وعدم القدرة على التكيف بسرعة مع الممارسات الأكثر مراعاة للبيئة.

وبذلك يسلط هذا التحليل الضوء على العلاقة المعقدة بين صرامة السياسات البيئية وأداء الصادرات، مع التركيز على الحاجة إلى تدخلات سياسية مصممة خصيصًا تأخذ في الاعتبار القدرات والظروف المتنوعة للبلدان ذات المستويات المختلفة من كفاءة التصدير، وتدعم الأهداف البيئية مع الأخذ في الاعتبار آثارها التفاضلية على البلدان بناءً على مستويات صادراتها.

وتتوافق نتائج المذكرة مع مجموعة من نتائج الدراسات التجريبية، ففي سياق فحص تأثيرات التنظيم البيئي على الصادرات، خلصت عدد من الدراسات إلى تأثيرات إيجابية للتنظيم البيئي والضرائب البيئية على الصادرات. ويُشير Luis, Dunn (2023) إلى أن التنظيم البيئي له تأثير كبير على الصادرات، وتبين أن اللوائح البيئية الصارمة المتعلقة بالتحكم في الانبعاثات في كينيا تعمل على تعزيز كثافة الصادرات[1]. وبحسب Xinjun et al (2022) يؤثر التنظيم البيئي بشكل إيجابي على جودة صادرات الصناعات التحويلية ذات الانبعاثات الكربونية العالية، مما يؤدي إلى تحسينات في رأس المال والعمالة والطاقة وإنتاجية العامل الأخضر الإجمالي[2]. وبالمثل، فقد توصلت دراسة Juan, Ziyi (2022) أن الأنظمة البيئية ترتبط بشكل حرف U مع تجارة التصدير، حيث تعمل على قمعها في البداية بسبب زيادة التكاليف ولكنها في النهاية تشجع الابتكار التكنولوجي وتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية[3]. وبحسب Chen et al (2023) يعوق تلوث الهواء بشكل كبير نمو تجارة الصادرات الزراعية، ولكن الأنظمة البيئية يمكن أن تضعف هذا التأثير السلبي.[4] كما أن التنظيم البيئي الطوعي لبلدان مقصد التصدير له تأثير إيجابي كبير على صادرات صناعة الطاقة الشمسية في الصين، في حين أن الفجوة الثنائية في التنظيم الطوعي لها تأثير سلبي.5 (Sun et al, 2023). وبحسب وجهة نظر Sdiri (2023) يكتسي الالتزام البيئي دورًا حاسمًا في تعزيز ابتكار المنتجات والعمليات، مما يساهم بشكل إيجابي في الصادرات وتعزيز ابتكارات الشركات.[6]

1. Luis, W., Dunn. (2023). Does stringent environmental regulations influence export performance in a low technical capacity economy? A quasi-natural experiment based on Kenya's new environmental protection law. doi: 10.21203/rs.3.rs-2817289/v1

2 . Xinjun, Gao., Wenhui, Zhang., Qing, Guo, and, Dike, Zhang., Yi, Kang, Feng. (2022). The Impact of Environmental Regulation on the Export Quality of China's Manufacturing Industry under the CBAM Framework. Frontiers in business, economics and management, 6(3):157-164. doi: 10.54097/fbem.v6i3.3453

3. Juan, Huang., Ziyi, Wu. (2022). Impact of Environmental Regulations on Export Trade—Empirical Analysis Based on Zhejiang Province. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(19):12569-12569. doi: 10.3390/ijerph191912569

4. Chen, H., Zhou, J., Liang, J., Zang, D., Twumasi, M., & Shen, Q. (2023). Study on the Impact of Air Pollution on Agricultural Export Trade. Sustainability. https://doi.org/10.3390/su15031775.

5. Sun, Y., Lou, J., Sun, H., & Pan, T. (2023). Voluntary environmental regulation and export performance of Chinese solar energy industry. , 11. https://doi.org/10.3389/fenrg.2023.1098071.

6. Sdiri, H. (2023). DO ENVIRONMENTAL COMMITMENT AND INNOVATION INFLUENCE EXPORT INTENSITY? FIRM-LEVEL EVIDENCE FROM TUNISIA. International Journal of Innovation Management. https://doi.org/10.1142/s1363919623500263.

2. تأثير الضرائب البيئية على الصادرات:

تُبين التقديرات وجود أثر إيجابي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الصادرات في الكميم Q10، وجود أثر سلبي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الصادرات في الكميم Q50، والكميم Q75 والكميم Q90، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن إيرادات الضرائب البيئية تساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الضعيفة، بينما تؤثر بشكل عكسي على الصادرات في الدول ذات المستويات المتوسطة والعالية.

وتكشف العلاقة الملحوظة بين إيرادات الضرائب البيئية والصادرات عبر الكميات المختلفة عن تأثير كبير للسياسات البيئية على ديناميات التجارة. ففي شريحة الدول المنخفضة التصدير (الربع 10)، يشير الارتباط الإيجابي إلى أن البلدان ذات مستويات التصدير الدنيا تشهد نموا في قطاعات صادراتها نتيجة لتطبيق الضرائب البيئية. ويُعزى ذلك إلى حوافز الممارسات الأكثر مراعاة للبيئة والأكثر استدامة والتي تفتح أسواقًا جديدة أو تعمل على تحسين القدرة التنافسية في الخارج. ومع ذلك، مع الانتقال إلى الكميات الأعلى (Q50 وQ75 وQ90)، يتغير التأثير عكسيًا، مما يشير إلى تأثير تقييدي على صادرات البلدان ذات مستويات التصدير المتوسطة إلى العالية. حيث تعمل الضرائب البيئية على رفع تكلفة الإنتاج من خلال فرض أعباء مالية إضافية على الشركات التي تنبعث منها الملوثات أو تستخدم موارد غير متجددة. هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج تجعل السلع المنتجة محليا أكثر تكلفة مقارنة بتلك المنتجة في البلدان التي تفرض ضرائب أقل أو لا تفرض مثل هذه الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تواجه تكاليف أعلى قد تقلل من إنتاجها أو تحول الإنتاج إلى بلدان ذات أنظمة بيئية أقل صرامة للحفاظ على الربحية، مما يؤدي إلى انخفاض أكبر في حجم السلع المتاحة للتصدير. علاوة على ذلك، قد تستثمر الشركات في تكنولوجيات أنظف ولكن أكثر تكلفة للامتثال للقواعد التنظيمية البيئية، والتي برغم كونها مفيدة على المدى الطويل، فإنها يمكن أن تقلل في البداية من هوامش الربح وقدرات التصدير. ويتمثل التأثير الإجمالي في انخفاض حصة السوق العالمية من السلع المنتجة محليا، مع تحول المشترين الدوليين إلى بدائل أرخص من البلدان ذات تكاليف الامتثال البيئي المنخفضة.

ويعزز اتجاه النتائج وقوتها ما تم استخلاصه من تقديرات (bootstrapped standard errors)، ويسلط الضوء على العلاقة المعقدة بين الضرائب البيئية وأداء الصادرات التي تختلف بشكل كبير عبر مستويات كثافة الصادرات المختلفة. حيث تتضاءل القدرة التنافسية لأسعار السلع الوطنية في السوق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض محتمل في الصادرات. وتنبع هذه النتيجة السلبية من زيادة التكاليف المرتبطة بالالتزام باللوائح البيئية، مما يجعل السلع أقل قدرة على المنافسة على الساحة العالمية. حيث أن

التكاليف الإضافية التي تفرضها الضرائب البيئية قد تؤدي إلى تآكل الميزة التنافسية للبلدان ذات مستويات التصدير المتوسطة إلى العالية، مما يجعل منتجاتها أقل جاذبية في السوق العالمية. وعليه تؤكد هذه العملية المترابطة على المفاضلات بين الاستدامة البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، وتسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات متوازنة تدعم الأهداف البيئية والاقتصادية.

وقد أكدت الدراسات التجريبية ونتائجها ما تعلق بطبيعة الأثر واتجاهه والتي تحدثها بالضرائب البيئية وتأثيراتها على الصادرات. فقد وجد أن الضرائب البيئية لها تأثير كبير على الصادرات. وهو ما أكّدته دراسة Kuang, H., & Xiong (2022) حيث تُشير أن اللوائح البيئية أثرت بشكل كبير على سلوك الإنتاج للشركات. واستنادًا إلى بيانات تطبيق الضرائب البيئية في الصين، خلص الباحثون إلى أن الضرائب البيئية قد حسنت بشكل كبير جودة منتجات التصدير، ويظهر التحليل أن الزيادة في جودة منتجات التصدير القادمة من المناطق الخاضعة للتنظيم يمكن أن تعزى إلى تشجيع الابتكار في المؤسسات والحد من سوء تخصيص الموارد. وهو ما أدى إلى تحقيق عائد مزدوج للتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.[1] ويُشير Maria (2023) أن لفرض الضرائب على السلع المصدرة الملوثة تأثيرات على رفاهية الدولة، سواء من حيث الرفاهية المحلية أو في ظل وجود ضرائب موجودة مسبقًا[2].وهو ما يُؤكّده Sung, Jin et al (2021) حيث تبين أن السياسات البيئية، مثل الضرائب المتعلقة بالبيئة، تعمل على زيادة الصادرات الخضراء بين البلدان ذات الدخل المرتفع وتحقيق الاستقرار في الطلب والإنتاج المحليين[3].

ويُشير Yongsheng et al (2023) إلى حالة المقايضة التي تحدث في ظل تطبيق الضرائب البيئية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تؤثر الضرائب البيئية سلبًا على تحديد مواقع الشركات ذات الاستثمار الأجنبي، وتقلل من عدد الشركات المسجلة حديثا ذات الاستثمار الأجنبي، ما ينعكس على صادراتها. في المقابل تجلب بعض الفوائد الاقتصادية من خلال جعل بنية الاستثمار الأجنبي أكثر نظافة وتقدما[4]. وعلى الرغم من هذه المقايضة، فيستخلص Juan, Ziyi (2022) أنه يمكن للأنظمة البيئية أن

1. Kuang, H., & Xiong, Y. (2022). Could environmental regulations improve the quality of export products? Evidence from China's implementation of pollutant discharge fee. Environmental Science and Pollution Research, 29(54), 81726-81739

2 . Maria, Llop. (2023). Environmental Taxation and International Trade in a Tax-Distorted Economy. Economics, 17(1), 2-12. doi: 10.1515/econ-2022-0038

3 . Sung, Jin, Kang., Sun, Lee. (2021). Impacts of Environmental Policies on Global Green Trade. Sustainability, 13(3):1517-. doi: 10.3390/SU13031517

4 . Yongsheng, Lin., Qiu, Yin., Bo, Yuan., Zhanfeng, Dong., Wei, Wei. (2023). Does the environmental tax influence the siting of foreign-invested manufacturing enterprises? Evidence from China. Journal of Environmental Planning and Management, 1-26. doi: 10.1080/09640568.2023.2205570

تشجع الابتكار التكنولوجي وتحسن الكفاءة والقدرة التنافسية على المدى الطويل، مما يساهم في تطوير تجارة التصدير[1].

في المقابل؛ توصّلت بعض الدراسات إلى أثر عكسي للتنظيم البيئي على الصادرات. فبحسب Liang, Ding et al (2022)، فإن تأثير التنظيم البيئي على ابتكار شركات التصدير في الصين هو تأثير سلبي، حيث تشهد الصناعات الثقيلة والمتوسطة كثيفة التلوث انخفاضًا في القدرة على الابتكار[2]. وبحسب Liang, Ding et al. (2022) يميل التنظيم البيئي إلى أن يكون له تأثير سلبي على ابتكار شركات التصدير، لكن هذا التأثير يختلف باختلاف شدة التلوث في الصناعة ووجهة التصدير[3]. وقد خلصت دراسة Feng, & Zhang (2023) أن للقيود التي تفرضها الحكومات المحلية على الأهداف البيئية تأثير سلبي كبير على القدرة التنافسية التصديرية للمؤسسات، مع تأثيرات أضعف على الصناعات الملوثة، ومؤسسات التجارة التجهيزية، والصناعات كثيفة العمالة ورأس المال.[4] ويُؤكّد Xia, Ali (2023) أن التنفيذ الأكثر صرامة للإفصاح البيئي لا يشجّع مشاركة الشركات في التصدير، ولكن حجم صادرات الشركات المصدرة المتبقية في السوق يزداد.[5] وبحسب Haiyan, Luo et al (2022) يمكن لتجارة التصدير في الصين أن تمنع التلوث البيئي بشكل غير مباشر من خلال القيود القائمة على حوافز السوق ومن خلال التفاعل مع عناصر مثل الابتكار التقني وهيكل الطاقة[6]. ويُؤكّد هذه النتيجة Sokolova (2023) بالقول أن التنظيم البيئي للبلدان الشريكة التجارية ترتبط سلبًا بحجم الصادرات الروسية، ولكن له علاقة إيجابية في المناطق ذات الظروف المواتية لنشاط الابتكار والسياسة البيئية النشطة.[7]

1 . Juan, Huang., Ziyi, Wu. (2022). Impact of Environmental Regulations on Export Trade—Empirical Analysis Based on Zhejiang Province. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(19):12569-12569. doi: 10.3390/ijerph191912569

2. Liang, Ding., Yingna, Wu., Yuetong, Ma., Li, Zhang. (2022). Environmental Regulation and the Innovation Performance of Chinese Export Firms: A Quasi-Natural Experiment based on the Law of Promoting Cleaner Production. SAGE Open, 12(4):215824402211292-215824402211292. doi: 10.1177/21582440221129257

3 . Liang, Ding., Yingna, Wu., Yuetong, Ma., Li, Zhang. (2022). Environmental Regulation and the Innovation Performance of Chinese Export Firms: A Quasi-Natural Experiment based on the Law of Promoting Cleaner Production. SAGE Open, 12(4):215824402211292-215824402211292. doi: 10.1177/21582440221129257

4. Feng, Z., & Zhang, L. (2023). Environmental target constraints and enterprise export competitiveness—Exploring the sustainable development of China's external trade. Sustainable Development. https://doi.org/10.1002/sd.2860.

5. Xia, Y., Ali, S., & Tian, X. (2023). Environmental information disclosure and firm export: evidence from China. Economic Research-Ekonomska Istraživanja. https://doi.org/10.1080/1331677x.2023.2180060.

6 . Haiyan, Luo., Xiao'e, Qu., Yanxin, Hu. (2022). The Mechanism of the Impact of Export Trade on Environmental Pollution: A Study from a Heterogeneous Perspective on Environmental Regulation from China. Sustainability, 14(24):16330-16330. doi: 10.3390/su142416330

7. Sokolova, Y. (2023). Modeling of the Nexus Between Environmental Regulations of Trade Partners and Export Volumes: Analysis of Russian Regions. Journal of Applied Economic Research. https://doi.org/10.15826/vestnik.2023.22.4.038.

3. تأثير انبعاثات الكربون و إنتاج الطاقات المتجددة على الصادرات:

أظهر تقدير النموذج، وجود أثر إيجابي معنوي لانبعاثات الكربون على الصادرات في الكميم Q50، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي معنوي لانبعاثات الكربون على الصادرات في الكميم Q90 والكميم Q10. هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن انبعاثات الكربون تساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات المتوسطة، إلا أنها تساهم في تقليل الصادرات في دول ذات مستويات الصادرات العالية والضعيفة.

وتقدم النتائج التي توصلت إليها تقديرات النموذج استنتاجات حول العلاقة بين انبعاثات الكربون والتجارة، وخاصة الصادرات. فبالنسبة للدول المنتمية للشريحة المتوسطة من الصادرات (Q50)، يشير التأثير الإيجابي لانبعاثات الكربون إلى زيادة في صادرات البلدان ذات المستويات المتوسطة من أنشطة التصدير. يُمكن تفسير هذه النتيجة كون هذه البلدان تعتمد على الصناعات كثيفة الانبعاثات والتي تعتمد على التصدير، مثل التصنيع والصناعات الثقيلة. وفي هذه القطاعات، قد ترتبط الزيادة في الانبعاثات بزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الصادرات. وقد يكون لدى هذه البلدان أيضًا لوائح بيئية أقل صرامة، مما يسمح بزيادة الإنتاج دون فرض عقوبات اقتصادية فورية. ومن جانب آخر يُمكن تفسير هذه النتيجة كون حجم النشاط الصناعي المرتبط بانبعاثات الكربون في هذه الدول متوازن، مما يعزز نمو الصادرات دون الوصول إلى العائدات المتناقصة أو العتبات التنظيمية التي قد تنطبق على مستويات أعلى من التلوث.

في المقابل، يتغير اتجاه العلاقة في كل من الدول ذات المستويات المنخفضة من التصدير (Q10) والمرتفعة الصادرات (Q90). وهنا، يشير التأثير السلبي على الصادرات في البلدان ذات مستويات التصدير المنخفضة أو المرتفعة إلى عتبات تحول محتملة. وفي البلدان ذات مستويات التصدير المنخفضة، يشير ارتفاع انبعاثات الكربون إلى عدم الكفاءة في عمليات الإنتاج أو الاعتماد على التقنيات القديمة، مما قد يعيق قدرتها التنافسية في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه هذه البلدان ضغوطًا دولية وحواجز تجارية بسبب تأثيرها البيئي، مما يقلل من إمكاناتها التصديرية.

أما ما تعلق بالبلدان عالية التصدير، يمكن أن يكون التأثير السلبي ناجما عن الأنظمة البيئية الصارمة أو استجابات السوق لمخاوف الاستدامة. كما يعكس الاعتماد المتزايد للتكنولوجيات الخضراء والتحول نحو الممارسات المستدامة. وفي حالات كثيرة تواجه هذه البلدان لوائح بيئية أكثر صرامة وتكاليف امتثال أعلى، وهو ما يمكن أن يقلل من قدرتها التصديرية إذا فشلت في التكيف. وبدلاً من ذلك، ربما تتحول أسواقها نحو مستهلكين أكثر وعياً بالبيئة وشركاء تجاريين يطالبون بآثار كربونية أقل.

وتسلط الأهمية الإحصائية للنتائج والتي تم تأكيدها من خلال تقديرات bootstrapped standard errors الضوء على الطبيعة القوية لهذه النتائج، مما يشير إلى تفاعل معقد بين الأنشطة الاقتصادية، والأثر البيئي، وديناميكيات التجارة العالمية. ففي حين أن البلدان المتوسطة التصدير قد تستفيد من ارتفاع الانبعاثات في المدى القصير في تحفيز التصدير، فمن المرجح أن يكون هذا غير مستدام على المدى الطويل بسبب التركيز العالمي المتزايد على الاستدامة وتشديد القواعد التنظيمية البيئية. وبالنسبة للبلدان ذات مستويات التصدير المنخفضة والمرتفعة، فإن الآثار السلبية للانبعاثات تؤكّد أهمية الاستثمار في التكنولوجيات الأنظف واعتماد ممارسات إنتاج أكثر استدامة للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيزها في التجارة الدولية.

كما أظهرت التقديرات أيضا على وجود أثر سلبي معنوي لإجمالي الطاقات المتجددة على الصادرات في الكميم Q25، بالإضافة إلى وجود أثر ايجابي معنوي لإجمالي الطاقات المتجددة على الصادرات في الكميم Q75، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن لإجمالي الطاقات المتجددة تساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الأعلى من المتوسط، بينما تقلل الصادرات في الدول ذات مستويات الأقل من المتوسط.

ويكشف تحليل تأثير إجمالي الطاقات المتجددة على الصادرات، استنادا إلى التقديرات الكمية، عن وجود علاقة دقيقة. على وجه التحديد، في الربع الأدنى (Q25)، هناك تأثير سلبي إحصائيا، مما يشير إلى أنه في البلدان ذات مستويات التصدير أقل من المتوسط، ترتبط الزيادة في الطاقة المتجددة بانخفاض الصادرات. مما يشير إلى أنه بالنسبة للاقتصادات ذات القدرات التصديرية المحدودة، فإن التركيز على الطاقات المتجددة قد لا يترجم على الفور إلى نمو في الصادرات، ربما بسبب الظروف الأولية ارتفاع التكاليف وانخفاض المزايا التنافسية للسلع القابلة للتداول أو تحويل الموارد بعيدا عن قطاعات التصدير القائمة. وعلى العكس من ذلك، في الربع الأعلى (Q75)، كان التأثير إيجابيًا إحصائيًا، مما يشير إلى أنه في البلدان التي لديها مستويات تصدير أعلى من المتوسط، تلعب الطاقات المتجددة دورًا مهمًا في تعزيز الصادرات، مما يسلط الضوء على أن البلدان التي تتمتع بأطر تصدير قوية يمكنها الاستفادة من الطاقة المتجددة كأصل لتعزيز محفظة صادراتها

. ويشير هذا الانقسام إلى أن تأثير الطاقات المتجددة على القدرة التصديرية لأي بلد يتوقف على البنية التحتية الاقتصادية والتصديرية القائمة. وفي جوهر الأمر، في حين أن الطاقات المتجددة قد توفر ميزة تنافسية وتسهل النمو في الاقتصادات الأكثر تقدما أو الموجهة نحو التصدير، فإنها يمكن أن تفرض تحديات أو تعكس القضايا الأساسية في الاقتصادات ذات النشاط التصديري الأقل. إن اتساق هذه

التأثيرات، كما تم تأكيده من خلال تقديرات الخطأ المعيارية (bootstrapped standard errors)، يؤكد على موثوقية النتائج ويشير إلى دور مزدوج للطاقات المتجددة على أساس مستويات وقدرات التصدير بحسب الدول. ويشير هذا إلى الحاجة إلى سياسات اقتصادية وطاقوية تأخذ في الاعتبار سياق التصدير الخاص بكل بلد، مما يؤكد إمكانات الطاقة المتجددة لتكون بمثابة محرك للنمو الاقتصادي في البلدان التي تتمتع بمستويات صادرات مرتفعة مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات التصدير المحتملة على المدى القصير في البلدان ذات المستويات الأدنى في التصدير. وعلى ذلك فإن هذه النتائج تسلط الضوء على التفاعل المعقد بين اعتماد الطاقة المتجددة والأداء الاقتصادي وأداء الصادرات، مما يدعو إلى اتباع نهج مخصص في صياغة السياسات وتنفيذها للاستفادة من الطاقات المتجددة بشكل فعال بحسب القدرات التصديرية لكل بلد.

4. تأثير باقي المتغيرات الاقتصادية على الصادرات:

تظهر النتائج أيضا إلى وجود أثر ايجابي معنوي لنمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا على الصادرات في الكميمQ25، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors إضافة إلى المعنوية الإحصائية للأثر الإيجابي في الكميم Q90 والكميم Q75، مما يعني أن نمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا يساهم في زيادة الصادرات لجميع الدول بخلاف الدول ذات الصادرات المتوسطة والضعيفة.

يمكن تفسير التأثير الإيجابي للإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا على الصادرات من خلال عدة آليات مترابطة. يعكس EAMFP قدرة الشركة أو الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات بكفاءة مع تقليل التأثير البيئي، والذي غالبًا ما يتضمن اعتماد تقنيات متقدمة وممارسات مستدامة. يشير ارتفاع الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا إلى أن الموارد يتم استخدامها بشكل أكثر كفاءة، مما يقلل من الانبعاثات والفاقد وهدر الموارد ويخفض تكاليف الإنتاج. ويمكن أن تؤدي كفاءة التكلفة هذه إلى أسعار أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، مما يعزز أداء التصدير. بالإضافة إلى ذلك، مع إعطاء المستهلكين والأسواق العالمية الأولوية بشكل متزايد للاستدامة، يمكن للسلع المنتجة بمعايير بيئية أعلى أن تكتسب ميزة تنافسية، مما يلبي الطلب المتزايد على المنتجات الصديقة للبيئة. علاوة على ذلك، من المرجح أن تقوم الشركات والاقتصاديات التي تتمتع بمستويات عالية من الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا بمستويات مهمة من الابتكار، مما يؤدي إلى منتجات عالية الجودة تجذب المشترين الدوليين. وبالتالي، فمن خلال دمج الاعتبارات البيئية في تدابير الإنتاجية، لا تتمكن الاقتصادات من تعزيز مؤهلاتها البيئية فحسب، بل يمكنها

أيضاً تعزيز قدراتها التصديرية من خلال مزايا التكلفة، والابتكار، والمواءمة مع اتجاهات السوق العالمية نحو الاستدامة.

نسجل أثرا سلبيا معنوي لعدد براءات الاختراع على الصادرات في الكميم Q10، مما يعني أن براءات الاختراع تقلل الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الضعيفة، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

ويعزى التأثير السلبي لبراءات الاختراع على الصادرات في البلدان ذات مستويات التصدير المنخفضة إلى عدة عوامل، ففي هذه البلدان، يمكن للحماية الصارمة لبراءات الاختراع أن تخنق المنافسة والابتكار من خلال خلق حواجز أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع براءات الاختراع المعقدة. وهذا يؤدي إلى انخفاض نشاط ريادة الأعمال والحد من تنويع السلع القابلة للتصدير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف المرتفعة المرتبطة بالحصول على براءات الاختراع وإنفاذها قد تؤدي إلى تحويل الموارد المالية المحدودة بعيدا عن الاستثمارات الإنتاجية وعمليات التوسع، مما يزيد من عرقلة نمو الصادرات. ويمكن أن تؤدي الطبيعة الاحتكارية لبراءات الاختراع أيضًا إلى ارتفاع أسعار التكنولوجيات والمدخلات المحمية بحقوق الملكية الفكرية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويجعل المنتجات المحلية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على براءات الاختراع والتكنولوجيات الأجنبية من الممكن أن يخلق حالة من التبعية، مما يحد من قدرة الشركات المحلية على تطوير الابتكارات المحلية وتكييف المنتجات لتلبية متطلبات محددة في أسواق التصدير. وبالتالي، فرغم أن براءات الاختراع مصممة لحماية الملكية الفكرية وتشجيع الإبداع، فإنها في البلدان ذات مستويات التصدير المنخفضة تؤدي إلى إعاقة نمو الصادرات من خلال الحد من ديناميكية السوق، وزيادة التكاليف، والحد من قدرة الشركات المحلية على المنافسة على مستوى الأسواق الدولية.

تخلص الدراسة النتائج إلى وجود أثر سلبي معنوي للإنفاق على البحث والتطوير في الكميم الوسيط Q25، مما يعني أن للإنفاق على البحث والتطوير يساهم في تقليص الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الأقل من المتوسط، هذه النتائج لم تحافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

من أجل تفسير التأثير السلبي للإنفاق الحكومي على الصادرات في البلدان التي تقل فيها مستويات التصدير عن المتوسط، يُمكن النظر لعدة آليات رئيسية، ومداخل متعددة. ففي مثل هذه البلدان، يمكن لمستويات الإنفاق الحكومية المرتفعة أن تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يجعل الاقتراض والاستثمار في الأنشطة الموجهة للتصدير أكثر تكلفة بالنسبة للشركات. وبالإضافة إلى

ذلك، يؤدي الإنفاق الحكومي المفرط إلى عجز في الميزانية، مما يدفع الحكومات إلى زيادة الضرائب أو خفض إعانات الدعم المقدمة لصناعات التصدير، وبالتالي تقليل قدرتها التنافسية. ويمكن أن يؤدي عدم كفاءة القطاع العام والفساد إلى زيادة تحويل الأموال بعيدا عن الاستخدامات الإنتاجية، مما يقوض البنية التحتية والخدمات التي تدعم أنشطة التصدير. علاوة على ذلك، فإن الإنفاق الحكومي غالباً ما يعطي الأولوية للاستهلاك المحلي والخدمات العامة على الاستثمار في التجارة وتنمية الصادرات. يؤدي هذا المنحى إلى الافتقار إلى الدعم المستهدف لتحسين قدرات التصدير، مثل تعزيز الخدمات اللوجستية والابتكار والوصول إلى الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، في البلدان التي تكون فيها مستويات التصدير أقل من المتوسط، يمكن للإنفاق الحكومي أن يخنق نمو قطاع التصدير عن طريق الحد من ديناميكية القطاع الخاص، وزيادة تكاليف الإنتاج، والفشل في خلق بيئة تمكينية لتوسيع الصادرات.

تظهر النتائج على وجود أثر إيجابي معنوي للاستهلاك العائلي على الصادرات في الكميم Q10 والكميم Q25 ، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات bootstrapped standard errors كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لاستهلاك العائلي على الصادرات في الكميم Q75 و الكميم Q50 والكميم Q90 مع تقديرات bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن الاستهلاك العائلي يساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الأقل من المتوسط والضعيفة، بينما تقلل الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات المتوسطة والأعلى من المتوسط.

ويمكن تفسير التأثيرات التفاضلية للاستهلاك الأسري على الصادرات عبر مختلف الكميمات من خلال الديناميكيات الاقتصادية الأساسية في البلدان ذات مستويات التصدير المتفاوتة. وفي البلدان التي تكون فيها مستويات التصدير أقل من المتوسط وضعيفة الكميم (Q10 وQ25)، يمكن لزيادة الاستهلاك الأسري أن يحفز الطلب المحلي، مما يشجع الشركات المحلية على زيادة الإنتاج. ويؤدي هذا التوسّع إلى مكاسب في الكفاءة ووفورات الحجم، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية وتعزيز الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، يشير ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى وجود بيئة اقتصادية قوية، مما يجذب الاستثمار الأجنبي الذي يدعم نمو الصادرات. وعلى العكس من ذلك، في البلدان التي تتمتع بمستويات تصدير متوسطة وأعلى من المتوسط الكميم (Q50، وQ75، وQ90)، فإن زيادة الاستهلاك الأسري يؤدي إلى تحويل الموارد والتركيز بعيدًا عن الإنتاج الموجه للتصدير نحو تلبية الطلب المحلي. ومن الممكن أن يؤدي هذا التحول إلى إعادة تخصيص المدخلات، مثل العمالة ورأس المال، مما يقلل من قدرة الشركات وحوافزها على المشاركة في أنشطة التصدير. علاوة على ذلك، في اقتصادات التصدير الأكثر تقدما، قد يتم توجيه نسبة أعلى من الاستهلاك الأسري نحو السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى تفاقم

الاختلالات التجارية ويؤثر سلبا على قطاع التصدير. وبالتالي، فبينما يمكن للاستهلاك الأسري أن يدفع نمو الصادرات في البلدان الأقل توجهاً نحو التصدير من خلال تعزيز قدرات الإنتاج المحلية، فإنه يمكن أن يؤدي على العكس من ذلك إلى خفض أداء الصادرات في الاقتصادات الأكثر كثافة في التصدير من خلال إعادة توجيه الموارد والطلب بعيداً عن الأسواق الدولية.

تُؤكد النتائج على الأثر سلبي معنوي للاستثمار على الصادرات في الكميم Q10 و في الكميم Q25، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمار على الصادرات في الكميم Q75 والكميم Q50، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors، مما يدل على أن الاستثمار يساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط، بينما تقلل الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الأقل من المتوسط والضعيفة.

ويمكن تفسير التأثيرات المختلفة الاتجاه للاستثمار على الصادرات عبر مختلف شرائح الدول باختلاف السياقات الاقتصادية ومراحل التنمية في البلدان ذات مستويات التصدير المختلفة. في البلدان التي تكون فيها مستويات التصدير أقل من المتوسط وضعيفة (الكميم Q10 وQ25)، يكون للاستثمار في البداية تأثير سلبي على الصادرات بسبب عدة عوامل، حيث كثيراً ما تفتقر هذه البلدان إلى البنية الأساسية اللازمة، والقدرات التكنولوجية، والقوى العاملة الماهرة للاستفادة بفعالية من الاستثمارات الجديدة في إنتاج السلع القابلة للتدويل. وبدلا من ذلك، يتم تحويل الاستثمارات إلى بناء القدرات المحلية التأسيسية، الأمر الذي يُؤدي إلى خفض الأنشطة الاقتصادية والسلع الموجهة نحو التصدير. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الاستثمارات الأولية في هذه الدول على السلع غير القابلة للتداول أو غير قابلة لاحلال الواردات، مما يزيد من الحد من تأثيرها المباشر على الصادرات.

في المقابل، في البلدان التي تتمتع بمستويات تصدير متوسطة وفوق المتوسط (Q50 وQ75)، يتم توجيه الاستثمارات نحو تعزيز صناعات التصدير الحالية، مما يؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة على الصادرات. وغالباً ما تتمتع هذه البلدان ببنية تحتية أفضل تطوراً، وتقدم تكنولوجي، وعمالة ماهرة، مما يسمح لها بتوجيه الاستثمارات بكفاءة نحو زيادة القدرة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتج، واختراق أسواق التصدير جديدة، والاستحواذ على الحصص السوقية والتوسّع في أسواق جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاقتصادات أكثر مهارة في الاستفادة من الاستثمارات من أجل الابتكار وتبني التكنولوجيات المتقدمة، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ومن هنا، فبينما قد تركز الاستثمارات في البلدان الأقل تصديراً في البداية على بناء القدرات المحلية، فإن الاستثمارات في البلدان الأعلى تصديراً تعمل بشكل مباشر على تعزيز الأداء التصديري من خلال تحسين الكفاءة والقدرة على الوصول إلى الأسواق.

خلاصة الفصل الثاني

تسلط نتائج الدراسة التطبيقية الضوء على العلاقة المعقدة بين السياسات البيئية، والضرائب وانبعاثات الكربون، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وديناميكيات التجارة الدولية، سواء في سياق الواردات أو الصادرات. تسلط النتائج الضوء على علاقة معقدة يختلف فيها تأثير القواعد البيئية الصارمة، والضرائب البيئية وانبعاثات الكربون، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة بشكل كبير بين الدول ذات درجات متفاوتة من نشاط الاستيراد والتصدير. حيث أن زيادة صرامة السياسات البيئية والحد من انبعاثات الكربون قد يؤدي إلى زيادة النشاط التجاري في الدول التي لديها مستويات متوسطة من الواردات والصادرات؛ ومع ذلك، يبدو أن هذه العوامل لها تأثير تقييدي على الدول التي تقع في الأطراف الدنيا والعليا من مستويات التصدير والاستيراد. وفي سياق التحليل المرتبط بالتحول الطاقوي، فإن زيادة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة يُسهم في تعزيز التجارة في البلدان التي لديها أنشطة تجارية أعلى من المتوسط. ومع ذلك، فإنه قد يعيق التجارة في البلدان ذات الواردات والصادرات المنخفضة.

وتشير الأدلة إلى أن النهج الموحد الذي يناسب الجميع في التعامل مع التنظيم البيئي قد لا يكون عملياً في تعزيز النمو التجاري المستدام. وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى سياسات وأدوات اقتصادية مصممة لتحقيق التوازن بين أهداف الاستدامة البيئية والقدرة التنافسية التجارية من منظور أوضاع التنافسية الدولية.

الخاتمة

تم في هذه المذكرة دراسة أثر التنظيم البيئي على تدفقات التجارة الدولية في مجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد تم تحليل الأثر الذي تُحدثه صرامة السياسات البيئية والضرائب البيئية وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وإنتاج الطاقات المتجددة ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية المفسرة والمكملة على تدفقات الواردات والصادرات للدول محل الدراسة، وقد خلصت المذكرة إلى ما يلي:

أولا .اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم مخرجات التقدير والاستنتاجات المستخلصة من الدراسة التطبيقية، يمكن الحكم على فرضيات الدراسة كما يلي:

1. **اختبار الفرضية الأولى:**

تتطلب السياسات البيئية الأكثر صرامة من الشركات الاستثمار في التقنيات والعمليات النظيفة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج المحلي، وهذا ما يجعل السلع المستوردة أكثر تنافسية من حيث التكلفة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات حيث يبحث الشركات والمستهلكون عن بدائل أرخص. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.**

2. **اختبار الفرضية الثانية:**

تُؤكد النتائج أن إيرادات الضرائب البيئية تساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الضعيفة، بينما تؤثر بشكل عكسي على الواردات في الدول ذات المستويات المتوسطة والعالية. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.**

3. **اختبار الفرضية الثالثة:**

توجد علاقة عكسية بين صرامة السياسات البيئية والصادرات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ أن القطاعات الصناعية في الدول ذات السياسات البيئية الصارمة ليس لها القدرة على تحمل التكاليف الإضافية والتعديلات التي تتطلبها هذه السياسات، بسبب الموارد المحدودة أو القدرات التكنولوجية الأقل تطورًا أو بسبب ارتفاع تكاليف الامتثال وعدم القدرة على التكيف بسرعة مع الممارسات الأكثر مراعاة للبيئة. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة.**

4. **اختبار الفرضية الرابعة:**

أظهرت التقديرات وجود أثر إيجابي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الصادرات في الكميم Q10، وجود أثر سلبي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الصادرات في الكميم Q50، والكميم Q75 والكميم Q90، مما يدل على أن إيرادات الضرائب البيئية تساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات

مستويات الصادرات الضعيفة، بينما تؤثر بشكل عكسي على الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات المتوسطة والعالية **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الرابعة**.

ثانيًا . نتائج الدراسة التطبيقية:

1. النتائج الخاصة بنموذج الواردات:

من خلال ما تم دراسته، سيتم التأكيد على مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها تباعًا بحسب النماذج التي قُدرت في الدّراسة التطبيقية، وهي كالآتي:

- يكشف تحليل تأثير صرامة السياسة البيئية على الواردات عبر الكميات المختلفة عن وجود علاقة تتحدد بناء على مستوى الواردات المحقق بحسب شرائح الدول، فبالنسبة للبلدان ذات مستويات الواردات المتوسطة إلى العالية أي الدول ضمن الكميم (Q50 وQ75 وQ90)، هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية.
- تُؤكّد النتائج أن السياسات البيئية الأكثر صرامة تترافق مع زيادة في مستويات الواردات في الدول ذات المستويات المرتفعة من الواردات. يشير هذا إلى أنه في الاقتصادات التي لديها أنشطة استيراد كبيرة، تكون هناك قدرة أكبر على استيعاب التكاليف المرتبطة بالالتزام بالأنظمة البيئية الصارمة أو تفضيل أقوى للمنتجات الصديقة للبيئة، والتي تكون أكثر تكلفة.
- يشير التأثير السلبي المستخلص في الدول منخفضة الاستيراد في الكميتين (الربع العاشر والربع الخامس والعشرين Q10 وQ25) إلى أن البلدان التي لديها مستويات واردات أقل من المتوسط أو ضعيفة تكون تكاليف أو متطلبات السياسات البيئية الصارمة أكثر عبئا، مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.
- تتطلب السياسات البيئية الأكثر صرامة من الشركات الاستثمار في التقنيات والعمليات النظيفة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج المحلي، وهذا ما يجعل السلع المستوردة أكثر تنافسية من حيث التكلفة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات حيث يبحث الشركات والمستهلكون عن بدائل أرخص.
- تؤكد النتائج من خلال اختلاف اتجاه التأثير، على أهمية النظر في القدرات والسياقات الاقتصادية المتباينة للبلدان عند تنفيذ وتقييم آثار السياسات البيئية.
- تُؤدي التحولات الهيكلية التي تُحدثها صرامة السياسات البيئية، من خلال التخصص في القطاعات ذات القيمة العالية والأقل ضرراً بالبيئة، إلى زيادة واردات السلع من القطاعات الأقل أهمية محليًا والأكثر تلويثا، مما يحقق التوازن بين احتياجات الاقتصاد والأهداف البيئية.
- تأثر السياسات البيئية من خلال الحوافز الإيجابية والسلبية على تفضيلات الاستهلاك، وبذلك تحول تفضيلات المستهلك نحو المنتجات الصديقة للبيئة والمنتجات الخضراء، والتي يتم تلبية جزء مهم من الطلب من خلال العالم الخارجي.

◆ارتباطا بالالتزام بالمعايير البيئية تقوم الشركات بتعديل سلاسل التوريد الخاصة بها للحصول على مواد ومنتجات أكثر امتثالاً للبيئة من الخارج، يؤدي هذا المنحى إلى زيادة واردات المواد الخام والمكونات التي تلبي المعايير البيئية الأعلى.

◆ أظهرت التقديرات أيضا على وجود أثر إيجابي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الواردات في الكميم Q10، وجود أثر سلبي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الواردات في الكميم Q50، والكميمQ75، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات:bootstrapped standard errors ،إضافة إلى المعنوية الإحصائية للأثر السلبي في الكميم Q90 في هذه التقديرات.

◆ تُؤكد النتائج أن إيرادات الضرائب البيئية تساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الضعيفة، بينما تؤثر بشكل عكسي على الواردات في الدول ذات المستويات المتوسطة والعالية.

◆ يشير التأثير الإيجابي الملحوظ في الشريحة الكمية الأدنى (الربع 10) إلى أنه في البلدان ذات مستويات الواردات المنخفضة نسبياً، تحفز الضرائب البيئية فيها نشاط الاستيراد. ويرجع ذلك إلى أن الضرائب البيئية تشجع على استيراد السلع الأكثر مراعاة للبيئة أو أكثر كفاءة وتلبي معايير بيئية أعلى، وبالتالي زيادة مستويات الواردات الإجمالية.

◆ تشير الآثار السلبية الملحوظة في الشريحة البلدان (Q50) والكميات الأعلى (Q75 وQ90) إلى أنه في البلدان ذات مستويات الواردات المتوسطة إلى العالية، تميل الضرائب البيئية إلى كبح الاستيراد. ويعكس هذا زيادة التكاليف المرتبطة بتلبية المعايير البيئية، الأمر الذي قد يجعل الواردات أقل قدرة على المنافسة أو جاذبية.

◆ تشير النتائج المتوصل إليها إلى تفاعل متعدد الجوانب بين سياسات الضرائب البيئية والتجارة، حيث يختلف تأثير هذه الضرائب على الواردات بشكل كبير بناءً على مستوى نشاط الاستيراد في البلد.

◆ في سياق المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية التي لا تخضع لنفس المستوى من الضرائب البيئية، تُصبح المؤسسات الوطنية إزاء وضع غير تنافسي مقابل الشركات الأجنبية، ويؤدي العيب التنافسي إلى زيادة الواردات حيث تفقد الشركات المحلية حصتها في السوق لصالح السلع الأجنبية ذات الأسعار التنافسية.

◆ تُثبت النتائج أثرا إيجابيا معنويا لانبعاثات الكربون على الواردات في الكميم Q50، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي معنوي لانبعاثات الكربون على التحرير التجاري في الكميم Q90 هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن انبعاثات الكربون تساهم في

زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة، إلا أنها تساهم في كبح الواردات في دول ذات مستويات الواردات العالية.

◆ أظهرت التقديرات وجود أثر سلبي معنوي لإجمالي الطاقات المتجددة على الواردات في الكميم Q25، بالإضافة إلى وجود أثر ايجابي معنوي لإجمالي الطاقات المتجددة على الواردات في الكميم Q75 والكميم Q10، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات:bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن لإجمالي الطاقات المتجددة تساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأعلى من المتوسط والضعيفة، بينما تقلل الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأقل من المتوسط.

◆ تُشير النتائج إلى وجود أثر ايجابي معنوي لنمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا على الواردات في الكميمQ25 والكميم Q10، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors إضافة إلى المعنوية الإحصائية للأثر الإيجابي في الكميم Q90 والكميم Q75، مما يعني أن نمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا يساهم في زيادة الواردات لجميع الدول بخلاف الدول ذات الواردات المتوسطة.

◆ توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي لعدد براءات الاختراع على الواردات في الكميم Q10، حيث تقلل براءات الاختراع من مستويات الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الضعيفة، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

◆ تظهر النتائج أيضا إلى وجود أثر ايجابي معنوي للإنفاق على البحث والتطوير في الكميم الوسيط Q50، مما يعني أن للإنفاق على البحث والتطوير يساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة.

◆ خلصت الدراسة إلى أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستهلاك العائلي على الواردات في الكميم Q10والكميم Q25 ، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لاستهلاك العائلي على الواردات في الكميم Q75 و الكميم Q50 مع تقديرات: bootstrapped standard errors ، مما يدل على أن الاستهلاك العائلي يساهم في زيادة الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأقل من المتوسط والضعيفة، بينما تقلل الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط.

◆ تظهر النتائج وجود أثر سلبي معنوي للاستثمار على الواردات في الكميم Q25، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمار على الواردات في الكميم Q75 والكميم Q50، هذه النتائج حافظت على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors، مما يدل على أن الاستثمار يساهم في زيادة

الواردات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط، بينما تقلل الواردات في الدول ذات مستويات الواردات الأقل من المتوسط.

2. النتائج الخاصة بنموذج الصادرات:

- أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي معنوي لصرامة السياسات البيئية على الصادرات ضمن الكميمات Q50، Q75،Q90 ، أي في الدول ذات المستويات المتوسطة والمرتفعة والمرتفعة جدا في الصادرات.
- بينت النتائج وجود أثر سلبي لصرامة السياسات البيئية على الصادرات في الكميم Q10 والكميم Q25 المتعلقة بمستويات الصادرات، أي في الدول ذات مستويات الصادرات المنخفضة والأقل من المتوسط.
- تدل النتائج على أن صرامة السياسيات البيئة تمارس تأثيرات إيجابية في الدول ذات الصادرات المتوسطة والعالية والعالية جدا، بينما تؤثر سلبا على الدول ذات مستوى الصادرات الأقل من المتوسط والضعيفة.
- تشير النتائج أن إلى أن الدول ذات الصادرات المتوسطة والعالية والعالية جدا تمتلك البنية التحتية والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة للتكيف مع الأنظمة البيئية الصارمة والاستفادة من مزاياها، من خلال تعزيز التكنولوجيات الخضراء أو التخصص في السلع والمنتجات الصديقة للبيئة، والتي يتزايد الطلب عليها عالميا.
- أظهرت التقديرات وجود أثر إيجابي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الصادرات في الكميم Q10، وجود أثر سلبي معنوي لإيرادات الضرائب البيئية على الصادرات في الكميم Q50، والكميم Q75 والكميم Q90، مما يدل على أن إيرادات الضرائب البيئية تساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الضعيفة، بينما تؤثر بشكل عكسي على الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات المتوسطة والعالية.
- يشير الارتباط الإيجابي بين الضرائب البيئية والصادرات إلى أن البلدان ذات مستويات التصدير الدنيا تشهد نموا في قطاعات صادراتها نتيجة لتطبيق الضرائب البيئية. ويُعزى ذلك إلى حوافز الممارسات الأكثر مراعاة للبيئة والأكثر استدامة والتي تفتح أسواقًا جديدة أو تعمل على تحسين القدرة التنافسية في الخارج.
- الارتباط السلبي بين الضرائب البيئية والصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات المتوسطة والعالية إلى تأثير تقييدي على صادرات البلدان ذات مستويات التصدير المتوسطة إلى العالية. حيث تعمل الضرائب البيئية على رفع تكلفة الإنتاج من خلال فرض أعباء مالية إضافية على الشركات التي تنبعث منها الملوثات أو تستخدم موارد غير متجددة. هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج تجعل السلع المنتجة محليا أكثر تكلفة مقارنة بتلك المنتجة في البلدان التي تفرض ضرائب أقل أو لا تفرض مثل هذه الضرائب.

◆ تُبين النتائج علاقة ذات أثر ايجابي معنوي لنمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا على الصادرات في الكميمQ25 ، هذه النتائج حافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors إضافة إلى المعنوية الإحصائية للأثر الإيجابي في الكميم Q90 والكميم Q75، مما يُؤكد أن نمو الإنتاجية المتعددة العوامل المعدلة بيئيا يساهم في زيادة الصادرات لجميع الدول بخلاف الدول ذات الصادرات المتوسطة والضعيفة.

◆ خلصت المذكرة إلى تأثير سلبي معنوي لعدد براءات الاختراع على الصادرات في الكميم Q10، وهذا يدل على أن براءات الاختراع تقلل الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الضعيفة.

◆ تخلص الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي للإنفاق على البحث والتطوير في الكميم الوسيط Q25، مما يعني أن للإنفاق على البحث والتطوير يُؤدي إلى تقليص الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الأقل من المتوسط، هذه النتائج لم تحافظ على معنويتها الإحصائية مع تقديرات: bootstrapped standard errors.

◆ تظهر النتائج على وجود أثر إيجابي معنوي للاستهلاك العائلي على الصادرات في الكميم Q10و الكميم Q25 ، كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لاستهلاك العائلي على الصادرات في الكميم Q75 و الكميم Q50 والكميم Q90، مما يدل على أن الاستهلاك العائلي يساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الأقل من المتوسط والضعيفة، بينما تقلل الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات المتوسطة والأعلى من المتوسط.

◆ تُؤكد النتائج على الأثر سلبي معنوي للاستثمار على الصادرات في الكميم Q10 و في الكميم Q25، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمار على الصادرات في الكميم Q75 والكميم Q50، مما يدل على أن الاستثمار يساهم في زيادة الصادرات في الدول ذات مستويات الواردات المتوسطة والأعلى من المتوسط، بينما تقلل الصادرات في الدول ذات مستويات الصادرات الأقل من المتوسط والضعيفة.

ثالثا .التوصيات:

تشير الأدلة إلى أن التنظيم البيئي له آثار متباينة على تدفقات التجارة بحسب مستويات التصدير والاستيراد لكل دولة، وبالتالي فإن النهج الذي يناسب الجميع في التعامل مع التنظيم البيئي قد لا يكون فعالاً في تعزيز النمو التجاري عبر مداخل الصادرات والواردات. وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى سياسات وأدوات اقتصادية مصممة لتحقيق التوازن بين أهداف الاستدامة البيئية والقدرة التنافسية التجارية الدولية. في ضوء هذه النتائج، يتم اقتراح التوصيات السياسية التالية:

◆ تسلط النتائج الضوء على العلاقة المعقدة بين صرامة السياسات البيئية وأداء الصادرات، مع التركيز على الحاجة إلى تدخلات سياسية مصممة خصيصًا تأخذ في الاعتبار القدرات والظروف المتنوعة للبلدان ذات المستويات المختلفة من كفاءة التصدير، وتدعم الأهداف البيئية مع الأخذ في الاعتبار آثارها التفاضلية على البلدان بناءً على مستويات صادراتها.

◆ يجب على البلدان اعتماد أطر سياسات بيئية مرنة تعترف بالقدرات المتنوعة والسياقات الاقتصادية لمختلف الدول. ويمكن تصنيف السياسات أو تكييفها على أساس مستويات النشاط التجاري للبلد، مما يضمن أن تكون المعايير البيئية قابلة للتحقيق بحسب مستويات وحجم التجارة لكل بلد.

◆ إن تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء وتشجيع الابتكار يمكن أن يساعد البلدان على اختلاف مستويات النشاط التجاري على التكيف مع السياسات البيئية الصارمة والضرائب البيئية والاستفادة منها. وتشكّل الحوافز المالية، ومنح البحث والتطوير، والتعاون الدولي لنقل التكنولوجيا أهمية بالغة.

◆ من المهم إدخال أدوات اقتصادية مستهدفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الإعانات للشركات التي تنجح في تقليل بصمتها البيئية، يمكن أن يعوض عن الآثار السلبية المحتملة للسياسات البيئية على التجارة. ومن شأن هذا النهج أن يشجع الشركات على الاستثمار في الممارسات المستدامة دون المساس بقدرتها التنافسية.

◆ من المهم تصميم السياسات التجارية لتشجيع استيراد وتصدير تكنولوجيات وخدمات الطاقة المتجددة. ومن الممكن أن تعمل تخفيضات التعريفات الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، ومعايير إصدار الشهادات للمنتجات الخضراء على تعزيز التجارة في هذا القطاع، ومساعدة البلدان على تحقيق أهدافها البيئية مع دعم النمو الاقتصادي في الوقت نفسه.

◆ من المهم صياغة برامج وانتهاج سياسات مساعدة خاصة للبلدان ذات المستويات المنخفضة من الواردات والصادرات، بحيث تساعد في بناء المرونة والقدرة على المشاركة في التجارة المستدامة. ويشمل ذلك برامج التدريب، والاستثمار في البنية الأساسية، والدعم المالي لتنويع اقتصاداتها وتعزيز مشاركتها في التجارة الخضراء.

خامسا. آفاق الدراسة:

تفتح الدراسة أفاق إجراء المزيد من الأبحاث حول أثر التنظيم البيئي على الابتكارات الخضراء، وآثار ذلك على تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنافسية التجارية.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

1. إدريس رمضان حجى & 1, أ. م. د د. ماردين محسوم فرج. (2023). تحليل العلاقة بين النموّ الاقتصادي والتدهور البيئي من خلال اختبار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي–دراسة حالة مجموعة الدول النفطية للمدة (2003-2022-77 ,(49)*15* ,*Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*). 1 .115

2. ابراهيم بقلة ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي ، "حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف، 2008/2009.

3. أحمد فاروق محمد الزيني، القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس " القانون والبيئة " المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٤ إبريل 2018 - بكلية الحقوق - جامعة طنطا.

4. أشرف عبد الكريم النسور، بشير خليفة الزعبي ،العوامل الاقتصادية المؤثرة في التدهور البيئي : المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 14 ، العدد 3 ،2018.

5. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية حالة الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2010/2011.

6. إيمان عطية ناصف هشام محمد عمارة مبادئ الاقتصاد الدولي المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

7. بن ثابت علال، بدرية مراد، متى تصبح السياسات الاقتصادية سياسة بيئية، دراسة في الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحى فارس المدية، الجزائر ، جوان 2006 .

8. بن محاد سمير، نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، اختبار منحنى كوزنتس البيئي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي مجلة معهد العلوم الاقتصادية / المجلد 23 العدد: 01 السنة: 2020 الصفحات (553-574)

9. بوعظم كمال، أهمية الالتزام بالمعايير البينية للتعبئة والتغليف بالنسبة للصادرات الجزائرية، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 12، جوان 2016.

10. بيتر بوشن ومايكل رينر، حماية البيئة يمكن أن تسير يدا بيد مع الرخاء الاقتصادي وفرص العمل، التمويل والتنمية ديسمبر 2015 .

11. بيوض م. ا. (2015). واقع المقاربات النظرية الحديثة للتسابق حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على السياسات البيئية للدول المضيفة. دراسات اقتصادية, 9(1), 110-122. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/86867

12. جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

13. جمال، بلخباط، اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11 جامعة باتنة 1 ديسمبر 2016.

14. جمعة سعيد سرير النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، ط2، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2002.

15. خوني رابح، حساني رقية، الآثار المتبادلة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية والتجارة الخارجية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 21، الجزائر، 2011.

16. خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2014-2015 .

17. خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

18. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفق القافية الغات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

19. رداوية معمر، أثر الالتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد1، العدد2، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015.

20. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

21. زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

22. زينب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

23. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

24. سارة جامعي، أثر الامتثال للسياسة البيئية على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لدول الشراكة الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل

شهادة دكتوراه ل م د تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019-2020.

25. سامي عفيفي ،حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

26. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الكتاب الثالث، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، سنة 2004.

27. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،2005.

28. سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية - دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم، جامعة فرحات عباس-سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

29. سفيان بن عبد العزيز، إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصاديات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة (حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 9.

30. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية ، 2008.

31. سميحة زراري، حدة رايس، منحنى كوزنتس البيئي: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDEL خلال الفترة 1984- 2017 مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد10 /العدد: 04)، جويلية 2020.

32. سناء محمد عبد الغني، دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية في تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الفترة ما بين 2010-2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد13، مصر، 2022.

33. صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999.

34. صلاح بوقرورة، محددات التجارة الخارجية: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990_2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر،2015.

35. طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

36. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

37. عبد الرحمن زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1981.

38. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

39. عبد المطلب، عبد الحميد: الحات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي السمائل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002/2003.

40. عبد المنعم فهمي, س. (2023). تحليل تأثير النمو الاقتصادي على التدهور البيئي في مصر وفقًا لمنحنى كوزنتس في الفترة من (1980–2021 .(المجلة المصرية للتنمية والتخطيط 31 (4)، 31-57.

41. عبد رؤوف مسعودي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية أثر المعايير البيئية على التجارة والأداء الاقتصادي جامعة سوسة تونس.

42. عبدو سعبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مجلة الباحث، المجلد8، جامعة ورقلة، 2010.

43. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة :الوجه الاخر، مجلة الباحث، العدد08 ، الجزائر،2010 .

44. عربي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية- دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية- مذكرة الماجستير علوم تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

45. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات دار المسيرة، عمان، 2007.

46. كارلوس .م. كوريا، حقوق الملكية الفكرية – منظمة التجارة العالمية والدول النامية – اتفاقية التربس، وعبارات السياسة، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، أحمد يوسف الشحات، دار المريخ للنشر، 2002.

47. كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة -مدخل بيتي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009، ص 237

48. مجدي محمود شهاب الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

49. محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.

50. محمد، محمد على إبراهيم: الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/ 2003.

51. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

52. مدني لعجال التنظيم القانوني للمنافسة التجارية على الصعيد الدولي دراسة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه (ل.م.د) في الحقوق غير منشورة، التخصص: قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط 2017/2018.

53. مقراني رمزي، التدابير البيئية في إطار اتفاقية التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016.

54. موسى سعيد مطر وآخرون التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والتوزيع الأردن، 2001، ص 70-71.

55. نيفين حسين شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2010.

56. هشام تواتي وآخرون، قياس أثر العلاقة التبادلية بين التحرير التجاري والاشتراطات البيئية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

57. Ambec, S. & Lanoie, P. (2009).Performance environnementale et économique de l'entreprise. Économie & prévision, 190-191, 71-94, p 71. https://doi.org/10.3917/ecop.190.0071

58. Ambec, S., Cohen, M. A., Elgie, S., & Lanoie, P. (2013). The Porter Hypothesis at 20: Can Environmental Regulation Enhance Innovation and Competitiveness? *Review of Environmental Economics and Policy, 7*(1), 2-22.

59. Boiral, O. (2004). Environnement et économie: une relation équivoque. *VertigO-la revue électronique en sciences de l'environnement, 5*(2), p 165-169.

60. Cohen, M. A., &Tubb, A. (2018). The impact of environmental regulation on firm and country competitiveness: a meta-analysis of the porter hypothesis. Journal of the Association of Environmental and Resource Economists, 5(2), 371-399. p 372.

61. Commission de coopération environnementale de l'ameriaue du nord : libre-échange et environnement, un tableauplus précis de la situation, Montréal (Québec), Canada, 2002, P: 05-06.

62. Copeland, B. R., & Taylor, M. S. (2004). Trade, Growth, and the Environment. Journal of Economic Literature, 42(1), 7-71.

63. Dinda, S. (2004). Environmental Kuznets curvehypothesis: a survey. Ecological economics, 49(4), 431-455.

64. Gray, W. B., & Shadbegian, R. J. (2007). The Environmental Performance of Polluting Plants: A Spatial Analysis. Journal of Regional Science, 47(1), 63-84.

65. Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1995). Economic growth and the environment. *The Quarterly Journal of Economics, 110*(2), 353-377.

66. Jaffe, A. B., Peterson, S. R., Portney, P. R., & Stavins, R. N. (1995). Environmental regulation and the competitiveness of US manufacturing: What does the evidence tell us? *Journal of Economic Literature, 33*(1), 132-163.

67. Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. *American Economic Review, 45*(1), 1-28.

68. Natalia Zugravu. croissance, commerce, IDE et leurs impacts sur l'environnement, thèse de Doctorat, université Paris 1, Novembre 2009, P32.

69. Panayotou, Theodore. "Globalization and Environment." CID Working Paper Series 2000.53, Harvard University, Cambridge, MA, July 2000. http// globalization101.org/uploads/File/Environment/ envall.pdf.

70. Porter, M. E., & van der Linde, C. (1995). Toward a new conception of the environment-competitiveness relationship. *Journal of Economic Perspectives, 9*(4), 97-118.

71. tern, D. I. (2004). The rise and fall of the Environmental Kuznets Curve. *World Development, 32*(8), 1419-1439.

72. Vogel, D. (1995). Trading Up: Consumer and Environmental Regulation in a Global Economy. Cambridge: Harvard University Press